کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب .....

مؤلف .....

موضوع .....

شمارهٔ ثبت کتاب

۲۱۱۸۲۶

شمارهٔ اختصاصی (۱۰۳) ازکتب اهدائی : معزی

۱۰۳

۱۰۳ معزی
۲۱۱۸۲۶

خطی اهدائی | کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

۱۰۳

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب .....

مؤلف .....

موضوع .....

شمارهٔ ثبت کتاب

۲۱۱۸۲۶

شمارهٔ اختصاصی (۱۰۳) ازکتب اهدائی : معزی

۱۰۳

۱۰۳ معزی
۲۱۱۸۲۶

خطی اهدائی | کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

۱۰۳

للقاصر محمد طاهر

الزايد بكماله وهو الاحباط ومذ
انه لايبقا الزايد
الناقص والباقي يسقط بالناقص والموازنة
ويكون الحكم للفاضل استحقاق ثواب كان او
عقاب والمذهبان باطلان لانا بينا ما علي
[illegible] تاثره وذلك غير معقول
لان الاستحقاق احد اضافيا والاضافات
لا توجد في الخارج والا لزم التسلسل وما

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
اهدائی
خاندان آیة الله مقدس نهبندی
در سال ۱۳۷۱

يـ[illegible]ر وجد لا يعقل تاثيره وتاثره وان قلنا يو
جود [illegible] تخافان معا او لا
والاول يقتضى ان لا يكون ضدين وذلك بنا في
مذهبهم وايضا لا يكون احدهما الا بالتاثير
في الاحياط من الاخر فاذا احبط احدهما بالاخر
في الموازنه فكيف يحبط [illegible]
المعدوم في الموجود غير معقول لا
يعقل باثر احدهما في الاخر ولا يرد علينا الاضداد
فانا

فانا لم نحكم بتاثير كل واحد منهما بالاخر
[illegible] ان يثاب [illegible]
فتروك بالاجماع فلم يبق الا الثالث وهو ان
يعاقب عقابا منقطع ثم يخلد في الجنه وهو
الذي مناسبا للعدل وما عبر عنه الجبائي فهو كناية
عن العدل في الجزاء شفاعه محمد صلى
الله عليه واله لاهل الكبائر بانه كان مرجوا
العفو لهم جوز الشفاعه ومن لم يجوز لم يجوز

ولما بطل المذهب الثاني ثبت الاول

ان نصدق ما يجب تصديقه من دين

محمد صلى الله عليه واله وهذا الخبر اقرب

الى موضوعه اللغوي من تغيير الوعيد به

واهل الكبائر مصدقون فهم مؤمنون

يستحقون الثواب الدائم لانه عوض عن

الايمان الموهوش تخشن كما وعد

للانصاف وايصال اعواض الالام اليها كما

يليق

مع منع الالما

من استحق الثواب بالاطلاق خلد في الجنة وكل

من استحق العقاب بالاطلاق خلد في النار وكل

من لم يستحقهما كالصبيان والمجانين والمستضعفين

لم يحسن من الكريم المطلق تعذيبهم فيدخلون

الجنة ايضا واما من جمع بين الاستحقاقين فان

كان متوعدا عليه بوعد مطلقا لا بعينه

امكن في الامكان العام ان يعفوا الله عنه

تفضله وكرمه لانه وعد به من حسنة

و لو

تفضله وكرمه لانه وعد به من حسنة

الخ

وخلف الوعد قبيح وايضا الغرض من خلفة اثبات
فمعاقبته نقص وان لم ينله عفو ان كان متوعدا
عليه بالفين فاما ان يحبط احد الاستحقاقين
بالاخر او لا والثاني اما ان يثاب او يعاقب او با
لعكس المذهب الاول وهو اسقاط حل
احد الاستحقاقين بالاخر وهو مذهب الوعدية
ولا يجوزون العفو الا في الصغاير فذهب ابو
علي ان الاستحقاق الزايد يحبط الناقص وبقا
الزايد

لا حكمة فيه الثاني انه لو جاز عليه القبيح امتنع اثبات النبوات واللازم
باطل اجماعا فالملزوم مثله بيان الملازمة انا نجوز ان لا يفعل المعجز
الكاذب وصحة ذلك لا يمكن الجزم بصحة النبوة وهو ظاهر قال
رحمه الله فحينئذ يستحيل عليه ارادة القبيح لانها قبيحة اقول ذهبت
الاشاعرة الى انه تعالى مريد لجميع الكاينات حسنة كانت او
قبيحة شرا كان او خيرا ايمانا كان او كفرا لانه موجد للكل وهو
مريد لوجوده والمعتزلة الى استحالة ارادة القبيح والكفر وهو
الحق لان ارادة القبيح ايضا ضرورة قبيحة لانا نعلم ضرورة
ان العقلاء كما ينهون عن فعل القبيح فكذلك مريدون الامر به
فقول المصنف وحينئذ اي بقاء التينجد لو لزم من امتناع فعل
القبيح امتناع ارادته قال رحمه الله الرابع في انه تعالى يفعل الوعيد
لا لآية القرآن عليه ولا استلزام نفيه العيث وهو قبيح اقول ذهبت

الاشاعرة الى انه تعالى لا يفعل لغرض والا لكان عابثا تعالى
ناقصا مستكملا بذلك الغرض وقال المعتزلة ان افعاله
تعالى معللة بالاغراض والا لكان عابثا تعالى الله عنه وهو
مذهب اصحابنا الامامية وهو الحق لوجهين عقلي ونقلي
اما النقلي فلدلالة القرآن عليه وهو ظاهر لقوله
افحسبتم انما خلقناكم عبثا وما خلقت الجن والانس الا
ليعبدون وما خلقنا السماء والارض وما بينهما باطلا
ذلك ظن الذين كفروا واما العقلي فهو انه لو لا ذلك لزم
ان يكون عابثا تعالى الله عنه واللازم باطل فالملزوم مثله
اما بيان اللزوم فظاهر واما بطلان اللازم فلان العبث
قبيح والقبيح لا يبعا طاه الحكيم واما قولهم لو كان فاعلا
الغرض لكان مستكملا بذلك الغرض فانما يلزم الاستكمال لو

كان

ان لو كان الغرض عائدا اليه لكنه ليس كذلك بل هو عائد
اما الى منفعة العبد او لاقتضاء نظام الوجود وذلك الغرض
لا يلزم منه الاستكمال قال رحمه الله فليس الغرض الا ضرار
لفتح بل للنفع اقول لما ثبت ان فعله تعالى معلل بالاغراض
وان الغرض عائدا الى غيره لا اليه فليس الغرض حينئذ الا ضرار
الغير لان ذلك قبيح عند العقلا لمن قدم لغيره طعاما مسموما
يريد به قتله واذا لم يكن الغرض الا ضرار تعين ان يكون
للنفع وهو المطلوب قال رحمه الله فلا بد من التكليف
وهو بعث من يجب طاعته على ما فيه مشقة على جهة الابتداء
بشرط الاعلام اقول لما ثبت ان الغرض فعله تعالى نفع العبد
ولا نفع حقيقي الا الثواب لان ما عداه اما دفع ضرر او
جلب نفع غير مستقر ولا يحسن ان يكون ذلك غرضا لخلق العبد ثم

الثواب بقبيح لاستحال كما يأتي فاقتضت الحكمة توسط
التكليف والتكليف لغة مأخوذ من الكلف وهي المشقة واصطلاحا
ما ذكره المصنف رحمه الله فالبعث على الشيء هو الحمل عليه ومن
تجب طاعته هو الله تعالى كالنبي والامام والوالد والسيد والمنعم
تابع ومتفرع على طاعة الله سبحانه وقوله على ما فيه مشقة احتراز
عن مالا مشقة فيه كالبعث على النكاح المستلذ واكل المستلذات
من الاطعمة وقوله بشرط الاعلام اي بشرط اعلام المكلف بما
كلف به وهو من شرائط حسن التكليف وشرائط حسنه ثلاثة الاولى
عائدة الى التكليف نفسه وهي الرابعة الآتي التنبيه عليها لانه
قبيح التالي متقدم على وقت الفعل الثالث امكان متعلقه
لانه يقبح التكليف بالمستحيل الرابع ثبوت صفة زائدة على
حسنه اذ لا تكليف بالمباح الثاني عائد الى المكلف وهو فاعل

فقد ذكر قال على جهة الاستدراك وجود طائفة غير ما قالوه

التكليف

وهي رابعة الاول علمه بصفات الفعل من كونه حسنا او قبيحا
الثاني علمه بقدر ما يستحقه كل واحد من المكلفين من ثواب او
عقاب الثالث قدرته على ايصال المستحق الرابع كونه غير
فاعل للقبيح الثالث عائدة الى المكلف وهو محل التكليف وهي
ثلاثة الاول قدرته على الفعل لاستحالة تكليف ما لا يطاق
كتكليف الاعمى بنطق المصحف والاخرس من الطيران الثاني علمه بما
كلف به او امكان علمه به فالجاهل الممكن من العلم غير معذور
الثالث امكان الفعل ثم متعلق التكليف اما علم او ظن او عمل او ظن وعمل اما العلم فاما عقلي كالعلم بالله
وصفاته وعدله والنبوة والامامة والمعاد او سمعي كالشرعيات
واما الظن ففي جهة الفضيلة واما العمل فكالعبادات
قال رحمه الله والامكان مغر بالقبيح حيث خلق الشهوات والميل

الى القبيح والنفور عن الحسن فلا بد من زاجر وهو التكليف
اقول هذا اشارة الى وجوب التكليف في الحكمة وهو مذهب
المعتزلة وهو الحق خلافا للاشعرية فانهم لم يوجبوا على
الله شيئا لا تكليفا ولا غيره والدليل على ما قلنا انه لو لا ذلك
لكان الله تعالى فاعلا للقبيح وبيان ذلك انه خلق في العبد
الشهوات والميل الى القبائح والنفور عن الحسن فلو لم يقدره
عند ذلك على ما يوجب الواجب وفعل القبيح ويعذبه ويثيبه
عند عدمه والا لكان مغريا له بالقبيح والاغراء بالقبيح قبيح
قال رحمه الله والعلم غير كاف لاستحقاق الذم عند فضلاء الوطر اقول
هذا جواب عن سؤال مقدر تقدير السؤال انه لم لا يكون العلم
باستحقاق الذم على القبيح زاجرا عنه والعلم باستحقاق المدح
على الحسن داعيا الى الروح لا حاجة الى التكليف لحصول الغرض

بدونه اجاب المصنف بان العلم غير كاف لان كثيرا من يستسهل الذم
على القبيح مع قضاء الوطر منه خاصة مع حصول الدواعي
الحسية التي هي الاكثر تكون قاهرة للدواعي العقلية
قال رحمه الله وجهة حسنة التعريض للثواب اعني النفع المستحق
المقارن للتعظيم والاجلال الذي يستحيل الابتداء
به اقول هذا ايضا جواب سؤال مقدر تقدير السؤال ان
جهة حسن التكليف اما حصول العقاب وهو باطل قطعا
وحصول الثواب وهو ايضا باطل لوجهين الاول انا لما
قررنا ان الذي يموت على كفره مكلف مع عدم حصول الثواب
له الثاني ان الثواب مقدور لله ابتداء فلا فائدة في توسط
التكليف اجاب عنه بان جهة حسنة هو التعريض للثواب لحصول
الثواب والتعرض عام بالنسبة الى المؤمن والكافر وكون الثواب

مقدورا ابتداء مسلم لكن يخيل الابتداء به من غير توسط
التكليف لانه مشتمل على التعظيم وتعظيم من لا يستحق التعظيم
قبيح عقلا وقول المصنف في تعريف الثواب اعني النفع المستحق
فالنفع يشمل على الثواب والتفضل والعوض فبقيد المستحق
يخرج التفضل وبقيد مقارنة التعظيم خرج العوض قال
رحمه الله الخامس في انه تعالى يجب عليه فعل اللطف وهو
ما يقرب العبد الى الطاعة ويبعد عن المعصية ولا حظ له في التمكين
ولا يبلغ الالجاء لتوقف عرض المكلف عليه فان المريد لفعل
من غيره اذا علم انه لا يفعله الا ان يفعل يفعله المريد
من غير مشقة فلو لم يفعله لكان ناقضا للغرض وهو قبيح عقلا
اقول ما يتوقف عليه ايقاع الطاعة وارتفاع المعصية تارة
يكون الموقوف عليه لا نهما وبدونه لا يقع الفعل وذلك كالقدرة

والالة

والالة وتارة لا يكون كذلك بل يكون المكلف باعتبار الموقوف
عليه ادعى واقرب الى فعل الطاعة وارتفاع المعصية فذلك هو اللطف
فقوله ولا حظ له في التمكين اشارة الى القسم الاول كالقدرة
فانها ليست لطفا في الفعل بل شرط مع امكانه وقوله لا يبلغ الا
لجاء لانه لو بلغ الالجاء لكان منافيا للتكليف اذا تقرر هذا
فاعلم ان اللطف تارة يكون من فعل الله تعالى فيجب عليه وتارة
يكون من فعل غيره فيشترط في التكليف العلم به وايجاب
الله ذلك الفعل على ذلك الغير واثابته عليه واما ان يوجد
ذلك كله على الله تعالى لانه لو لا ذلك لكان ناقضا للغرض عليه
ونقض الغرض عليه قبيح عقلا وبيان ذلك ان المريد من
غيره فعلا من الافعال وعلم المريد ان المراد منه لا يفعل الفعل
المطلوب الا مع فعل يفعله المريد مع المراد منه من نوع مشقة

الله تعالى لطفا
يجب عليه تعالى
ايجابا عليه واثابة
من فعل

لو عاقبه او ايصال اليه او الى من يحبه والمثال ذلك من غير مشقة
عليه في ذلك فلو لم يفعل ذلك في مع قصد اراته لعده العقلاء
قاضيا لغرضه وذمّوه على ذلك فلو لم يفعل وكذا نقول
في حق الباري تعالى مع ارادته بقاء الطاعة وارتفاع
المعصية لو لم يفعل ما يبقى فقد نقض عليه لكان ناقضا لغرضه
ونقض الغرض قبيح على الله تعالى عنه قال رحمه الله الثالث
انه تعالى يجب عليه فعل عوض الآلام الصادرة عنه وعني
العوض وهو النفع المستحق الخالي من التعظيم والاجلال
والا لكان ظالما تعالى الله عن ذلك ويجب كونه فاعلا
زيادته على الالم والا لكان عابثا تعالى الله عن ذلك
اقول الالم الحاصل للحيوان اما ان يعلم فيه وجه من
وجوه القبح فذلك يصدر عنا خاصة او لا يعلم فيه

ذلك

ذلك فيكون حسنا وقد ذكر لحسن الالم وجوه الاول كونه مستحقا
الثاني كونه مشتملا على النفع الزايد العايد الى المتالم الثالث
كونه مشتملا على دفع الضرر الزايد عليه الرابع كونه مجريا للعاده
الخامس كونه مشتملا على وجه الدفع وذلك الحسن قد يكون صادرا
عنه تعالى وقد يكون صادرا عنا فاما ما كان صادرا عنه تعالى
على وجه النفع فيجب فيه امران احدهما العوض عنه والا لكان ظالما
تعالى الله عنه ويجب ان يكون زايدا على الالم الى حد الرضى
كل عاقل لا ينتهي في التاهد الالام تخصص لعوضه عوض اله
من غير زيادة لاشتماله على العبث وثانيهما اشتماله على اللطيف
اما المتالم او لغيره ذلك ليخرج عن العبث واما ما كان صادرا عنا
مما لعدله ولدلالة السمع عليه فيكون العوض هنا ما وبالالم
والا لكان ظالما وهنا في اذيا الاولى العوض هو النفع المستحق

الخالي من التعظيم والاجلال فبقيد المستحق خرج التفضيل وبقيد
الخلو عن التعظيم خرج الثواب الثاني لانه يجب دوام العوض لانه
يحسن من الشاهد كوجب الاهوال الخطرة ومكابدة المشاق العظيمة
لنفع منقطع قليل الثالث العوض لا يجب حصوله في الدنيا
لجواز ان يعلم الله المصلحة في تاخيره بل قد يكون حاصلا في
الدنيا وقد لا يكون الرابع الذي يصل اليه عوض الم في الاخرة
اما ان يكون من اهل الثواب او من اهل العقاب فان كان من
اهل الثواب فيكفيه ايصال العوض اليه بان يعرفهما الله
على الاوقات ويتفضل عليه بمثلها وان كان من اهل العقاب
اسقط بقابلة جزء من عقابه بحيث الصادر عنا بامره تعالى
والباحث والصادر من غير الحاكم كالعجماوات لما يصدر عنها من
تفويت المنافع لمصلحة الغير وانزل العموم الحاصل من غير فعل

العبد

العبد عوض ذلك كله على الله تعالى لعدله وكرمه قال رحمه الله الفصل
الخامس في النبوة النبي هو الانسان المخبر عن الله بغير واسطة لحدوث
البشر اقول لما فرغ من مباحث العدل اردف ذلك مباحث النبوة
لتفرعها عليه وعرف النبي بانه الانسان المخبر عن الله تعالى بغير وا
سطة لحدوث البشر فالانسان يخرج به الملك وبقيد المخبر عن الله تعا
لى يخرج المخبر عن غيره وبقيد عدم واسطة يخرج الامام والعالم
فانهما يخبران عن الله تعالى بواسطة النبي اذا تقرر هذا فاعلم
ان النبوة مع حسنها خلافا للبراهمة واجبة في الحكمة خلافا للا شاعرة
والدليل على ذلك هو انا لما كان المقصود من ايجاد الخلق هو المصلحة
العائدة اليهم كان اسعافهم بما فيه مصالحهم ودرء عنهم ما فيه مفاسدهم
واجبا في الحكمة وذلك اما في احوال معاشهم او احوال معادهم اما في
احوال معاشهم فهو انه لما كانت الفطرة داعية في حفظ النوع الا نساني

الاجتماع الذي يحصل معه مقاومة كل واحد لصاحبه فيما
يحتاج اليه لاستلزام ذلك الاجتماع تجاذبا وتنازعا يحصلان من
محبة كل واحد لنفسه وارادته للنفع لها دون غيره بحيث يفضي ذلك
الى افساد النوع واضمحلاله فاقتضت الحكمة وجود عدل يعرضه
فيما يجري بين النوع بحيث يقاد كل واحد الى امره وينتهي عند حده
ثم لو فوض ذلك الشرع البهم لحصل ما كان او لاذ لكل واحد
ان يقتضيه عقله وميل بوجبه طبعه فلاح من شارع منبئ بآيات
ودلالات تدل على صدقه في شرع ذلك الشرع مبلغا من بعد
بعد فيه المطيع ويتوعد فيه العاصي فيكون ذلك ادعى الى انقيادهم
لامره ونهيه واما في احوال معادهم فمهما كانت السعادة لا خروية
لا تحصل الا بكمال النفس بالمعارف الحقيقية والاعمال الصالحة
وكان النطق بالامور الدنيوية واختيار العقل في البداية مما فيها
الامور

ادراك ذلك على الوجه الاتم والنهج الاصوب او تحصيل ادراك
ولكن مع مخالطة الشك ومعارضة الوهم فلا بد من
شخص يحصل ذلك المتعلق المانع بحيث يقرر لهم الدلايل
ويبين صحيحها من سقيمها ويدفعها ويعضدها بما اهتدت
اليه عقولهم ويبين لهم ما لم يهتدوا اليه ويذكرهم معبودهم
وخالقهم ويقرر لهم العبادة والايمان الصالحة ما هي وكيف
هي على وجه يوجب لهم الزلفى عند ربهم ويكررها عليهم
ليستحفظ التذكير بالتكرير كيلا يستولي عليهم السهو
والنسيان اللذان هما كالطبيعة الثانية للانسان وذلك
الشخص المفسر البين لحوال المعاش والمعاد وهو النبي فالنبي
هو واجب في الحكمة وهو المطلوب قال رحمه الله وفيه مباحث
الاول في نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وآله محمد بن عبد الله

بن عبد المطلب رسول الله لانه وظهر المعجز على يده كالقرآن
واشقاق القمر وبنوع هذا المامن بين اصابعه وانبع الخلق
الكثير من الزاد القليل وتسبيح الحصى في كفه وهي اكثر من ان
تحصى وادعى النبوة فيكون صادقا والا لزم اغراء المخلقين
بالقبيح فيكون محالا اقول لما كانت المصالح تختلف بحسب
اختلاف الازمان والاشخاص كالمريض الذي تختلف احواله
في كيفية المعالجة واستعمال الادوية بحسب اختلاف مزاجه وتغير
لانه في المرض يجب ان يعالج في وقت ما بتحليل معالجته في
اخر كانت النبوة والشرائع مختلفين بحسب اختلاف مصالح
الخلق في ازمانهم واشخاصهم وذلك هو الذي في شرائع
بعضها ببعض الى ان انتهت النبوة والشرائع الى نبينا
محمد ابن عبد الله صلى الله عليه واله الذي اقتضت الحكمة

كون نبوته

كون نبوته وشريعته ناسختين لما تقدم منهما باقيتين ببقاء
تكليف والدليل على صحة نبوته عليه السلام هو انه ادعى النبوة و
ظهر المعجز على يده وكل من كان كذلك كان نبيا حقا فيحتاج
الى بيان امور ثلثة الاول انه ادعى النبوة الثاني انه ظهر المعجز
على يده الثالث ان كل من كان كذلك كان نبيا حقا اما الاول
فهو ثابت اجماعا عند الناس بحيث لا ينكره احد واما الثاني
فلان المعجز هو الخارق للعادة المطابق للدعوى المتعذر
على الخلق الاتيان بمثله اما اعتبار خرق العادة اذ لولاه
لما كان معجزا كطلوع الشمس من مغربها واما مطابقة الدعوى
المتعذر فلدلالته على صدق مدعيه اذ لو خالف كما في قصة مسيلمة
الكذاب لما دل ايضا على النبوة الصدق واما المتعذر على الخلق
فلانه لو كان ممكنا لوقوع ما دل ايضا على النبوة ولا شك في ظهور

اقول اعلم ان المعصوم يشارك غيره في الالطاف المقربة
ويحصل له زيادة على ذلك لاجل ملكة نفسانية لطف يفعل
الله بحيث لا يختار معه ترك الطاعة او فعل المعصية مع قدرته
على ذلك وذهب بعضهم الى ان المعصوم لا يمكنه الاتيان بالمعاصي
وهو باطل والا لما استحق مدحا اذا تقرر هذا فاعلم ان الناس
اختلفوا في عصمة الانبياء عليهم السلام فجوزت الخوارج عليهم
الذنوب وعندهم كل ذنب كفر والحشوية جوزوا الاقدام على
الكبائر ومنهم من منعها عمدا لا سهوا وجوزوا تعمد الصغائر
والاشاعرة منعوا الكبائر مطلقا وجوزوا الصغائر والامامية
اوجبوا العصمة مطلقا عن كل معصية عمدا وسهوا وهو الحق لنا
حجتين الاولى ما اشار اليه المصنف وتقريره انه لو لم تكن الانبياء
عليهم السلام معصومين لانتفت فائدة البعثة واللازم باطل فا

لزوم

فالملزوم مثله وبيان ذلك انه اذا جازت المعصية عليهم لم يحصل
الوثوق بصحة قولهم لجواز الكذب حينئذ عليهم واذا لم يحصل الوثوق
لم يحصل الانقياد لاوامرهم ونواهيهم وهو منتف فانيده بينهم
الثاني انه لو صدر عنهم الذنب لوجب اتباعهم لدلالة الفعل
على وجوب اتباعهم لكن الامر
بالاتباع محال لانه يفضي الى كون صدور الذنب عنهم محالا
وهو المطلوب قال رحمه الله الثالث في انه معصوم من اول
عمره الى اخره لعدم انقياد القلوب الى طاعة من تعمد منفي
عمره من انواع المعاصي والكبائر وما تنفر النفس منه اقول ذهب
القائلون بعصمتهم فيما نقلناه عنهم الى اختصاص ذلك
بما بعد الوحي واما قبله فمنعوا عنهم الكفر والاصرار على الذنب
وقال اصحابنا بوجوب العصمة مطلقا قبل الوحي وبعده الى

المعجزات على يد نبينا محمد صلى الله عليه وآله وذلك معلوم
بالتواتر الذي يفيد العلم به ضرورة فمن ذلك القرآن المجيد
الذي تحدث به العرب فطلب منهم الاتيان بمثله فلم يقدروا
على ذلك وعجز عنه مصاقع الخطباء من العرب العرباء حتى علموا
عجزهم الى المحاربة ومثاقبة الذي حصل به ذهاب نفوسهم
واموالهم وسبي ذراريهم ونسائهم مع انهم كانوا اقدر على دفع
ذلك لتمكنهم من مفردات الالفاظ وتركيبها مع انهم اهل الفصاحة
والبلاغة والكلام والخطب والمحاورات والاجوبة فعدولهم
عن ذلك الى المحاربة دليل على عجزهم فالعاقل لا يختار الاصعب
مع انجاح الاسهل الا لعجزه عنه ومن ذلك انشقاق القمر ونبوع
الماء من بين اصابعه واشباع الخلق الكثير من الطعام القليل و
تسبيح الحصى في كفه وكلام الذراع المسموم وحنين الجذع و

كلام

وكلام الحيوانات العامة والاخبار بالمغيبات واجابة دعاء
وغير ذلك مما لا يحصى كثرة وذلك معلوم في كتب المعجزات
والتواريخ حتى حفظ منه ما ينيف على الالف الذي اعظمها و
اشرفها الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه
ولا من خلفه لا تكمله الطبايع ولا تمجه الاسماع ولا يخلق
بكثرة الرد اليه ولا تطفي الظلمات الا به واما الثالث فانه
لو لم يحق صادقا في دعواه النبوة لكان كاذبا وهو باطل
اذ يلزم منه اغراء المكلفين باتباع الكاذب وذلك قبيح لا
يفعله الحكيم قال رحمه الله الثاني في وجوب عصمة النبي
لطف يفعله الله بالمكلف بحيث لا يكون له داع الى ترك
الطاعة وارتكاب المعصية مع قدرته على ذلك لانه لولا ذلك
لم يحصل الوثوق بقوله فانتفت فائدة بعثته وهو محال

لغرض والدليل عليه ما ذكره المصنف رحمه الله وهو ظاهر واما
ما ورد في الكتاب العزيز والاخبار مما يوهم صدوره الذنب عنهم
فمحمول على ترك الاولى جمعا بين ما دل عليه العقل وبين صحة النقل
مع ان جميع ذلك قد ذكره وجوه محامل في موضعها وعليك
في ذلك بمطالعة كتاب تنزيه الانبياء الذي رتبه السيد المرتضى
علم الهدى الموسوي رحمه الله وغيره من الكتب ولو لا خوف
الاطالة لذكرنا نبذة من ذلك قال رحمه الله الرابع يجب
ان يكون النبي افضل اهل زمانه لقبح تقديم المفضول على الافاضل
عقلا وسمعا قال الله تعالى افمن يهدي الى الحق احق ان يتبع امن
لا يهدي الا ان يهدى فما لكم كيف تحكمون
اقول يجب اتصافه بالنبوة مجموع الكمالات من كل واحد من اهل زمانه
ان يقبح من الحكيم الجبران يقدم المفضول المحتاج الى التكميل على

الكلام في ان النبي يجب ان يكون افضل اهل زمانه وذكر ما يضاد ذلك

الفاضل

الفاضل المكمل عقلا وسمعا اما عقلا فظاهر اذ يقبح في الشا هد
ان يكون مبتديا في الفقه مقدما على ابن عباس وغيره من
الفقهاء او مبتديا في المنطق مقدما على ابن عباس ارسطو او
مبتديا في النحو مقدما على سيبويه والخليل وكذا في كل فن
من الفنون واما سمعا فما اشار اليه سبحانه وتعالى في الايات
المذكورة قال رحمه الله الخامس يجب ان يكون منزها عن دنائات
الاباء وعن الامهات وعن الرذائل الخلقية وعن العيوب الخلقية
لما في ذلك من النفور فيسقط محله من القلوب والمطلوب بخلافه
اقول لما كان المطلوب من الخلق هو الانقياد التام للنبي واقبال
القلوب عليه وجب ان يكون متصفا باوصاف المحامد من
كمال العقل والذكاء والفطنة وعدم السهو وقوة الراي
والشهامة والنجدة والعفة والشجاعة والكرم والجود والسخا

والايثار والعزة والرافة والرحمة والتواضع واللين وغير ذلك
وان يكون منزها عن كل دناة الاباء وعهر الامهات وامّا ما
نسبه اليه فامّا في احوال الكمال في الاكل على الطريق ومجالسة الارذال
وان لا يكون نحاتا او حجاما او زبالا او غير ذلك من الصنايع
الرذيلة واما في اخلاقه كالحقد والحمل والحسد والغلظة
والفظاظة والجهل والجبن والجنون والحرص على الدنيا والاقبال
عليها وعلى لذاتها وشهواتها وسائر اهمها في امور الله وغير ذلك
من الرذايل واما في الجاعة كالمرض والجذام والجنون والبله
والبكم والامية فما في ذلك كله من النقص الموجب لسقوطه من
القلوب قال الفصل السادس في الامامة وفيه مباحث
الاول الامامة رياسة عامة في امور الدين والدنيا لشخص
من الاشخاص وهي واجبة عقلا لان الامامة لطف لانا نعلم

قطعا

قطعا ان الناس اذا كان لهم رئيس مرجوع اليه ينتصف المظلوم من الظالم ويزجر
الظالم عن ظلمه كانوا الى الصلاح اقرب ومن الفساد ابعد وقد تقدم
ان اللطف على الله واجب فوله هذا الوجب وهو وجوب الامامة من توابع
النبوة وفروعها والامامة رياسة عامة في امور الدين والدنيا لشخص
انساني فالرياسة جنس قريب والجنس البعيد هو النبوة وكونها عامة
فصل يفصلها عن ولاية القضاء والنواب وفي الدين والدنيا بيان
لمتعلقها فانها كما تكون في الدين فكذا في الدنيا وكونها لشخص
انساني فيه اشارة الى امرين احدهما ان مستحقها يكون شخصا
معينا معهودا من الله ورسوله لا لاي شخص اتفق وثانيهما
انه لا يجوز ان يكون مستحقها اكثر من شخص واحد في عصر واحد
وزاد بعض الفضلاء في التعريف بحق الامامة وقال في تعريفها
الامامة رياسة في امور الدين والدنيا لشخص انساني بحق الامة لدخول

بها عن نيابة الامام يقوض الى الامام عموم الولاية فانظر رياسة عامة لكن
لا بحق الامامة والحق ان ذلك يخرج بقيد العموم فان النائب المنكور رياسة
على اللامة فلا تكون رياسة عامة ومع ذلك كله التعريف غير مطرد
على النبوة فحينئذ يزاد فيه بحق النيابة عن النبي او بواسطة نبي
فاذا عرفت هذا فاعلم ان الناس قد اختلفوا في الامامة هل هي واجبة
ام لا فقالت الخوارج انها ليست واجبة مطلقا وقالت الامامية
والمعتزلة بوجوبها على الخلق ثم اختلفوا فقالت الامامية ذلك
معلوم سمعا وقالت المعتزلة عقلا ثم قالوا اصحابنا الامامية هي
واجبة عقلا على الله تعالى والامامة واجبة على الله تعالى اما الكبرى
فقد تقدم بيانها واما الصغرى فقولنا اللطف كما عرفت هو ما يقرب
الى الطاعة ويبعد عن المعصية وهذا المعنى حاصل في الامام وبيان
ذلك انا نعلم بعد تتبع عوايد الدهور وجرب قواعد السياسة علما ضروريا

ان الناس اذا كان لهم رئيس مطاع فيما بينهم يردع الظالم عن ظلمه والباغي عن
بغيه وينتصف المظلوم من ظالمه ومع ذلك يحملهم على القواعد العقلية
الرضا فيه الدينية ويردعهم عن المفاسد الموجبة لاختلال نظام امورهم معا
وعن القبايح الموجبة للهرج في معادهم بحيث يخاف كل مواخذته على ذلك
كانوا مع ذلك الى الصلاح اقرب ومن الفساد ابعد ولا نعني بالطف
الا ذلك فكون الامام لطفا وهو المطلوب واعلم ان كلامنا دال على وجوب
النبوة فهو دال على وجوب الامامة لانها خلافة عن النبوة قايمة مقامها
الا انه تلقى الوحي الالهي بلا واسطة وكما ان تلك النبوة واجبة في الحكم
على الله فكذا الامامة واما الذين قالوا بوجوبها على الخلق فقالوا
يجب عليهم نصب رئيس لدفع الضرر عن انفسهم ودفع الضرر واجب قلنا لا نزاع
في كونها دافعة للضرر وكونها واجبة انما النزاع في تفويض
ذلك الى الخلق لما في ذلك من الاختلاف الواقع في تعيين الامام فوجب

الى الضرر المطلوب ازالته وايضا اشراط العصمة ووجوب النص على ذلك كله قال الثاني يجب ان يكون الامام معصوما والا لتسلسل لان الحاجة الداعية الى الامام هي رد الظالم عن ظلمه والانتصاف للمظلوم من الظالم فلو جاز ان يكون غير معصوم لافتقر الى امام اخر وتسلسل ولانه لو فعل المعصية فان وجب الانكار عليه سقط محلا من القلوب وانتفت فائدة نصبه وان لم يجب الانكار عليه سقط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو محال ولان حافظ الشرع فلا بد من عصمته ليومن من الزيادة والنقصان ولقوله تعالى لا ينال عهدي الظالمين اقول لما ثبت ان الامامة شرع في تعيين الصفات التي هي شرط في صحة الامام فمنها العصمة وقد عرفت معناها واختلفوا في اشتراطها في الامام فاشترطها اصحابنا الا المعتزلة والاسماعيلية خلافا للباقي في الفرق واستدل المص على مذهب اصحابنا بوجوه الاول انه لو لم يكن الامام معصوما

لزم

لزم عدم تناهي الامر والالتزام باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة انا قد بينا ان العلة المحوجة الى الامام هي رد الظالم عن ظلمه والانتصاف للمظلوم منه وحمل الرعية على ما فيه مصالحهم وردعهم عما فيه مفاسدهم فلو كان غير معصوم لاحتيج الى امام اخر يردعه عن خطأه وينتقل الكلام الى الاخر ويلزم عدم تناهي الائمة وهو باطل الثاني لو لم يكن الامام معصوما لجازت المعصية عليه ولنفرض وقوعها منه وحينئذ يلزم اما انتفاء فائدة نصبه او سقوط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والتالي باطل بقسميه فكذا الملزوم بيان الملازمة انه اذا وقعت المعصية منه فاما ان يجب الانكار عليه او لا فعلى الاول يلزم سقوط محل القلوب فان يكون مامورا بعد ان كان امرا او منهيا ان كان ناهيا فتنتفي الفائدة المطلوبة من نصبه وهي تعظيم محله في القلوب والانقياد لامره ونهيه ومن الثاني يلزم عدم وجوب الامر

بالمعروف والنهي عن المنكر وهو باطل اجماعا الثالث انه حافظ للشرع وكل من كان كذلك وجب ان يكون معصوما اما الاول فلان الحافظ للشرع وكل من كان كذلك يجب ان يكون معصوما الكتاب او السنة المتواترة او الاجماع او البراءة الاصلية او القياس او الخبر الواحد او الاستصحاب وكل واحد من هذه غير صالح للحافظية اما الكتاب والسنة فلكونهما غير وافيين في كل الاحكام مع ان الله تعالى في كل واقعة حكما يجب تحصيله واما الاجماع فلوجهين الاول بقيده في اكثر الوقائع مع ان الله في كل واقعة حكما الثاني انه على تقدير عدم العصمة لا يكون في الاجماع حجة فيكون الاجماع غير مفيد لجواز الخطأ على كل واحد منهم فكذا على الكل ولجواز الخطأ على الكل اشار بقوله تعالى فان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم وقال عليه السلام الا لا ترجعوا بعدي كفارا فان هذا الخطاب لا يتوجه الا الى من يجوز عليه

الخطا

الخطا قطعا اذ لا يقال للانسان لا تطير الى السما لعدم جواز ذلك عليه واما البراءة الاصلية فلانها يلزم منها ارتفاع اكثر الاحكام الشرعية اذ يقال الاصل براءة الذمة من وجوب او حرمة واما الثالث الباقي فتشترك في افادتها الظن والظن لا يغني من الحق شيئا خصوصا والدليل قائم على قطع القياس وذلك لان الشارع نبه على اختلاف المتفقات كوجوب الصوم لغرة يوم من رمضان وتحريمه اول شوال واتفاق المختلفات كوجوب الوضوء من البول والغائط واتفاق القتل خطأ والظهار في الكفارة هذا مع ان الشارع قطع يد سارق القليل ونفى غاصب الكثير وجلد بقذف الزنا او جب فيه اربع شهادات بدل دون الكفرة المشكلة ينافي القياس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تعمل هذه الامة برهة بالكتاب وبرهة بالسنة وبرهة بالقياس فاذا فعلوا ذلك فقد ضلوا واضلوا فلم

يتولاه الحافظ للشرع لا الامام وذلك هو المطلوب وقد اشار الى الرابع بقوله وردوه الى الرسول والى اولي الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم واما الثاني فلانه اذا كان حافظا للشرع لم يكن معصوما لما امن في الشرع الزيادة والنقصان والتغير والتبديل الرابع ان غير المعصوم ظالم ولا شيء من الصالح بصالح للامامة اما الصغرى فلان الظالم واضع للشيء في غير موضعه وغير المعصوم كذلك واما الكبرى فلقوله تعالى لا ينال عهدي الظالمين والمراد من عهد الامامة لدلالة الاية على ذلك قال الثالث الامام يجب ان يكون منصوصا عليه ان العصمة من الامور الباطنة التي لا يعلمها الا الله فلا بد من تعيين من يعلم عصمته او ظهور معجز على يده يدل على صدق قوله اشار الى طريق تعيين الامام وقد حصل الاجماع على ان النص من الله ورسوله او من امام معصوم

سابق

سابق بسبب تقرير في تعيين الامام وانما الخلاف في انه هل يحصل تعيينه بسبب التصريح الاضح اصحابنا الامامية من ذلك مطلقا وقال الاطريق الا النص لانا قد بينا ان العصمة شرط في الامامة والعصمة امر خفي لا اطلاع لاحد عليه الا الله فلا يحصل العلم بها في اي شخص كان الا باعلام عالم الغيب وذلك يحصل بامرين احدهما اعلام المعصوم بالتعيين بخبر نا يعصمه الامام وتعيينه وثانيهما اظهار المعجز على يده الدال على صدقه في دعوى الامامة قال اصحاب الاثر اذا بايعت الامة شخصا غلب عندهم اعتقاد انه امام واستولى جنوده على خطط الاسلام صار اماما وقالت الزيدية كل فاطمي عالم زاهد خرج بالسيف وادعى الامامة بايعته

وانصتكم وساوي الافضل افضل ولاحتياج النبي اليه في المباهلة ولان الامام يجب ان يكون معصوما ولا احد من عترة من اخي - عيت

انه الامامة معصوم لهما فلم يكن هو الامام ولانه اعلم يرجع الصحابة في وقايعهم اليه ولم يرجع الى احد منهم فلقوله عليه السلام اقضاكم علي ولانه ازهد من عترة طول الدنيا ثالثا اقول الفرع من شرائط الامامة شرع في تعيين الامام وقد اختلف الناس في ذلك فقالت الامامية الامام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله العباس ابن عبد المطلب بكان ابنه وقال جمهور المسلمين هو ابو بكر بن ابي قحافة باختيار الناس له وقالت الشيعة هو علي ابن ابي طالب صلوات الله عليه بالنص عليه من الله تعالى ورسوله وذلك هو الحق وقد استدل المصنف على حقيقة بوجوه الاول

نعم

ما نقلته الشيعة النقل المتواتر بحيث لم يعارضه العلم بقول النبي
صلى الله عليه وآله في حقه سلموا على علي بإمرة المؤمنين وانت
الخليفة من بعدي وانت ولي كل مؤمن ومؤمنة بعدي وغير
ذلك من الالفاظ الدالة على المقصود فيكون الامام وذلك هو
المطلوب الثاني انه افضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه
وآله فيكون هو الامام لنتيجة تقديم المفضول على الفاضل اما
انه افضل فلوجهين الاول انه مساو للنبي والنبي افضل فكذا
مساويه والا لم يكن مساويا له اما انه مساوي له لقوله تعالى
في الآية المذكورة وهي آية المباهلة وانفسنا وانفسكم والمراد
بانفسنا هو علي بن ابي طالب عليه السلام لما ثبت بالنقل الصحيح
ولا شك ان قيل المراد به ان نفسه هو نفسه لبطلان الاتحاد فيكون

المراد

المراد انه مثله وسماه به كما يقال انفسنا كالمراد اي مثلي في الاتجاه هم
واذا كان مساويا له كان افضل وهو المطلوب الثاني ان النبي
صلى الله عليه وآله المحتاج اليه في المباهلة في دعائه دون غيره من
الصحابة والاقارب والمحتاج اليه افضل من غيره مخصوصا في
هذه الواقعة العظيمة التي هي قواعد النبوة ومن سابقها
الثالث ان الامام يجب ان يكون معصوما لما تقدم من عجز علي عن
ادعاء الامامة معصوم فالباقي من عجز علي بالامام اما الصغرى
فقد تقدم بيانها واما الكبرى فللاجماع على عدم عصمة
العباس وابي بكر فيكون هو المعصوم فيكون هو الامام والا
لزم الخرق للاجماع وباثباتها لغيره ايضا لزم الزام امام معصوم
وكلاهما باطلان الرابع انه اعلم الناس بعد رسول الله صلى

الله عليه وآله فيكون هو الامام اما الاولى فلانه كان شديد الحرص
والذكاء والحرص على التعلم وكان دائم الصحبة لرسول الله صلى
الله عليه وآله الذي هو المنهل المطلق عند اساطين العلم
شديد المحبة والحرص على تعلمه واذا اتفق هذا الشخص يجب ان يكون
اعلم من كل احد بعد ذلك المعلم وهو ظاهر الثاني ان كان من
العلماء من الصحابة والتابعين كانوا يرجعون اليه في قضاياهم
التي تعرض لهم ويأخذون بقوله ويرجعون عن اجتهاداتهم
وذلك بين في كتب التواريخ والسير الثالث ان ارباب الفنون
في العلوم كلها يرجعون اليه فان اصحاب التفسير يأخذون
بقول ابن عباس وهو احد تلامذته حتى انه قال انه شرح
في بسم الله الرحمن الرحيم من اول الليل الى الحرف الباء

علم الكلام يرجعون اليه اما المعتزلة فترجعون الى ابي
علي الجبائي وهو يرجع في العلم الى ابي هاشم ابن محمد ابن الحنفية
وهو يرجع الى ابيه عليه السلام واما الاشاعرة فانهم يرجعون
الى ابي الحسن الاشعري وهو تلميذ ابي علي الجبائي واما
الامامية فرجوعهم اليه ظاهر ولو لم يكن الا كلامه عليه السلام
في نهج البلاغة وغيره الذي قرر فيه المباحث الالهية في
التوحيد والعدل والقضاء والقدر وكيفية السلوك و
مراتب المعارف الحقيقة وقواعد الخطابة وقوانين
الفصاحة والبلاغة وغيرها لكان من الفنون لكان فيه
غنية للمعتبر وعبرة للمتفكر واما ارباب الفقه فرجوع كل
المجتهدين من الفرق الى تلامذته مشهور وفتاويه العجيبة

في الفقه مذكورة في مواضعها وذكر في قصة الخضر في القرآن
لا يحل قتل عبده وحكم في قصة صاحب الارغفة وغير
ذلك الرابع قول النبي صلى الله عليه وآله في حقه اقضاكم
علي معلوم ان القضاء يحتاج فيه الى جميع العلوم
الكثيرة فيكون محيطا بها الخامس قوله عليه السلام لو
ثنيت لي الوساده فجلست عليها لحكمت بين اهل التوراة
بتوراتهم وبين اهل الانجيل بانجيلهم وبين اهل الزبور
بزبورهم وبين الفرقان بفرقانهم والله ما من اية نزلت
في ليل او نهار او سهل او جبل الا وانا اعلم بها وفيمن
نزلت وفي اي شيء نزلت وذلك يدل على احاطته بجميع العلوم
الا الغيب واذا كان العلم كان متعينا للامامة وهو المطلوب

الناصر

العاشر من ان ازهد اهل زمانه بعد رسول الله صلى الله عليه
واله فيكون هو الامام لان الازهد افضل اما ان ازهد
فناهيك في ذلك تصفح كلامه في الزهد والمواعظ والا
وامر والزواجر والاعراض عن الدنيا وظهرت اثار ذلك
عنه حتى انه طلق الدنيا ثلثا والعرض عن مستلذاتها في
المآكل والملبس ولم يعرف له احد مرحلة في فعل دنيوي
حتى انه كان يختم اوعية خبزة فقيل له في ذلك فقال انما
ان يضع لي فيه احد ولدي اداما وكفيك في زهده انه
ازهق نفوسا وفوت عيالا المكين واليتيم والاسير حتى نزل
في ذلك قال تعالى فصليته وعصمته قال والادلة في ذلك
كثيرة من ان تخفى اقول الدليل على امامته عليه السلام اكثر من ان

تحصى حتى ان المصنف رحمه الله وضع كتابا في الامامة وسماه
كتاب الاربعين وذكر فيه الفي دليل على امامته عليه السلام وصنف
في هذه الفرقة من العلماء مصنفات كثيرة لا يمكن حصرها
ولنذكر هنا جملة من ذلك تبركا وتيمنا بذكر قضاياه عليه السلام
وهي من وجوه الاول قوله تعالى انما وليكم الله ورسوله والذين
امنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكوة وهم راكعون
وذلك يتوقف على مقدمات الاولى انما للحصر بالنقل عن
اهل اللغة قال الشاعر انما الذايد الحامي الذمار واما يليه عن
نصابهم انا او مثلي ولم يكن للحصر لما افتخر والثانية
ان المراد بالولي انما الاولى بالتصرف او الناصر اذ غير ذلك من
معانيه غير صالح هنا قطعا لكل الثاني باطل لعدم انتفاض

النصر

التحصر بالمذكور في تعيين المعنى الاول الثالثة ان الخطاب للمؤمنين
لان قبله يا ايها الذين امنوا من يرتد منكم عن دينه
فسوف وهو كافر ثم قال انما وليكم الله ورسوله فكيف يكون في
غاية البعد حقيقة الرابعة ان المراد بالذين امنوا في الاية
هو بعض المؤمنين لوجهين الاول انه لو لا ذلك لكان كل
واحد ولي نفسه بالمعنى المذكور وهو باطل الثاني انه و
بوصف غير حاصل لكلهم وهو ايتاء الزكاة حال الركوع اذ
الخامسة هذا الخامسة ان المراد بذلك البعض هو علي
ابن ابي طالب عليه السلام خاصة للنقل الصحيح واتفاق
اكثر المفسرين على انه كان يصلي فمر سائل فاعطاه
خاتمه راكعا واذا كان هو الولي بالنص فيتعين

ان يكون هو الامام لانا لا نعني بالامام الا ذلك الشخص
ان نقل نقلا متواترا ان النبي صلى الله عليه وآله لما رجع من
حجة الوداع امرهم بالنزول بغدير خم وقت الظهيرة
ووضعت له الاحمال وشبه المنبر وخطب الناس واستدعا
عليا ورفع يديه وقال يا ايها الناس الست اولى بكم منكم
بانفسكم قالوا بلى يا رسول الله فقال من كنت مولاه
فهذا علي مولاه اللهم والي من والاه وعاد من عاداه
وانصر من نصره واخذل من خذله وادر الحق معه كيف
ما دار يكرر ذلك عليهم ثلث امرات والمراد بالولي هو
الاولى بالتصرف لان اول الخبر يدل على ذلك وهو قوله
الست اولى بكم من انفسكم ولقوله تعالى في حق الكفار مأواكم

النار هي مولاكم اي هي اولى بكم وايضا فان غير ذلك
من معانيه غير جايز كالجار والعبد والمعتق وابن
العم لاستحالة ان يقوم النبي صلى الله عليه وآله
في ذلك الوقت الشديد الحر ويدعوا الناس ويخبرهم
باشيا لا مزيد فايدة فيها بان يقول من كنت جار
او معتقه او ابن عمه فعلي كذلك واذا كان
علي عليه السلام هو الاولى بنا فيكون هو الامام
الثالث وورد متواترا ان النبي صلى الله عليه
وآله قال لعلي انت مني بمنزلة هرون من موسى
الا انه لا نبي بعدي اثبت له جميع منازل
هرون من موسى واستثناه النبوة ومن جملة

منازل هرون من موسى انه كان خليفة له
لكنه توفي قبله وعلي عاش بعد رسول الله
فتكون الخلافة ثابتة اذ لا موجب لزوالها الرابع
قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا
الرسول واولي الامر منكم والمراد باولي الامر امن
علمت عصمته اولا والثاني باطل لاستحالة ان يامر
الله بالطاعة المطلقة لمن يجوز عليه الخطا فتعين الاول
فيكون هو علي ابن ابي طالب عليه السلام اذ لم يدع
العصمة الا فيه وفي اولاده فيكونوا هم المقصودين
وهو المطلوب وهذا الاستدلال جار بعينه في قوله
تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين

السادس انه صلى الله عليه اوحى الامامة اما انه
ادعى الامامة فهو ظاهر مشهور في كتب السير والتواريخ
كحكاية ابي الدرداء وحكايته وخاصمانه حتى انه لما عزم على ان
عزم قصد في بيته واشتغل بجمع كتاب ربه وطلبوه الى ان
فامتنع فاحرقوا في بيته النار واخرجوه من منزله الى
البيعة فامتنع فاحرقوا قنفذا وكيفيته في الوقوف على شكاية
في هذا المعنى خطبته الموسومة بالشقشقية في نهج
البلاغة واما ظهور المعجز على يده فكثير منها قلع
باب خيبر ومنها محاربة المقبان على منبر الكوفة
ومنها رفع الصخرة العظيمة عن فم القليب لما عجز عنها
العسكر وقطعها ومنها رد الشمس حين عادت الى موضعها

نعم

في الفلك وعن ذلك مما لا يتجافى وامّا ان كل من كان
كذلك فهو صادق فلما تقدم في النبوة السادس ان
النبي صلى الله عليه واله امّا ان يكون قد نصّ على
امام او لا والثاني باطل لوجهين الاول انا نقطع
على امام واجب تكليفه لاجل الدين وتعيين لحافظ فلو
اخلّ به رسول الله صلى الله عليه واله لزم اخلاله بما
لو اجب الثاني انه صلى الله عليه واله لما كان من شفقته
ورأفته بالمكلفين ورعايته لمصالحهم حتى انه علّمهم
مواقع الاجتناب والجنابة وغير ذلك مما لا منية لنا في
المصلحة الى الامام فيستحيل في حكمته وعصمته ان لا يأتي
بأعظم من يرجعون اليه في دقائقهم وسدوعوراتهم

وام الفهم فتعين ان يكون المنصوص عليه اما علي او ابي
بكر والثاني باطل فتعين الاول اما بطلان الثاني
فلوجوه الاول انه لو كان منصوصا عليه لكان توقف
الامامة على البيعة معصية قادحة في امامة الثاني
انا لو كان منصوصا عليه لذكر ذلك وداعاه في حال
او بعدها او قبلها اذ لا عطر بعد عروس لكنه لم يدع
ذلك في دعواه فلم يكن منصوصا عليه الثالث انه لو
كان منصوصا عليه لكان استقالته من الخلافة في قوله
اقيلوني فلست بخيركم وعلي فيكم وذلك من اعظم المعا
صي لانها هو على الله ورسوله فيكون قادحا في امامته
الرابع انه لو كان منصوصا عليه لما شك عند موته في استحقاقه

الامة لكنه شك حيث قال ليتني كنت سألت رسول
الله صلى الله عليه واله للانصار في هذه الامر حتى
ام لا الخامس انه لو كان منصوصا عليه لما امر رسول
الله بالخروج مع جيش اسامة لانه صلى الله عليه واله
كان عليا لا وقد نعيت اليه نفسه حتى قال نعيت الي نفسي
واوشك انه قبض وانه كان جبرائيل يعارضني بالقرآن في
كل سنة مرة وانه عارضني به في هذه السنة مرتين فلو كان في
الحال هذه الامام ابو بكر لما تخلف عنه لكنه بعث
على الخروج الكل ولعن المتخلف وانكر عليه المتخلف عنهم
السادس انه لا واحد من غير علي عليه السلام من الجماعة
الذين ادعيت لهم الامامة غير علي يصالح لها فتعين هو عليه

السلام من الجماعة الذين ادعيت امامتهم الاول فلانهم كانوا
ظلمة لتقدم كفرهم فلانا لهم عهد الامامة لقوله تعالى
لا ينال عهدي الظالمين قال ثم من بعده ولده الحسن
ثم الحسين ثم محمد الباقر ثم جعفر بن محمد الصادق ثم موسى
ابن جعفر الكاظم ثم علي ابن علي موسى الرضا ثم محمد ابن
الحسن علي الجواد ثم علي ابن محمد الهادي ثم الحسن ابن
علي العسكري ثم محمد ابن الحسن صاحب الزمان صلوات
الله عليهم اجمعين بنص كل سابق منهم على لاحقه بالادلة التي
اقول لما فرغ من اثبات امامة علي عليه السلام شرع في اثبات
امامة الائمة القائمين بالامر من بعده والدليل على ذلك
من وجوه الاول النص من النبي صلوات الله عليه واله من ذلك

قوله الحسين ابن علي عليهما السلام هذا ولدي الحسين امام
ابن امام ابو امية تسعة تاسعهم قائمهم افضلهم
يملأ الارض قسطا وعدلا كما ومن ذلك ما رواه ابن
عبد الله الانصاري قال لما نزل قوله تعالى يا ايها
الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر
منكم قلت يا رسول الله عرفنا الله فما عناه وعرفنا ك
فما عناك فمن اولي الامر الذين امرنا الله بطاعتهم فقال
هم خلفائي واولي الامر من بعدي اولهم اخي علي ثم ابني
والده الحسن ثم الحسين ثم علي ابن الحسين ثم محمد ابن علي
الباقر وستدركه يا جابر فاذا ادركته فاقرئه مني السلام
ثم جعفر ابن محمد الصادق ثم موسى ابن جعفر ثم علي ابن

موسى

موسى ثم محمد ابن علي ثم علي ابن محمد ثم الحسن ابن
علي ثم محمد ابن الحسن يملأ الارض قسطا وعدلا كما ملئت
جورا وظلما ومن ذلك ما روي عنه صلى الله عليه واله
انه قال ان الله اختار من الايام يوم الجمعة ومن الشهور
شهر رمضان ومن الليالي ليلة القدر واختار من الناس
الانبياء واختار من الانبياء الرسل واختار مني من الرسل
واختار عليا من الاوصياء واختار من علي الحسن والحسين
واختار من الحسين الاوصياء وهم التسعة من ولده
ينفون عن هذا الدين تحريف الظالمين وانتحال الجاهلين
وتاويل الجاهلين الثاني النص المتواتر من كل واحد منهم
على الاخر وذلك كثير لا يحصى نقلته الامامية على انها

طبقاتهم الثالث ان الامام يجب ان يكون معصوما
ولا حق من غيرهم بمعصوم فلا حق من غيرهم بامام اما
الاول فقد تقدم بيانه واما الثاني فبالاجماع
لم تدع العصمة لاحد الا لهم زمان في كل زمان وجب
منهم فيكونوا هم الائمة وبيانه كما تقدم الرابع انهم كانوا
افضل من كل واحد من اهل زمانهم وذلك معلوم في
كتب السير والتواريخ فيكونوا هم الائمة لقبح تقديم المفضول
الخامس ان كل واحد منهم ادعى الامامة وظهر المعجز على يده
فيكونوا ائمة وبيان ذلك قد تقدم ومعجزاتهم نقلها الامامية
فيها فعليك في ذلك بكتاب خرائج الجرائح للراوندي
وغيره من الكتب في هذا الفن واما بقية الامام الثاني

عشر

عشر موجود من حين ولادته وهي سنة ستين ومائتين
الى آخر زمان التكليف لان كل زمان لا بد فيه من
امام معصوم لعموم الادلة وغيره ليس بمعصوم فيكون
هو الامام واما استعادة بقائه فباطل لان ذلك ممكن
خصوصا وقد وقع في الخبر منه السالف في حق السعداء
شقيا ما هو ازيد من عمره عليه السلام واما سبب اختفائه فما
لصلاح استأثر الله بعلمها ولكثرة الاعداء وقلة الانصار
لان حكمته تعالى وعصمته عليه السلام لا يجوز معهما منع
اللطف فيكون من الغير وذلك هو المطلوب اللهم عجل فرجه
وارنا فلجه واجعلنا من انصاره واعوانه واتباعه
وارزقنا طاعته ورضاه واعصمنا من مخالفته وسخطه

الا

يجب الحق والقايل بالصدق قال الفصل الرابع في
المعاد اتفق المسلمون كافة على وجوب المعاد البدني
ولانه لولاه لقبح التكليف ولانه ممكن والصادق اخبر به
فيكون حقا والايات الدالة عليه والانكار على جاحده
اقول المعاد زمان العود او مكانه والمراد به هنا هو الوجود
الثاني للاجسام ولعائها بعد موتها وتفرقها وهو
حق واقع خلافا للحكما والدليل على ذلك من وجوه
الاول اجماع المسلمين على ذلك من غير نكير بينهم فيه
واجماعهم حجة الثاني انه لو لم يكن المعاد حقا لقبح
التكليف والثاني باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية
ان التكليف مشقة ستلزم للعوض عنها فان المشقة بغير

عوض

عوض ظلم وذلك العوض لابد ان يصل في زمان التكليف فلابد
ح من مزد اخرى ليحصل فيها الجزا على الاعمال والا لكان ايلاما
ظلما وهو قبيح تعالى الله عنه الثالث ان حشر الاجسام ممكن
والصادق اخبر بوقوعه فيكون حقا اما امكانه فلان اجزاء
الميت قابلة للجمع والحياة عليها والا لما اتصفت بها
من قبل والله تعالى عالم باجزاء كل شخص لما تقدم من انه عالم
بكل المعلومات وقادر على جميعها لان ذلك ممكن والله تعالى
قادر على كل الممكنات فثبت انه لحيا الاجسام ممكن واما
ان الصادق اخبر بوقوع ذلك فلانه ثبت بالتواتر ان النبي صلى
الله عليه وآله كان يثبت المعاد البدني ويقوله به فيكون حقا
وهو المطلوب الرابع ولانه القرآن على ثبوته والانكار على جاحده

فيكون حقا اما الاول فالايات الدالة عليه كثيرة نحو قوله تعالى وضرب
لنا مثلا ونسي خلقه قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي
انشاها اول مرة وهو بكل خلق عليم وغير ذلك من الايات الدالة
قال ويكفي من له عوض او عليه عوض يجب بعثه عقلا وعين يجب
ادعاته سمعا اقول الذي يجب ادعاته على قسمين احدهما يجب
ان يكون ذلك عقلا وسمعا وهو كل من له حق من الثواب او من العوض
ليصل حقه اليه وكل من عليه حق من عقاب او عوض لاحقه الحق منه
وثانيهما من ليس له حق ولا عليه حتى من باقي الاشخاص انسانيه
كانت او غيرها من الحيوانات الانسيه والوحشيه فان ذلك يجب
ادعاته سمعا لدلالة القرآن والاخبار المتواترة عليه قال ويجب
الاقرار بكل ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله من ذلك الصراط والميزان
وانطاق الجوارح وتطاير الكتب لامكانها وقد اخبر الصادق بها

فيجب

يجب الاخبار فيها اقول اما ثبوت نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وآله و
عصمته فثبت انه صادق في كل ما اخبر بوقوعه سواء كان سابقا
على زمانه كاخباره عن الانبياء السالفين واممهم والقرون الماضية
وغيرها او في زمانه كاخباره بوجوب الواجبات وتحريم
المحرمات وندب المندوبات والنص على الائمة المعصومين
وغير ذلك من الاخبار او بعد زمانه فاما في دار التكليف كقوله
تعالى على لسان سفاتل يعبدي الناكثين والقاسطين والمارقين
او بعد التكليف كاحوال الموت وما بعده من ذلك عذاب القبر و
الصراط والميزان والحساب وانطاق الجوارح وتطاير الكتب و
احوال القيامة وكيفية حشر الاجسام واحوال المكلفين في البعث
ويجب الاقرار بذلك كله لجمع والتصديق بان ذلك كله امر ممكن لا
استحالة فيه وقد اخبر الصادق بوقوعه فيكون حقا قال ومن ذلك
الثواب والعقاب وتفاصيلهما المنقول من جهة الشرع صلوات
الله عليه الصادق به اقول يريد ان من جملة ما جاء به النبي صلوات
الله عليه واله الثواب والعقاب وقد اختلف في انهما معلومان
عقلا ام سمعا اما الاشاعرة فقالوا انه سمعي واما المعتزلة فقال
بعضهم اذا لتقى ان يعرف الانبياء الطاعات ولا يكفي في معرفتها
عنه من النعم العظيمة فلا يستحق عليه شيئا في مقابلتها وهو مذهب

البخيل وقالت المعتزلة انه معقاب لاقتضاء الوعيد ذلك لقوله
تعالى جزاء بما كانوا يعملون ولوجب الوعيد ان العقاب للكافر وصاحب
الكبيرة حتما وقد بقدم ذكر من مذهبنا ما يدل على وجوب الثواب
عقلا ولما العقاب فهو ولذا شامل على اللطف لكن لا يخرج في
وقوعه في غير الكافر الذي يموت على كفره وهنا قولا بالاولى
يستحق الثواب والمدح بفعل الواجب والمندوب ويقع ضد القبح
والاخلال به بشرط ان يفعل الواجب لوجوبه او الوجه وجوبه والمندوب
كذلك وكذا فعل ضد القبح والاخلال به لتحققه لا لامر لخر غير ذلك
ويستحق العقاب والذم بفعل القبيح والاخلال بالواجب الثاني
يحبط ثواب والعقاب المستحق مطلقا كما في حق من يموت على
ايمانه او يموت على كفره لدوام المدح والذم على ما استحقا بعد حصول
تنقيض كل واحد منهما لوم يكن واسطة بينهما ويجب ان يكون
حالة بين من محل الضد والدام يحصل مفهوم منهما ويجب
اقتران الثواب بالتعظيم والعقاب بالاهانة لان فاعل الطاعة
مستحق للتعظيم مطلقا وفاعل المعصية مستحق للاهانة لان فاعل
الطاعة مطلقا الثالث احكام واستحقاق الثواب يجوز تركه
على شرط اذ لولا ذلك لكان العارف بالله تعالى مع جهده بالنبي
مستحقا له وهو باطل فاذن هو مشروط بالموافاة لقوله تعالى
لئن اشركت ليحبطن عملك ولقوله ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت

وهو

ومن كفر فانا منكم بريء ومن ثم قال ابو حنيفة رضي الله عنه
الحب الثابت بين المؤمن والكافر في الدنيا والاخرة وذلك كمن
الثواب الدائم مطلقا والذين كفروا وماتوا وهم كفار اولئك
يستحقون العقاب الدائم مطلقا والذين امنوا وعملوا
عملا صالحا والخبر يتناول ما كان الشيء صغيرا فاذا كان يقع مغفورا
له بما عاداه كان كبيرة فانه يوافي بالتوبة فهو من اهل الثواب
مطلقا بما عاداه وان لم يوافي بها فاذا ان يحبط ثوابه ايمانه اولا
والثاني باطل لاستلزامه الظلم والقول الثالث ومن يعمل مثقال
ذرة خيرا يره فقير الاول فاما ان يثاب ثم يعاقب وهو باطل
بالاجماع على ان داخل الجنة لا يخرج منها فيلزم بطلان العقاب
او يعاقب ثم يثاب وهو المطلوب والقول الرابع اهل الجنة
هو الذي يخرج من النار وهم كالجهنميين فيخرجهم فيخلدون في عين الحيوان
فيقولون هاؤلاء جهنميون فيومر بهم فيغمسون في عين الحيوان
فيخرجون واجسامهم كالجمر فيدخل الجنة فيسمون الجهنميين
عتقاء الله فخلودهم في النار والمراد بالخلود هو المكث الطويل
واستدلوا بهذا المعنى كثير والمراد بالخبار العصاة الكاملون
في مجيئهم وعصيانهم وهم الكفار بدليل قوله تعالى اولئك هم
الكفرة الفجرة فرق بينهم وبين الايات الدالة على اختصاص العقاب
بالكفار نحو قوله تعالى انا نخزي والسوء اليوم على الكافرين وغير

ذلك من الايات [illegible] ان صاحب الكبيرة اذا عاقبه الله فيصل
لهذا الحرمين الاولى على [illegible] موجوب ثم يخرجه فضلا
وقد ورد عام في قوله تعالى ويعفو عن السيات ويعفو عن كثير انه
لا يعفو ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ولمن يشاء
لهذه مغفرة للناس على ظلمهم وخلف الوعد غير مستحسن في الجواد
المطلق وليتحقق انه غفور رحيم وذلك ليس منتهيا الى الصغائر
والى الكبائر بعد التوبة للاجماع على سقوط العقاب بهما
فلا فائدة في العفو حينئذ فتعين ان يكون لاهل الكبائر قبل
التوبة وذلك هو المطلوب الثاني شفاعة سيدنا محمد رسول
الله صلى الله عليه وآله فان شفاعته متوقعة بدليل وقعد لقوله
تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وصاحب الكبيرة
مؤمن لتصديقه بالله ورسوله واقراره بكل ما جاء به النبي
صلى الله عليه وآله وذلك هو الايمان اذ الايمان في اللغة التصديق
وهو هنا كذلك ولتمسك الاجماع الصالح جيزا منه لعطفها
المقتضي لغايرتها له واذا امر النبي صلى الله عليه وآله بالاستغفار
لم يتركه لعصمته واستغفاره مقبول عنده وتحصيل لمرضاته قوله
تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى عام مع قوله عليه السلام
خيرت شفاعتي لاهل الكبائر من امتي ونعلم ان من هذا ان امتنا
عليهم السلام يعم الشفاعة في عصاة شيعتهم كما هو لرسول الله
صلى الله عليه وآله من غير فرق في حياتهم عليهم السلام بذلك مع
النافية للمكنة بعدهم السادس وجب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بشرط ان يعلم الامر والنا
هي
عليه قال الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بشرط ان يعلم الامر والنا
هي
سون المعروف معروفا والمنكر منكرا وان يكون مريدا سقوطه فان فات

القيامة

هذا کتاب بسم الله الرحمن الرحیم دیات وقصاص وحدود

الحمد لله الذی شرع الدیات والقصاص والحدود لرفع الفساد من بین العباد ونظام
عالم الوجود والصلوة علی خیر من شرع الشرع والحدود محمد وعلی آله المعهود و
شفعاء یوم الورود اما بعد چنین گوید حقیر فقیر محتاج بعفو ربانی محمد تقی متولد هزار و
بیان واقعه را علام میکند که حق سبحانه و تعالی نوع بشر را مانند سایر حیوانات
و بسا شرارت سبب حدوث مشاجرات و منازعات میشد و منتهی بقتل نفوس و نهب اموال و حدوث
جراحات میگردید و چون نفوس کثیر انسان مایل است بلذات و تحصیل شهوات و اگر
زاجر و مانعی نباشد در غرض و امیال یکدیگر تصرف مینمایند و منتهی بانواع فساد میگردد
ایزد تبارک و تعالی شانه در شریعت مقدس نبوی صلی الله علیه و آله برای انتظام امور عباد و دفع فتنه
و فساد ایشان بطور اجمال بیان احکام حدود و قصاص و دیات مقرر فرمود که زاجر نفوس شریره از ارتکاب
فتنه و فساد و داعی ایشان بطرف صلاح و سداد باشد و چون کثرت مباحث مذکوره از حد حوصله خارج
مسائل فقهیه است و در غالب انها اختلاف بسیار میان علما واقع است حقیر احکام انها را بطور اقوال
در این باب اکتفا نمود امید که نفس اعم و فی الجمله انتظام یابد و چون بنج چیز است که در شریعت
جمیع پیغمبران حفظ انها لازم و متحتم بوده اول دین دوم نفس سوم مال چهارم
عقل و حفظ بین باقیست جهاد است و کشتن کافران و مرتدان و بدین جهت حدود و
تعزیرات برای حفظ نفس مقرر گردیده و حفظ نفس بر دو گونه است یکی حفظ

وضعه وحکم فی القصاص حیوة یا اولی الالباب یعنی از برای شما در قصاص زندگیست ای اهل عقول
زیرا که اگر شخصی را بعوض مقتول نکشند و جراحت کننده را بعوض مجروح نکشند نهایت
نکند که بعضی از مردم بسیار میشود و حفظ نفوس بنکاح و طلب فرزندان از کنیزان و منع
از زنا و لواطه و مثال انها کردن و حفظ مال بر سبب انها جاری گردانیدنست و حفظ مال
باجرای عقود شرعیه و منع نمودن از غصب و دزدی و مال مردم و حفظ عقل گردانیدن انهاست جاری
از انها جاری باشد و حفظ عقل گردانیدن از سایر حیوانات است بمنع از شامیدن
شراب و سایر چیزها مست کننده و جاری گردانیدن حد است بر شامیدن کنندگان انها هذا
این رساله بر پنج قسم بر چند باب مرتب گردانیدند و در یک از احکام مذکوره در باب سهیل
ایجاز و اختصار را پیش نمود و الله الموفق المعین قسم اول در بیان حدود و تعزیرات و در آن
چند بابست قسم دوم در بیان حدود زنا و لواطه و مساحقه و امثال انهاست و در آن
چند فصل است قسم سوم در بیان حد قذف است و قذف نسبت دادن زنا بکسیست
زنیه یا بکسی که مرد نباشد و قذف را دو شرط است یکی انکه مقذوف مسلمان باشد
نه کافر دوم انکه عاقل باشد پس اگر دیوانه را بشهر نسبت بزنا کنند حد نیست بلکه
تعزیر میکنند انکه عاقل باشد پس اگر دیوانه را بشهر نسبت بزنا کنند حد نیست بلکه
و تعزیر میکنند مانند طفل و بعضی گفته اند مرد دیوانه را حد میزنند مانند عاقل
و زن دیوانه را تعزیر میکنند قسم چهارم اگر عنین باشد پس اگر گسر زنا را جبر کند بر زن حد نیست

در مرد مجبور بودن است و بعضی گفته اند که در صورتی که نیت باشد خواه در قبل و خواه در دبر کرده باشد همان حد بر وی لازم است و بعضی گفته اند که کشتن بشمشیر است و این بر سبیل کراهت است

مسئله اگر مردی با زنان نسبی خود زنا کند مانند مادر و خواهر و دختر برادر و دختر خواهر و بعضی از علما محمد حسن سبزواری نیز این الحاق کرده به عقد زن پدر و مادر زن و اشکال دارد و حد ایشان نیست که کردن بزنند ایشان را و بعضی از علما گفته اند که اگر آن مرد محصن نبود و زن داشته و با محرم خود زنا کرده است اول صد تازیانه میزنند و بعد از آن سنگسار میکنند و اگر زن نداشته باشد اول او را صد تازیانه میزنند و بعد از آن کوه بر سر او میزنند و قول اول مشهور تر است و زن نیز اگر بر زنا مطاوعه و جبر بر او نشده حکم مرد دارد و اگر کافر مرتکب زنا با زن مسلمانی زنا کند او را نیز کردن میزنند و بعضی گفته اند که زنا با کراه بر او زنا کند او را نیز کوه بر سر او میزنند و بعضی دیگر قسم نیز تفصیل سابق را قایل شده اند و سنگسار کردن آن بر مرد جوان و زن جوان راست است محصن باشند و محصن مرد آنست که بالغ و عاقل و آزاد باشد و زنا کرده باشد و وطی با آن کرده باشد بعد از بلوغ و آزادی و در صحیح و شام قادر بر وطی او باشد پس اگر در سفر باشد و زوجه با او نباشد یا در حضر باشد و محبوس باشد که بزن دیگر خود نتواند رسید محصن نخواهد بود و محصن بودن زن نیز چنین است که بالغ و عاقل و آزاد باشد و شوهر داشته باشد

باشد گر دستش با و نرسد و قدرت از برای محصن بودن کافی نیست و بعضی گفته اند که نیز کافی نیست و بعضی در مرد عقل را شرط نکرده اند و در قول خلاف مشهور است و جمعی از علما را اعتقاد آنست که اگر مرد بالغ محصن زنا کند یا دختر نابالغ یا زن دیوانه او را یا دیوانه گیر شنگ سنگسار میکنند و همچنین زن محصنه اگر طفل یا دیوانه با او زنا کند او را سنگسار نمیکنند بلکه تازیانه میزنند و بعضی فرق کرده اند میان طفل و دیوانه و در طفل تازیانه قایل شده اند و در دیوانه سنگسار و مستند خالی از اشکالی نیست و غلام و کنیز خواه محصن باشند و زن یا شوهر داشته باشند و خواه نداشته باشند بر ایشان سنگسار نیست و کیفیت سنگسار آنست که مرد و زن را تا سینه در میان خانه پنهان کنند یا مجوبه یا استحبابا علی الخلاف و سنگ بر او بزنند تا بمیرد و اگر بگریزد زنا بر او ثابت شده پس اول کواه بر او سنگ بزنند پس امام علیه السلام اگر حاضر باشد پس سایر مردم و اگر با قرار ثابت شده پس اول امام بزند و باید که جماعتی را حاضر کنند و در انوقت و بعضی گفته اند که مستحب است و بعضی گفته اند که مستوجب حدی باشد بنا بر آنکه بر او سنگ بزنند و در روایت وارد شده است که اول امر میکنند او را غسل کنند و کفن بپوشند و حنوط و کافور بخورند بر او نماز میکنند و او را دفن میکنند مشهور است که اول تازیانه بزنند و بعد از آن سنگسار کنند و این در مرد بر زن پرست اگر محصن باشند و زنا کنند زیرا که عذر ایشان باعتبار پیری و ناکاری شهوات کمتر است

حد زنا

او حدت را ثابت نمیکنند و در حدم او واحد میزنند و بعضی از علماء این
حکم علی ساخته اند بحکم حکم حضرت رسول صلی الله علیه و آله و سلم و بعضی
دیگر باب مستند نظر رسیده میگویند اگر کار زنا مکرر واقع شود یکبار نزد
حاکم شرع ثابت نشود مشهور میان اصحاب آنست که یک چهار دیگر
اگر زنا با یک زن باشد یکصد میزنند و اگر با چند بی زن باشد بر هر یک
موافق روایت ابو بصیر چهار صد زنا گویا حامد را صد میزنند تا بزاید و از نفاس
بیرون آید و فرزند خود را شیر بدهد اگر کسی نباشد که فرزند او را حفظ
نماید و شیر بدهد و اگر کسی ضامن شود کفالت فرزند او نماید بعد از زاییدن
و بستگاه و بعد از پاک شدن از نفاس صد زنا باقی او را حد میزنند همچنین
هر گاه مرد و زن هر دو یک مجلس بیایند و ثابت شود که کار کرده اند ثابت
شود گاهی در میان پای او داخل نبوده و ثابت نشود دیگر از صد
تازیانه تعزیر میکنند و شیخ طوسی علیه الرحمه در بعضی از فتاوی خود گفته است
که هر گاه مرد را با زن بیگانه در زیر یک جامه بیابند که دست در کردن او کرده باشد
و او را ببوسد صد تازیانه هر یک را میزنند و شیخ مفید گفته است اگر گواهان
گواهی دهند که ایشان را در زیر یک جامه یافته اند یا بدنشان بر هنه ملاصق یکدیگر
بوده است حاکم شرع ایشان را تعزیر میکند باندازه مصلحت و دانسته از صد
تازیانه تا صد و در حدیث صحیح وارد شده است که در زمان حضرت امیر المومنین علیه السلام مرد و زنی را
در یک

در یک لحاف دیدند حضرت فرمود که هر یک را صد تازیانه زدند ششم
هر گاه بار آزاد مرتبه حد بزنند و در مرتبه سیم ان کار را بکند او را میکشند و بعضی
گفته اند که در مرتبه چهارم او را میکشند و بعضی گفته اند که در مرتبه پنجم او را میکشند مقتضی
[illegible] که حاکم شرع ثابت شود حدش نمیزنند تا بعد از
ثابت شدن توبه کند مشهور آنست که ساقط نمیشود و حد میزنند او را و بعضی
گفته اند حاکم مخیر است میان حد زدن و عفو کردن و اگر با قرار خودش ثابت شود تا
و بعد از اقرار توبه کند حاکم مخیر است میان حد زدن و نبخشیدن هشتم
هر گاه زنی شوهر نداشته باشد و حامله شود او را حد نمیزنند تا چهار مرتبه
اقرار کند که زنا کرده است بنا بر مشهور نهم کسی که مردی را در خانه خود
به بیند که با زن او زنا میکند او را نمیتواند کشت اما اگر نزد حاکم ثابت
نکند او را قصاص میکنند و میان خود و خدا گناه ندارد فصل دهم
در بیان کیفیت ثابت شدن زناست و زنا بدو چیز ثابت میشود
اول باقرار کردن و اشهر و اقوی آنست که ثابت نمیشود زنا مگر بانکه
زانی خود مرد باشد و خواه زن چهار مرتبه اقرار کند بزنا و خلافست
در انکه چهار اقرار باید کرد در چهار مجلس یا میشود در یک مجلس گرچه
نیز کافی است و اشهر آنست که تعدد مجلس در کار نیست و گفته اند اگر کمتر از چهار مرتبه اقرار کند او را تعزیر میکنند و اگر بکمتر اقرار کند اعتبار ندارد

و اگر غلام اقرار کند بزنا اگر آقا تصدیق او بکند او را حد میزنند و اگر تصدیق نکند
حد نمیزنند دویم ثابت شدن بگواهست و ثابت نمیشود بسنگسار مگر بچهار
گواه عادل که گواهی دهند که زنای او را دیده اند مانند میل در سرمه دان و ان
یا سه مرد عادل و دو زن عادله شرعیه باشند و اگر سه مرد و چهار زن گواهی
بدهند اکثر علما گفته اند که او را سنگسار نمیکنند و صد تازیانه میزنند و
بعضی گفته اند صد تازیانه سر نمیزنند و اگر کمتر از چهار نفر گواهی بدهند ثابت
نمیشود گواهان را حد میزنند برای فحش گفتن و اگر بعضی پیشتر بیایند و شهادت
بدهند پیش از انکه باقی شهود حاضر شوند شهادت آنست که اینها را حد فحش
میزنند و اشعار باقی شهود نمیکنند و زنا ثابت نمیشود و شرط است که شهادت
ایشان بر یک فعل باشد و موافق یکدیگر باشد پس اگر بعضی گویند در روز شنبه
زنا کرد و بعضی گویند در روز یکشنبه یا بعضی گویند در فلان خانه و
بعضی گویند در خانه دیگر ثابت نمیشود و گواهان را حد میزنند و مشهور را
که حاکم شرع اگر علم بهم رسانند که شخص در بر حد و در [illegible] حق الله را ساقط

فصل سیم در حد لواطه است و توابع ان و در ان چند مقصد است
ان لواط ثابت شدن لواطه نیز مثل زنا یا بچهار گواهست یا بچهار مرتبه
اقرار و مشهور آنست که حاکم شرع بعلم خود حد میتواند زد و چنانچه در زنا
مذکور شد و اگر کمتر از چهار مرتبه اقرار کند گفته اند حاکم شرع او را تعزیر میکند

دویم

دویم بدانکه لواط بر دو قسم است اول انکه مرد آلت خود را در دبر مرد دیگر
داخل کند که حشفه کاملا پنهان شود و بعضی گفته اند که اگر بعضی از حشفه را داخل
کند باز این حکم دارد و حد نیز قسم کشتن است بر فاعل و مفعول هر گاه اگر
بالغ و عاقل باشند خواه آزاد و خواه بنده و خواه مسلمان و خواه کافر خواه
زن باشند و خواه نه و اگر یکی بالغ و عاقل باشد و دیگری طفل یا دیوانه بالغ
و عاقل را میکشند و طفل یا دیوانه را تعزیر میکنند و بعضی گفته اند اگر
فاعل دیوانه باشد باز او را میکشند و امام مخیر است در کشتن کسی که
لواطه کرده باشد میان انکه او را بشمشیر کردن بزنند یا باتش بسوزانند
یا دست و پایش را به بندند و از کوهی بزیر اندازند شد یا دیواری را بر او خراب
کنند و جایز است که اگر بغیر اتش او را کشته باشند بعد از کشتن بسوزانند
دویم انکه مرد با پسر ملاعبه کند در میان رانهای او یا در پس او
بدون انکه ذکر او داخل در دبر او کند و مشهور آنست که اگر هر دو بالغ باشند
والا هر یک را که بالغ باشند صد تازیانه میزنند و بعضی گفته اند که اگر یکی
که محصن باشد یعنی بالغ و عاقل و آزاد باشد و زن داشته باشد بشرط وطی
کرده زنا مذکور شد سنگسار میکنند و اگر یک که محصن نباشد و بالغ و عاقل
باشد صد تازیانه میزنند و بعضی گفته اند این را نیز مانند قسم اول میکشند
و اول قوی است و از حضرت صادق علیه السلام منقولست که لواطه آنست

کرد در میان زنهای او داخل کند و اگر کرد در او داخل کند کافر شده است
بانچه خدا بر محمد ص فرستاده است و این را نیز در مرتبه سیم یا چهارم میگفتند
سیم هر گاه مرد را بر امنه در زیر لحاف دید یا جامه دیگر میانشان بود و در میان
ایشان قرابتی نباشد هر دو را تعزیر و تادیب میکنند اگر سیم تازیانه
تازیانه بهر گاه حاکم شرع مصلحت داند و بعضی قید عدم قرابت نکرده اند
و بعضی گفته اند که هر یک را صد تازیانه میزنند و این قول بحسب دلیل اقوی است
و بنا بر قول گفته اند هر گاه مرتبه تعزیر واقع شود در مرتبه سیم تازیانه
میزنند چهارم هر گاه آقا با غلام خود مواطه کند هر دو را حد میکشند و اگر
غلام دعوی کرد که مرا جبر کرده آقا را میکشند و حد از غلام ساقط میشود
اگر چند جبر ثابت نشود و متهم هر گاه پسر را بشهوت ببوسد او را
تعزیر میکند حاکم شرع بانچه مصلحت داند تا نود تازیانه و در روایت
وارد شده است که هر گاه پسر بر ابشهوت ببوسد لعنت کنند او را ملائکه
اسمانها و ملائکه زمینها و ملائکه رحمت و ملائکه غضب و مهیا میگردد
برای او جهنم و بد جایگاهست جهنم از برای او و در حدیث دیگر
وارد شده است که هر گاه پسر بر ا از روی خواهش ببوسد حق تعالی
او را لجام کند بلجامی از اتش مشتمل بر کسی که بر ست خود باذکر
خود علاعبه کند تا منی بیاید حرام کرده است و حاکم شرع او را تعزیر و تادیب
میکند

میکند بانچه مصلحت داند و در روایتی وارد شده است که حضرت امیر المومنین
فرمود چنین مرد را انقدر بر کفت و ریش زنند تا سرخ شود او را بر ابت اطال
سلمانی کرده اند و مشهور انست که این حکم هر دو گواه یا یک اقرار ثابت
میشود و بعضی گفته اند که اقرار میباید فصل چهارم در بیان حد مساحقه
یعنی سابیدن هر فرج خود را بدیگری این فعل حرامست بالجماع و در
حدیث وارد شده است که امتان سه اند که خدا در قران یاد کرده که انها را
عذاب کرده و عمل ایشان این بوده است و مشهور در حد ایشان انست
که بالا و زیر را هر یک صد تازیانه میزنند خواه ازاد باشد و خواه بنده
و مسلمان و خواه کافر و خواه شوهر دار و خواه بی شوهر و بعضی گفته اند
اگر محصنه باشد یعنی شوهر دار باشد باشرایطی که مذکور شد او را سنگسار میکنند
و اگر محصنه نباشد حد تازیانه میزنند و خالی از قوتی نیست و اگر تازیانه
زنند در مرتبه سیم که هر گاه تازیانه زده باشند میکشند و بعضی در مرتبه
چهارم گفته اند چنانچه مذکور شد در زنا و اگر هر دو زن نزاده یک لحاف بر امنه
بیاندند بعضی از علما گفته اند که بکمتر از حد ایشان را تعزیر میکنند و هر گاه مرتبه
بعد از تعزیر در مرتبه سیم صد تازیانه میزنند و در مرتبه چهارم میکشند
و بعضی گفته اند همیشه تعزیر میکنند و حد نمیزنند و نمیکشند و بعضی
گفته اند در مرتبه اول و دوم حد تمام میزنند و در مرتبه سیم یا چهارم میکشند

در زنا بر امنه در زیر یک لحاف حرامست خوابیدن و احوط انست که بر امنه
که بنا شند در زیر یک لحاف نخوابند و اگر ضرورتی باشد لحافها را در میان اندازند
و در حدیث صحیح از حضرت امام محمد باقر و حضرت امام جعفر صادق منقولست
که در زمان حضرت امام حسن ع در جایی حضرت امیر المومنین ع نشسته بود ناگاه
گروهی امدند و گفتند حضرت امیر را میخواهیم امام حسن ع گفت چکار دارید گفتند
مسئله داریم فرمود بگویید پرسیدند که شوهر زنی با او جماع کرد و چون
فارغ شد زن بهمان کرمی برخواست و با دختر باکره مساحقه کرد و شهوت او را
در فرج او ریخت و دختر بان نطفه حامله شد در این قضیه چه باید کرد امام
حسن ع گفت مسئله مشکلیست و چنین مسایل را پدرم جواب باید
گروهی گفتند جواب میگوییم اگر درست باشد از جناب خدا و پدر خواهد بود و اگر بر فرض
غلط کنم از خودم خواهد بود و امیدوارم که ان شاء الله خطا نباشد باید که از زن
مهران دختر باکره را بگیرند زیرا که فرزند چون بدنیا ید تا بکارت او برطرف
نشود و زنا سنگسار میکنند برای انکه شوهر داشته و اشتهار میکنند تا فرزند
ازان دختر متولد نشود و ان فرزند را بصاحب نطفه خواهند که پدر اوست
و دختر را حد میزنند که راضی بمساحقه شده است و چون نزد حضرت امیر المومنین ع
رفتند و قضیه را با حکم حضرت امام حسن ع عرض کردند فرمود که اگر نزد من
امدید جواب من همان بود که پسرم گفته است و جمعی از علما باین حدیث
قایل

قایل شده اند و بعضی در بعضی از احکام مذکوره اشکالها کرده اند که این رساله
گنجایش ذکر انها ندارد دو حقه بگواهی چهار مرد عادل ثابت میشود
یا بچهار مرتبه اقرار زن و بشهادت زنان ثابت نمیشود مانند مواطه
و اگر زن بالغه باشد و دختر نابالغ را جبر مساحقه کند بالغ را حد میزنند و نابالغ را
تعزیر میکنند و اگر هر دو نابالغ باشند هر دو را تعزیر میکنند فصل پنجم
در بیان حد قیادتست یعنی قرمه جمع کند میان مرد و زنی برای زنا
یا میان هر دو برای لواطه و مشهور میان علما انست که او را سه ربع حد
میزنند که هفتاد و پنج تازیانه است و بعضی گفته اند که بعد از سرش را میتراشند
او را شهر بشهر و قبیله بقبیله میگردانند تا رسوا شود و از شهر بیرونش میکنند و بعضی
گفته اند در مرتبه اول بعد از حد سرش را می تراشند و بر او را شهر بشهر میگردانند
و در مرتبه دوم باز هفتاد و پنج تازیانه میزنند و از شهر بیرونش میکنند
و در مرتبه سیم تازیانه اش میزنند و در مرتبه چهارم توبه اش میدهند
و تازیانه اش میزنند و اگر قبول توبه نکنند میکشندش و بعضی موافق
روایت قایل اند که در مرتبه اول او را هفتاد و پنج تازیانه میزنند و از
شهر بدر میکنند و این اقوی است بحسب دلیل و بر زن بغیر هفتاد و پنج
تازیانه چیزی نیست و قیادت بدو گواه عادل ثابت میشود و بدو
مرتبه اقرار کردن و اگر یکمرتبه اقرار کند او را تعزیر میکنند فصل ششم

در بیان لحد بهایم و اموات و در آن دو مبحث است مبحث اول اگر
بحیوانی جماع کند اگر ما کول اللحم باشد اگر گوشش را بجب متعارف خورند
باشد کوسفند و گاو و بیشتر بر چند حکم ثابت میشود اگر وطی کند یا بالغ و عاقل
باشد بنابر مشهور اول تعزیر وطی کننده با پنج امام مصلحت داند
و بعضی سیصد تازیانه گفته اند و در روایتی کشتن نیز وارد شده است
هر دو را عمل کرده اند بر مرتبه سیم یا چهارم و درین باب چند مسئله است
اول آنکه گوشت آن حیوان و فرزندانی که بعد ازان فعل بهم رسند
و شیر آنها حرام است و اگر بحیوانات دیگر مشتبه شود آن حیوانات را
هر قیمت میکنند و قرعه میزنند و همچنان تا منحصر در عدد حرام
شود و باقی حلال اند علی المشهور رحیم آنکه واجبست که آن حیوان را
ذبح کنند و بسوزانند برای عقوبت آن حیوان بلکه برای مصلحتی
که ما نمیدانیم یا برای آنکه شناعت آن عمل قبیح ظاهر گردد یا برای
آنکه نسل حرام آن بسیار نشود و گوشتش را بغلط نخورند سیم
آنکه اگر ملک دیگری باشد قیمتش را بصاحبش میدهند و بستدی
معتبر از حضرت صادق و کاظم و رضا علیهم السلام منقولست که مردی که
حیوانی را وطی کند اگر ملک او باشد ذبح میکنند و بعد از مردن
میسوزانند با آتش و از آن منتفع نمیشود و پشت پنج تازیانه

ربع بعد از انه بزده میزنند و اگر حیوان از دیگری باشد قیمت میکنند و قیمتش را
او میدهند و بصاحبش میدهند و پشت پنج تازیانه بزده میزنند و اگر
پسری صد که حیوان چهار کساله و دارد فرسود که حیوان کساله ندارد و لیکن
حضرت رسول صلعم چنین گفته اند که مردم جهالت نمایند بوطی بهائم و نقل
ایشان بر طرف شده تمام شد حدیث و اگر حیوانی باشد که متعارف
سواری ان باشد هر چند حلال گوشت باشد مانند اسب و شتر و الاغ
انرا ذبح نمیکنند بلکه از آن شهر بیرون می برند و در شهر دیگر میفروشند
که اشخاص را پوسته بان عمل سرزنش نکنند و بعضی گفته اند که گوشتش را
نیز حرام میشود و اگر حیوانی از دیگری باشد قیمت او را بصاحب حیوان
میدهند و الا بوطی کننده میدهند و بعضی گفته اند قیمتش را تصدق
میکنند و حدش الم افست که در قسم اول مذکور شد و بعضی بلوغ
و عقل را در غیر صدا از احکام دیگر اعتبار نکرده اند و طفل و دیوانه
اگر چنین عمل کنند ایشان را تادیب میکنند و این حد بدو گواه عادل
و بیک اقرار ثابت میشود و بعضی گفته اند بدو اقرار بگواهی هر زنان
ثابت نمیشود و در مرتبه سیم یا چهارم گفته اند او را میکشند
و اگر هر مرتبه یا سه مرتبه تازیانه زده باشند و اگر حیوان از دیگری
باشد با قرار او بغیر تعزیر چیزی نیست و ثابت نمیشود مبحث دوم

در وطی اموات و هر مردگان در احکام مثل وطی زنده است اگر کسی
بزن بیگانه مرده زنا کند اگر محصن باشد و زن داشته باشد او را
سنگ زده میکشند و اگر زن نداشته باشد صد تازیانه میزنند
و زیاده بر وطی زنده بقدر پنج امام مصلحت داند او را تعزیر میکنند
و اگر بزن خود بعد از مردن او وطی کند یا با کنیز مرده خود او را تعزیر میکنند
و حد نمیزنند و همچنین زنا با زن محرم بعد از مردن و لواطه کردن با پسر مرده
و ثابت شدن بچهار گواه یا بچهار اقرار هم مثل حکم زنده است چنانچه گذشت

فصل هفتم در بیان حد قحبه است و در آن چند مطلب است
اول در بیان موجب حد قحبه است بزنا یا لواط مثل آنکه بگوید
تو زنا کار یا لواط کننده یا مثل زنا کردم مثل یا فلان داده یا فلان
خورده و امثال این از عبارتی که دلالت بر زنا یا لواطه کند خواه
بفاعل بودن و خواه بمفعول بودن و اگر بگوید بفرزندی که اقرار
باو کرده باشد تو فرزند منی نیستی قحبه است نسبت بمادران فرزند
و همچنان اگر بدیگری بگوید تو فرزند پدر خود نیستی قحبه است
نسبت بمادر او و اگر شخصی بگوید تو از زنا بهم رسیده یا بگوید
ای ولد الزنا مشهور آنست که این قحبه است و خلافست
که طلب کنند حد مادر است یا مادر و پدر هر دو و بعضی گفته اند
اگر

اگر او را مستعار هم کنند او را حد میزنند و الا نمیزنند و برای آنکه معلوم نیست
که کدام یک از دو نسبت بزنا داده است زیرا که ممکن است که نسبت بمادر زنا باشد
و بر چهار شبهه باشد و ممکن است بر عکس باشد و پدر و مادر را هر دو را
و اگر بگوید بافلان شخص زنا کردی مشهور آنست که هم قحبه گفته است
بمخاطب و هم بشخص دیگر و اگر هر دو طلب حد کنند او را حد میزنند
و بعضی گفته اند او را یکحد میزنند از برای مخاطب و نسبت بدیگری
قحبه نیست و اگر بگوید ای فرزند زنا قحبه گفته و اگر بگوید ای فرزند
ای فرزند زنا قحبه گفته و اگر بگوید ای دو بیت و ای فرزند صاق
بحسب مشهور قحبه نیست و حاکم شرع او را تعزیر میکند مگر آنکه
در عرف ایشان دلالت کند بر نسبت زنا بزن او یا مادر او
یا خواهر او دختر او و یا تصریح کند مانند زن دو بیت و اگر بگوید حرام
زاده مشهور آنست که قحبه نیست زیرا که ممکن است که آن وطی
در حیض بهم رسیده باشد و بعضی گفته اند قحبه است زیرا که در عرف
از حرام زاده بغیر ولد الزنا معنی دیگر نمی فهمند و همچنان اگر بگوید
نادرست در لغت دلالت بر قحبه نمیکند اما در عرف حمل بر قحبه
میکنند و ظاهرا ناپاک قحبه نباشد و اگر دشنامهای دیگر دهد
که موجب تحقیر و استخفاف او باشد و سبب ازدیاد شود

بد و اگر او مستحق ان باشد او را حد نمیزنند بلکه تعزیر میکنند بانچه حاکم شرع
مصلحت داند مثل انکه بدیدار سگ او را حق او فاسق او شارب
الخمر او خاین او کذاب او کافر او مرتد یا او را کور او را کر او را پس
هرچند متصف باین امراض باشد یا او فرزند شبهه او فرزند حیض
و اگر مستحق استخفاف باشد مثل متظاهر بفسوق کر کنار علانیه کند
و پروا نکند یا بدعت در دین خدا کند او را حرمتی نیست و شنام او
موجب تعزیر نمیشود و چنانچه از حضرت صادق ع منقولست
در کار فاسق علانیه فسق کند او را حرمتی نیست و غیبت او حرام
نیست و در حدیث صحیح از انحضرت مرویست که رسول خدا ص
فرمود که از کار بر نپیید بعد از من انها را در دین خدا شک میکنند و
بدعتهای در دین پیدا میکنند پس ظاهر کردانند هیزار کسی
از ایشان را و بسیار دشنام دهید ایشانرا و بهتان بدهید
در حق ایشان بسیار بگویید و بر ایشان حجت تمام کنید تا ایشان
طغیان نکنند در فاسد کردن اسلام و تا مردم از ایشان حذر
کنند از بدعتهای ایشان یاد بگیرند چون چنین حق تعالی حسنات
برای شما بنویسد و درجات در آخرت برای شما بلند کند و اگر بگوید
بازن خود که ترا باکره نیافتم او را تعزیر نمیکنند بنابر مشهور دویم

در شرایط

در شرایط دشنام دهنده داده شده است شرط است در حد دشنام
کردن دشنام دهنده بالغ و عاقل باشد پس اگر نابالغ فحش گوید او را تادیب
میکنند و در دیوانه چیزی نیست و مشهور انست که در حد کامل از امر
شرطیت اگر بنده فحش گوید او را شتار تا زیانه میزنند و بعضی
گفته اند چون تازیانه میزنند نصف حد آزاد اول قوی تر است
و در فحش گفته شده شرط است که محصن باشد یعنی بالغ و مسلمان
و آزاد باشد و عفت و دوری از زنا پس اگر کسی گوید که را فحش گوید
یا دیوانه را یا بنده را یا کسی را علانیه زنا کند و پنهان ندارد او را
حد نمیزنند بلکه حاکم شرع تعزیر میکنند او را بانچه مصلحت
داند و اگر شخص مرد آزاد مسلمان عاقلی را که مادرش کافره یا کنیز
باشد بگوید ای زانیه یا بگوید مادر تو زنا کار بود در حکم او خلافست
بعضی گفته اند بدان حرمت فرزند او را حد میزنند و در روایت
بدین مضمون وارد شده و بعضی گفته اند او را تعزیر نمیکنند که
مادر را فحش گفته است و مادر مسلمان یا آزاد نیست و اگر پدر
فرزند خود را فحش گوید او را بدان فرزند حد نمیزنند و همچنین
اگر زن بمرد خود فحش گوید و ان زن وارث بغیر از آن فرزند ان
مرد نداشته باشد او را حد نمیزنند بدان فرزند و امام ع

او را تعزیر نمیکنند میزنم در مقدار حد فحش است و احکام انست
که حد فحش دشنام داده تازیانه است خواه فحش گوینده زن باشد و خواه
مرد و خواه بنده بنابر مشهور او را با جامه حد میزنند و برهنه نمیکنند
و در روایت معتبره وارد شده است که زانی را سخت تر از شارب الخمر
میزنند و شراب خوار را سخت تر از فحش گو میزنند و فحش گوینده
را سخت تر از تعزیر میزنند و اگر هر کس یکدیگر را فحش دهند حد
از هر دو ساقط میشود و هر دو را تعزیر نمیکنند و اگر شخص فحش گوید
اشهر آنست که اگر یک یک را جدا فحش گفته است بدان یک
او را حد جدا میزنند و اگر بیک لفظ همه را فحش گفته اگر همه
همراه بیایند بلفظهای متعدد فحش گفته باشد جدا جدا بیایند
و طلب کنند که در همین صورت بدان یک حد میزنند
و اشهر آنست که در تعزیر نیز تفصیل اول جاریست و مشهور
انست که حد فحش بمیراث میرسد پس اگر شخص مرد او را فحش
گفته اند بمیرد یکی از ورثه او طلب حد نمیتواند کرد بغیر
از زن و شوهر که ایشان طلب حد نمیتوانند و هر یک از ورثه
که عفو کند باقی ورثه طلب نمیتوانند کرد و جمیع حد را و این
حد ثابت میشود بدو گواه عادل و یا بدو اقرار و یا آنشخص که باو
فحش

فحش داده طلب حد نکند او را نمیزنند و او میتواند عفو کردن و بخشیدن
پیش از ثابت شدن نزد حاکم شرع و بعد از آن و ایضا حد ساقط میشود و باقرار
دشنام داده شده بانچه باو نسبت داده باثبات کردن دشنام دهنده انچه را
باو نسبت داده بگواه فسبت بزن خود داده باشد بلعان ساقط میشود
حد و اگر آقا غلام خود را یا کنیز خود را دشنام فحش گوید حد بر او واجب میشود
فصل هشتم در حد خوردن شراب و سایر مسکرات که چیزی از زبت
کشنده مایع را بیاشامد مانند شراب و پوزه خواه از جو بعمل اید و خواه
از کشمش و خواه از برنج یا ذرت و از سایر حبوبات و خواه شکر و خواه
از خرما هر چه بسیارش آدمی را مست کند و عقل را زایل گرداند اگر چه
یکقطره از انچه در کوزه داخل کرده باشند اگر چند مستحیل شده باشد مست
نکند باشامیدن و خوردن انها بالغ و عاقل و عالم بحرام بودن و عدم
اکراه و جبر حد واجب میشود و بهمانطور اگر شیره انگور که جوشیده
باشد و ثلث ان نرفته باشد بشرط مذکور حد واجب میشود بنابر
مشهور و در شیره خرما و میوز که جوشد و ثلثش نرفته و مست
کننده نباشد خلافست و اشهر حلال بودن آنست و این حد بشهادت
دو مرد عادل ثابت میشود و بدو مرتبه اقرار بنابر مشهور و بعضی
یکمرتبه اقرار اکتفا کرده اند و بشهادت زنان ثابت نمیشود و مشهور آنست

کحدش اشتباه تازیانه است خواه مرد باشد و خواه زن خواه بنده و خواه آزاد و بعضی از علما را اعتقاد آنست که بنده را بجهل تازیانه میزنند نصف حد آزاد و خالی از قوتی نیست و در مرتبه سیم یا چهارم او را میکشند اگر او در مراتب سابقه تازیانه زده باشند و اگر یک گواه شهادت دهد که او شراب خورد و دیگری شهادت دهد که او شراب را قی کرد مشهور آنست که ثابت میشود و حد میزنند او را و اگر شراب خورد و انرا حلال داند توبه اش میفرمایند اگر توبه کرد او را حد میزنند و اگر قبول توبه نکرد او را میکشند و بعضی گفته اند اگر مسلمان زاده است او را میکشند و اگر مسلمان زاده نیست توبه میفرمایند و کسی که شراب فروشد و حلال داند او را توبه میفرمایند و اگر امر اء نماید و قبول توبه نکند او را میکشند بنابر مشهور اما اگر مست کنندگان دیگر غیر شراب را مانند بوزه اشامد یا فروشد و حلال داند او را نمی کشند بلکه حد میزنند زیرا که اگرچه حرمت انها اجماعی شیعه است اما ضروری دین اسلام نیست زیرا که جمعی از مسلمان مانند تنفیان انها را حلال میدانند و اگر تریاک و مست کنندگان بخورد و بعضی گفته اند او را حد نمیزنند بلکه تعزیر میکنند باب دویم در بیان حد و در آن چند فصل است فصل اول در بیان شرایط حد است و آن سیزده شرط است اول انکه

انکه بالغ باشد اگر کودک نابالغ زنا کند مشهور میان علما انست که دستش را نمیبرند و او را تادیب میکنند و بعضی از علما موافق روایات معتبره قایل شده اند که در مرتبه اول و دویم او را می بخشند و در مرتبه سیم تعزیرش میکنند و در مرتبه چهارم کوشت سر انگشتان او را میبرند که خون جاری میشود و در مرتبه پنجم بند بالای چهار انگشتش را میبرند و در مرتبه ششم از پنج انگشتان میبرند بدوش مردان بالغ و بر روایتی در اول و دویم عفو میکنند و در سیم بند بالای انگشتان را میبرند و در مرتبه چهارم بند دست را و در مرتبه پنجم بند سیم را و در نیست که این مراتب متوالی برای امام ع لازم باشد دویم عقل است دیوانه که در حال دیوانگی شهود شهادت دهند حد ساقط میشود و سیم انکه او را شبهه عارض نشده باشد مثل انکه گمان کند که مال اوست و بردارد و معلوم شود که مال دیگری بوده یا انکه از مال مشترک بردارد بقدر حق خود و اگر زیاده از حد خود بردارد بقدر نصاب قطع واجب است حد بر او لازم میشود چهارم انکه شریک در مال نداشته باشد بنابر قول بعضی از اصحاب مثل انکه یکی از اجناعت کرده اند یا گمان کرده اند که از غنیمتی که از ایشان گرفته اند پیش از قسمت بدزدد و دستش را نمیبرند بنابر قول اجناعت و اکثر محققین

علما قایل شده اند که اگر زیاده از حصه خود بقدر نصاب قطع برده باشد دستش را میبرند پنجم انکه مال در حرز بوده باشد که متعارف است که ان قسم مال را در ان حرز میگذارند مثل انکه زر را مطاع در صندوقی باشد و قفل بر ان زده باشند یا اسب در طویله بوده باشد که درش را بقفل یا کلون بسته باشند و اگر مالی را در زمین دفن کرده باشند مشهور انست که در ین نیز حکم حرز دارد و بعضی گفته اند که هر چیز که از جایی بدزدند که غیر مالک جایز نباشد در فتن بانجا حکم در دیدن از حرز دارد پس اگر مال در صحن خانه کسی گذاشته پسر خصت صاحب خانه برود و بدزدد دستش را میبرند و این خلاف مشهور است و بنابر بر اگر قول اگر کسی مالی را از سیاه یا حمامها یا کاروان سراها یا مساجد بدزدد دستش را نمیبرند و اگر مالی در مسجد یا در ین قسم مواضع گذاشته شد که کسی را منع باینجاها نیست بدزدد حالتی که صاحب مال ملاحظه ان کند و او را غافل کند و بدزدد و بعضی از علما گفته اند که دستش را میبرند و بعضی گفته اند که اگر کسی چیزی را در زیر سر گذاشته باشد یا بر روی ان خوابیده باشد و کسی بدزدد حکم حرز دارد و فاری از علما قایل شده اند که در هر جا که چیزی بدزدد که لازم میشود و حرز شرط نیست و این قول ضعیف است و حر قول سابق میان متاخرین

مشترک است اگر کسی میوه را از درخت بدزدد دستش را نمیبرند موافق مشهور و بعضی گفته اند که اگر درخت در باغ باشد یا خانه که در ان را بکلون یا قفل بسته باشند حکم حرز دارد ششم انکه دزد حرز را بشکند و مالرا از حرز بیرون اورد پس اگر دیگری دیوار بشکند و او مالرا بیرون اورد یا چیزی را دست نمیبرند بلکه از شکننده و تیاه وان در را بشکننده میگیرند و از بزند مال تاوان میگیرند اگر تلف کرده باشد و اگر شکننده در و بیرون مال شریک شود و حصه او بقدر نصاب شود دستش را میبرند و بیرون بردن مال اعم از انست که خود ببرد و یا حیوانی بار کند و بکشد یا بران سوار شود و یا دست کودکی غیر ممیز بدهد که بیرون برد هفتم انکه دزد پدر صاحب مال نباشد که اگر پدر مال فرزند را بدزدد دستش نمیبرند و موافق مشهور در حکم پدر است اجداد پدری هر چند بالا روند و بعضی مادر را نیز حکم پدر داده اند هشتم انکه پنهان بدزدد پس اگر کسی علانیه از کسی بقهر مالش را بگیرد و یا دستارش را برباید حکم دزد ندارد و حکمش بعد این خواهد امد انشاء الله نهم انکه دزد غلام صاحب مال نباشد پس اگر غلام کسی مال او را بدزدد و یا غلامی که در میان غنیمت کفار باشد از مال غنیمت بدزدد دستش نمیبرند و گفته اند

عشش است کر ضرر مالک بیشتر میرسد دهم آنکه نوکر و مهمان نباشد
بنابر قول جمعی از علما و اکثر گفته اند که این در صورتی است که مال را
از ایشان پنهان نکرده باشد و ایشان از خود برنداشته باشند پس اگر ضرورتی
و ان مالی را کرده است بقدر نصاب قطع نمیشود بلکه باجماع علما چنانکه
مذکور خواهد شد و دوازدهم آنکه صاحب مدافعه نکند و طلب مال
و قطع ید او نکنند پس اگر صاحب مال از سر مال بگذرد یا مال را بگیرد و از
دست بدرود بگذرد و بدهند پیش از آنکه ثابت کنند نزد حاکم شرع حد
ساقط میشود و اگر بعد از مدافعه و ثابت کردن و نزد حاکم شرع ببخشد
حد را نمیتواند بنابر مشهور سیزدهم خلافت گرایا شرط است
که نصاب قطع یکدفعه بیرون آورد یا نه بعضی گفته اند که شرط است
که مجموع نصاب را یکمرتبه بیرون آورد پس اگر حرز را بشکنند و صد تومان
عبا بیرون آورد دستش را نمیبرند و بعضی گفته اند که اگر در مرتبه
اول بقدر نصاب نباشد اگر در مراتب دیگر بقدر نصاب باشد میبرند
و این قول نمرمیت و اکثر گفته اند اگر بقدر نصاب دراورد و اگر
چه در چند دفعه باشد دستش را میبرند فصل دویم در ثابت شدن کنند
محاربه نیست و اکثر این شرط را اعتبار نکرده اند و بعضی از
متاخرین احتمال داده اند که شرط باشد که در عرف او را راهزن و قاطع

طریق گویند و بعد از تعقیب و اگر کسی بر سبیل مزاح و بازی این کار کند محاربه
نیست و دیدبان را راهزن یا کسی که مدد ایشان در غیر راهزنی کرد ایشان
در راهزنی داخل نشود و حد حکم راهزن ندارد و دزد است که بخانها میروند
و تقلب و استیلا و علانیه مال میبرند حکم محاربه دارند و اگر صاحب خانه
با ایشان محاربه کند و کشته شوند خون ایشان هدر است و عوض ندارد
و چند دزد هر یک با خود نداشته باشد اگر مطلب او مال باشد و امید غلبه
داشته باشد جایز است جنگ کند و جایز است که متعرض نشود
که مال را ببرد مگر آنکه بردن ان مال باعث هلاک او گردد که یا عدم ظن
هلاک باید محاربه کند بنابر مشهور و اگر غرض ان محاربه غرض دیگر باشد
که خواهد با او یا زن او یا با محارم او عمل قبیحی کند با ظن هلاک نداشته
باشد واجبست که مدافعه نماید و اگر قصد هلاک او داشته باشد اگر ظن
نداشته باشد و تواند گریخت مخیر است میان جنگ کردن و گریختن
و اگر ظن هلاک داشته در محاربه بتواند گریخت موافق مشهور
گریختن واجبست و اگر نتواند گریخت مدافعه و مقاتله واجبست
خواه ظن هلاک داشته باشد و خواه نداشته باشد زیرا که اگر در جنگ
کشته شود بهتر است از آنکه بجدلت کشته شود و در اینصورت
اگر کشته شود ثواب شهید دارد فصل دویم در بیان حد محاربه است

حق تعالی میفرماید انما جزاء الذین یحاربون الله ورسوله و
یسعون فی الارض فسادا ان یقتلوا او یصلبوا او تقطع ایدیهم وارجلهم من خلاف
او ینفوا من الارض یعنی نیست پاداش مهنا کسانی که محاربه میکنند با خدا
و رسول او سعی مینمایند در زمین از برای فساد مگر آنکه بکشند ایشانرا یا بر
دار کشند یا ببرند دستها و پاهای ایشانرا مخالفت یکدیگر یا بیرون
کنند ایشانرا از زمین و میان علما در این مسئله سه قولست اول آنکه
امام مخیر است میان چهار امر اول آنکه او را گردن بزنند دویم آنکه
او را زنده بردار بکشند و بر دار کشیدن طریقه بروش ملوکست که بکلو
او بزنند بلکه چوبی در زمین نصب میکنند و او را بران چوب بطناب
می بندند و میگذارند تا بمیرد و غالبا تا سه روز زنده میماند مگر طعام
و اب ندهند او را سیم آنکه دست راست و پای چپش را ببرند
چهارم آنکه او را از شهر بیرون کنند و بهر شهر دیگر که رود حاکم
آنشهر بنویسند که او را بیرون کرده اند یا او را طعام مخورید و او را
مخورید و دختر باو ندهید و خرید و فروش نکنید او اگر بشهر دیگر
رود و بهمین نگذارند که در هیچ شهر قرار گیرد و مشهور آنست که
مدتی ندارد تا زنده است چنین میکنند و در روایتی وارد شده است

کر یکسال چنین میکنند و حمل کرده اند بر صورتی که توبه نکند و اثنای سال
چنانچه در روایت نیز ایما بآن وارد شده مگر خواهد شد و اگر خواهد ببلاد
کفار رود مانع میشوند و اگر برود دیگر برنمیگردانند و اگر کفار مانع شوند با ایشان
قتال میکنند تا او را بگیرند و دویم آنکه اینها بر سبیل تخییر نیست بلکه
هر یک از اینها حد جداگانه است اگر آدم کشته است و بس او را میکشند و اگر
آدم کشته است و مال هم برده است مالرا پس میگیرند بدار عبرت و اگر مال
گرفته و نکشته است دست راست و پای چپش را میبرند و از شهر بیرون
میکنند چنانچه مذکور شد و اگر جراحت کرده است و مال نگرفته است قصاص
جراحت میکنند و از شهرها بیرونش میکنند و اگر حربه بر هنه کرده است
و ترسانیده است و نه جراحت زده و نه مال برده است از شهر بیرون میکنندش
و پس در روایت از حضرت صادق منقولست که هر کار از نی کند
و آدم نکشد او را میکشند و اگر آدم بکشد و مال هم برد او را میکشند
و بر دار هم میبندند و اگر مال برد و نکشد دست راست و پای چپ
او میبرند و اگر محاربه کند و نکشد و مال هم نبرد از زمین بیرونش میکنند
روایتی رسیده که حد بیرون کردن چیست فرمود یکسال بیرون میکنند
او را از شهری که این کارها را کرده است بشهر دیگر بنویسند بان شهر که
او را بیرون کرده ایم با و طعام و اب مخورید و دختر باو ندهید تا بیرون

بزمین دیگر پس اگر بینند میشود بجماعت او بهوستر حالش چنین است
تا یک سال چون چنین کنند بلکه توبه کند باخوارج و مغالات و قول کر تخیر است
اشهر است میان متاخرین و چون اشهر است کر این را حمل بر امام ع جایز
میتواند کرد دیگران چندان فایده در تحقیق ان نیست و اگر کسی را کشته
باشد کر کفو او باشد و بعوض او را توان کشت وارث بحکم شرع قصاص
میتواند کرد و اگر عفو کند امام ع را در جایز میسازد و بعفو کردن دیات
بر طرف نمیشود فصل سیم در احکامست و در ان چند مقصد است
اول انکه کسی را بر دار کشند زیاده از سه روز نمیگذارند پس از دار بزیر
میاورند و غسل میدهند اگر پیش او را مر غسل نکرده باشند و نماز
بر او میکنند و او را دفن میکنند و دویم کسی که بعد از سه روز بقصد
دین دار کشیده بود خواه بطریق شرعی بدار کشیده باشند و خواه
بغیران و او را باید سنت است کر غسل کنند و بعضی واجب دانسته اند
سیم شرط نیست در دست و پا بریدن محارب کر مال بقدر نصاب
دزدی برده باشد یا از حرز بیرون اورده باشد مجملا شرایط دزدی
در انجا معتبر نیست چهارم محاربه ثابت میشود بیک اقرار
یا بدو گواه عادل پنجم کسی کر متبدل و جاسه مردم را بر باید بایطاع
از دکان مردم بر باید یا تزویر و رسالتهای دروغ یا کاغذهای ساخته

تزویر

تزویر کند و مال مردم را گیرد و دستش را میبرند و اکثر علما عمل نکرده اند و کسی کر
بنگ یا داروی بیهوشی بخورد و کسی را بدهد و او را بیهوش کند و مال وی را
بردارد او را تعزیر میکنند و اگر عمل قبیح کرده باشد حدان عمل را بر او
میزنند فصل چهارم در بیان حد مرتد است و در ان چند مقصد است
اول در معنی ارتداد است و ان کافر شدن بعد از اسلامست یا بانکه اقرار
کند کر از دین اسلام برگشتم یا اظهار یکی از امور کند کر او را از دایره اسلام خارج کند مانند
دین یهود و ان یا ترسایان یا گبران یا انکار کند چیزی را کر ضروری دین
اسلام باشد یا اثبات کند چیزی را کر ضروریست کر داخل در دین نیست
یا کاری کند کر صریحا دلالت بر خروج از اسلام و عدم اعتقاد بان
کند مثل انکر بر ابر بیت یا افتاب یا ماه یا ستارگان سجده کند یا قران
مجید در میان قاذورات افکند دانسته یا والعیاذ بالله انکه بر قران
یا صحیفه کامله یا کتب دعا و حدیث اهل بیت ع نزند یا بدون ضرورت
در میان کعبه معظمه یا مزاج مقدسه رسول خدا و ائمه طاهرین ص
بول یا غایط کند یا نجاستی در انها بیندازد یا کعبه شرف را از روی اهانت
خراب کند و امثال اینها و ندیده ام کسی از علما رضوان الله علیهم
ضروریات دین را کر منکر انها کافر است ضبط کرده باشند و فقیر
در رساله عقاید اکثر انها را ذکر کرده ام مثل واجب بودن نماز بالر

ضروریات

پنجگانه و عدد رکعتهای انها و مشتمل بودن انها بر رکوع و سجود
بلکه بر تکبیرة الاحرام و قیام و قرائت فی الجمله و مشروط بودن انها
بطهارت فی الجمله و واجب بودن غسل جنابت و حیض و نفاس
و ناقض بودن پول و غایط و باد و منی و وجوب غسل و کفن و نماز
بر مردگان و دفن ایشان و وجوب زکوة و روزه ماه رمضان
و انکه خوردن و اشامیدن بر وفق معتاد یا کول عادی را و جماع در
قبل زنان ناقض روزه است و واجب بودن حج و مشتمل بودن ان
بر احرام و طواف کعبه و سعی میان صفا و مروه و وقوف عرفات
و وقوف مشعر بلکه سر تراشیدن و قربانی کردن و رجمرات کردن
فی الجمله اعم از وجوب و ندب و مطلوب بودن قربانی در عید اضحی
و وجوب جهار فی الجمله و مطلوب بودن جماعت در نماز و مطلوب
بودن تصدق بر مسکین و فضیلت علم و علما و ننگ و ناراست
کر یا کر ضرر نبخشد و بد بودن دروغ و دروغ کر در ان مصلحتی نباشد
و حرام بودن زنا و لواطه و شرب خمر و حرمت کوشت سگ و خوک
و خون و میته فی الجمله و حرمت نکاح مادر و خواهر و دختر و خواهر
برادر و دختر خواهر و عمه و خاله مادر زن و خواهر زن با زن و حرام
بودن ستم کردن و مال مردم بردن بسببی کر محلل ان نباشند

وحرمت

وحرمت قتل مؤمن بناحق و مرجوح بودن فحش و دشنام بسب
و بر جبان سلام کردن و بر جبان ننگی با پدر و مادر و خویشان و بدر
و عقوق ایشان و مقرر بودن میراث فی الجمله و مشروع بودن بیع
و شرکت فی الجمله و سایر امورات کر در دین اسلام بمثابه شیوع
یافته کر اگر در اقاصی بلاد اسلام باشد و بادیه نشینان و لر و کردان
لمه میباشند کسی کر انکار یکی از انها کند مرتد است مقصد دویم
در اقسام مرتد و احکام انهاست اما اقسام مرتد یا زنست یا مرد
و مرد یا مرتد فطری است یا مرتد ملی اول زن مرتد خواه مسلمان زاده
و خواه بعد از کفر مسلمان شده باشد مشهور میان علما انست
کر او را نمیکشند بلکه او را جبر بر توبه میکنند اگر توبه کرد از او
قبول میکنند و اگر قبول توبه نکرد او را حبس میکنند و در اثنای
نماز نمیزنند کر توبه کند یا در حبس بماند تا بمیرد و در حدیث
صحیح از حضرت صادق ع منقولست کر زن کر مرتد شود او را
نمیکشند و خدمت میفرمایند او را هفت شبانه روز از خورد
و اشامیدن انقدر باو میدهند کر بمیرد و جامهای خوب و کفن
او را پیش نهند و از برای نماز او را میزنند و در روایت
دیگر وارد شده است کر او را حبس مؤبد میکنند و در زندان

کار را بر او تنگ میکنند و دویم حکم مرتد است که مرتد شود و بر فطرت
اسلام باشد یعنی یکی از پدر و مادر او در هنگام بستن نطفه او
مسلمان باشد بر این مانند فطری میگویند و مشهور است که اگر توبه
کند توبه اش قبول نیست و بر هر حال میکشند و هر که مرتد شد زنش
بر او حرام میشود و عدهٔ وفات میدارد و مالش را ورثه اش
قسمت میکنند و خلاف است که آیا میان خود و خدا توبه اش
قبول است یا نه بعض گفته اند مقبول نیست و همیشه در جهنم
خواهد بود و اکثر محققیان علما را اعتقاد آنست که توبه اش نزد
خدا مقبول است پس اگر کسی بر ارتداد او مطلع نشود و یا کسی نداند
که تواند او را کشت و توبه کند عبادات و معاملات او صحیح است
و از عذاب الهی نجات می یابد و لیکن اکثر گفته اند که مالش از
وارث او بر نمیگردد و زنش بر او حلال نمیشود و سیم هر مرتد را
که پدر و مادرش کافر بوده باشند و او مسلمان شده باشد و بعد از آن مرتد شود
او را توبه میفرمایند اگر توبه کند توبه اش را قبول میکنند و اگر توبه
نکند او را میکشند و در مدت توبه فرمودن خلاف بعض گفته اند
اینقدر که دیگر امید توبه کردن او نباشد و بعض گفته اند موافق روایتی
که روز او را تکلیف توبه میکنند و در روز چهارم میکشند و باید که

اگر او را شبهه عارض شده باشد سعی نماید در ازالهٔ شبهه او و اگر مکرر
توبه کند و باز مرتد شود در مرتبهٔ سیم یا چهارم علی الخلاف او را میکشند
و توبه اش را قبول نمیکنند و کشنده مرتد امام است یا نایب امام و بعض
گفته اند هر که بشنود میتواند کشت و این قول خلاف مشهور است
اما اگر کسی بغیر امام و نایب امام او را بکشد گناه کرده است و کفارهٔ
رخصت امام او را کشته است نمیدهد و در بیان سایر احکام او
اول حکم فرزندانی که مرتد پیش از مرتد شدن پدر میشوند بعضی میگویند حکم مسلمان
دارند خواه فطری باشند و خواه ملی و اگر مادر و پدر او هم مرتد باشند
و در حال ارتداد او از ایشان فرزندی متولد شده باشد موافق مشهور حکم مرتد
دارند و اگر مسلمانی یکی از ایشان را بکشد او را عوض نمیکشند و خلافست
که آیا او را به بندگی میتوانند گرفت اتفاق است که نمیتوانند گرفت
و بعض گفته اند اگر میان کافران حربی باشد میتوانند بندگی کرد و اگر در
میان مسلمان باشند و بعد از بالغ شدن ایشان را تکلیف اسلام میکنند
اگر قبول اسلام نکنند او را میکشند و سیم اگر کسی در حال غضب رده
بگوید و دعوی کند که بی اختیار از من صادر شد یا در غیر حال غضب
دعوی کند که بر سبیل سهو و غلط بر زبان من جاری شد یا کسی مرا جبر
نسبت بحال او ممکن باشد از او میشنوند و اگر در حال مستی رده بگوید

اخیر میان علما آنست که مرتد نمیشود و مستحق قتل نمیشود و اگر عقل
از او زایل شده باشد و بعض گفته اند حکم مرتد دارد و ثابت میشود رده
بگیر تبه اقرار یا بگواهی دو گواه عادل سیم هر کاری که مرتد شود عمدا طلاق میدهد
اگر در عدهٔ توبه کرد عقد زنش بحال خود است و اگر توبه نکرد تا عدهٔ منقضی شد
زوجیت میان ایشان برطرف میشود و این حیدست که بعض از شیاطین
تعلیم بعض از زنان کرده اند از شوهران جدا شوند و او را قبل بطلاق
نشوند میکنند که با بر قران مجید بگذارد تا مرتد شود و توبه نکند تا عدهٔ
منقضی شود و در خانهٔ شوهر حرام شوهران ملعونه فکر نمیکنند که
اگر این باعث ارتداد او شود و بر ایشان حرام بماند و در آتش عذاب بماند
ابد الاباد با کفار در جهنم معذب خواهد بود یا آنکه معلوم است که ما ضرورت
چنین عمل قبیحی موجب ارتداد او گردد چهارم کسی که ناسزا بگوید
بحضرت رسالت پناه یا فاطمه زهرا یا یکی از ائمه معصومین صلوات
جایز است هر که را بشنود او را بکشد اگر خوف ضرر مال و جان
خود یا از اهل ایمان نداشته باشد و در این باب ظاهر اختلافی
میان علما نیست و در حدیث وارد شده است که حضرت رسول
صلی الله فرمود که همه مردم در باب من ساکت شوند اگر کسی بشنود
که مرا بد یاد میکنند و دشنام میدهند واجبست بر شنونده

کرا او را بکشد و او را نزد پادشاه مرافعه نکنند و بر پادشاه واجبست
که در گاه نزد او ثابت شود بکشد او را که بمن ناسزا گفته و حضرت
صادق فرموده که هر که بشنود که کسی علی ابن طالب را دشنام میدهد
یا از او بیزاری میجوید والله که خونش حلالست اما میترسم که شما را
بعوض بکشند و من از نفرات شما را برابر یکی از شما نمیدانم بعض
اگر خوف داشته باشید که شما را بعوض بکشند نکشید و کسی که دعوی
پیغمبری کند یا شک کند در پیغمبری محمد صلی الله بعض گفته اند
هر که بشنود میتواند کشت و بعض گفته اند که مخصوص حاکم شرعست

باب هفتم در بیان سایر حدود و بعض از احکام متفرقه

و در آن چند فصل است فصل اول در بیان حد سحر است و جادو
کردن از جمله گناهان کبیره است و اگر مسلمانی جادو کند و ثابت شود
او را میکشند و اگر کافر جادو کند در امان نباشد او را تعزیر میکنند
و از حضرت صادق منقولست که کافر ساحر ملعونست و ساحر
ملعونست و در حدیث معتبر دیگر از آنحضرت منقولست
که هر که برود نزد ساحر یا کاهن یا دروغ گوید بآنچه او میگوید
تصدیق کند تحقیق که کافر شده است بتحقیق کتاب خدا و در
حدیث دیگر منقولست که زنی آمد نزد رسول خدا صلعم و گفت

یارسول الله من شوهری دارم و درشت میکند نسبت بمن و من جادو
کردم که او را بر خود مهربان کنم حضرت فرمود ای باد برتو ملکه رکوهر
دین خود را و ترا لعنت کردند ملکه اخیار و ملکه فلک دوّار و فرشتگان
زمین پس از آن توبه کرد و روزها روزه میداشت و شبها بر پای
ایستاده و پلاس پوشیدی حضرت فرمود که اینها توبه اش مقبول نمیشود
مگر آنکه شوهرش از و راضی شود گفته اند سحر ستحر است یا نوشته است
یا عملی است که تاثیر کند در بدن آدمی یا دل او یا عقل او مثل آنکه کاری
کنند که کسی را با کسی دوست کند یا او شمنی کنند و آنچه بقرآن و دعاها
و اسماء مقدس حق تعالی باشد که بخدا متوسل شوند در آنها داخل سحر نیست
و آنچه بطلسمات و اعداد باشد سحر است و آنکه گفته اند در آنها تکسیر اسماء الله
و آیات کریمه میکنند محل اشکال است و احوط آنست که آنها نیز
نکنند و شیخ بهاء الدین علیه الرحمه میفرموده اند که دعا و قرآن که برای
مطلب خواسته خوبست ندهند بدان که بخدمت جادو دران میشود
و شیخ شهید علیه الرحمه و دیگران از اقسام سحر شمرده اند
گفتن و نوشتن و افسون کردن را و در آتش جمع کردن
بعقاقیر چند که منسوب بکواکب سیاره اند و کوه زدن و دمیدن
در آنها را و استخدام ملکه کردن و بتجارت ساختن و طلسمات

زشتن

نوشتن و بان ملحق کرده اند ز شعبده را که امور غریبه ظاهر سازند از راه
جلدی چنانچه معرکه گیران میکنند و از جمله سحر یا از قبیل آنست کهانت
یعنی خبر دادن از جن و گفته اند از جمله آنست چله کردن و ریاضت
کردن بسیار بر دیدن جن و تسخیر کردن ایشان و عزیمه خواندن
و قسم دادن بلفظ چند که معنی آنها مفهوم نمیشود و باعتقاد
خود تسخیر ملکه میکنند که خدمتها بایشان بفرمایند و تسخیر جن
میکنند برای نفع و ضرر بردم یا جنیان و شیاطین را حاضر میکردانند
برای آنکه خبرها از ایشان بپرسند و نقل کنند یا باعتقاد خود جن را
داخل بدن زنی یا کودکی میکنند که بزبان او سخن بگوید و خبرها
بدهند و بعضی اکثر اینها را داخل سحر کرده اند و بعضی را
اعتقاد آنست که سحر حقیقتی ندارد و محض خیالست و اثری
بران مترتب نمیگردد و بعضی قایلند که بر دو قسم است بعضی محض
تخییل و تسویلست مانند شعبده و بعضی اصل دارد و اثرهائی
بجهت بران مترتب میشود و از محبت و عداوت و عزت و ذلت
و امثال اینها و علامه حلی رحمه الله گفته که گاه است که سحر باعث
کشتن و بیماری و جدائی میان مرد و زن میشود و سبب محبت
و عداوت میان هر کسی میگردد و اگر حلال داند و بکند کافر میشود

و در روایت کرده اند که نجاشی ساحرانرا طلبید که در ذکر عماره ولید
دمیدند او دیوانه و حیران شد و بصحرا دوید و با وحشیان صحرا
محشور شد و چنان بود تا زمان خلافت عمر علیه لعنه پس مردی
را فرستادن که او را بگیرد و چون او را گرفت شروع بطپیدن کرد
و گفت بگذار مرا و اگر سر ندهی میمیرم او را سر دادند و زمانی
ساعت مرد و نقل کرده اند که زن جادوگری یکی از امرا گرفت
پس شوهرش آمد دیوانه و حیران و گفت بگوئید دست از من بردارد
ان زن گفت بگوئید برای من رشته چند بیاورند و در چون
او زن گردن من چند بنان رشته ها زد تا از در پرواز کرد و برا و
دست بنا فشد تا انجا سحر علامه رحمه الله بود و حق آنست
که در ایام جاهلیت و پیش از ظهور نبوت و انتشار
آثار و انوار آنحضرت کهانت و سحر بسیار بود و آثار عظیمه
بر آنها مترتب میشده اما بعد از سطوع انوار و شیوع آثار
حضرت رسالت و اهل بیت با جلالت آنحضرت صلی الله علیه و آله
و انتشار قرآن و دعا و اسما و تعوذ اکثر مردم ما بنها مثل این زمانها
آثارش بسیار ضعیف گردیده مگر در صاحبان نفوس
قویه که اعتماد عظیم و توکل کامل بر جناب مقدس الهی دارند

کردن

کردن در بیان کم اثر میکند و اکثر تاثیرات در مردم ضعیف العقل است
مانند زنان و کودکان و امثال ایشان و فقیر شنیدم از مردم ثقه
از صدقی والد مرحوم خود که در زمان نواب کیتی ستان علیه الرحمه
جوکی از هندوستان بدار الشهرت عظیم گود مناظر و طلسمات و علوم
غریبه میدانند و مردم بر سر او جمعیت عظیم کردند و سعی بسیار
باو راه می یافتند شخص مرا بتکلیف بسیار بدیدن او برد
و او ملتفت من نشد و چون خود نیز قدری سعی در علوم غریبه
نموده کرده بودم بر طبع بسیار گران آمد چون برخاستم بنزدیک
او رفتم و در گوش او گفتم که اگر اینها که دعوی میکنی یکی را در این محفل
بعمل آوری مردی این را گفتم و بیرون آمدم بعد از چند روز
شنیدم که او تفحص من میکند و التماس میکند که من یکبار
دیگر بدیدن او بروم یکی از آشنایان او سعی بسیار مرا بدیدن
او برد چون داخل شدم بر خلاف سابق مرا تعظیم و تکریم
بسیار کرد و مرا بخلوت برد و گفت بخدا سوگند میدانم تو کی
هستی و برای کدان سخن بگر باید گفتی چه معنی داشت که از چه جهت
گفتی گفتم بگر اتفاق صدق از آن سخن یافتی گفت نیامدم باین
شهر مگر باین قصد که پادشاه و امرا و اعیان همه را تسخیر کنم و یک

پسر و دختر درین شهر نمیدانم و بعد ازان که تو این سخن گفتی
در عمل مجرا کرداشتم کردم و هیچ اثر ندیدم نمیدانم چه جهت دارد
من جواب گفتم که تو این اعمال را در بلاد کفر برای کافر چند کردی
و اثر دیدی و اکنون بشهری داخل شدی که آثار اسلام از طاعت و
عبادت جمیع اینها فرو گرفته و هیچ خانه نیست که چندان
قرآن مجید و صحیح کافی و کتب دعا نباشد و هیچکس نیست
که بر زبانش چند تعویذ و دعا نباشد و سینه‌های ایشان معمور است
از عقاید حقه قرآن و دعاها و دل‌هایشان قویست باعتماد
بر خدا و چنین شهری را چه جای دیدهای باطل تو چه اثر میکنند و نظر بار
کفر امید تو چه کار از نامهای ایدین را کار شنیده دست خرابوسید
و روز دیگر سفر اختیار کرد و روانه کفرآباد خود شد و سخن موافق
مشهور میان اقرار یا دو گواه عادل ثابت میشود دویم
کسی که مردی را به بندد که اراده بد نسبت بزن او یا پسر او
یا غلام او دارد بیکمتر سه از زنا و لواط میتواند متوجه دفع کردن
او شود ان فاسق کشته شود خونش هدر است و عوض ندارد
و بعضی محارم را نیز داخل کرده اند مانند مادر و خواهر و دختر
عمه و خاله و دختر خواهر و دختر برادر کسی که بر خانه مشرف
شود

شود از بامی اگرچه بام خانه او باشد یا از رخنه دیوار بنظر بجرم مردم
نامحرم کند میتواند او را زجر و منع کند و اگر ممتنع شود میتواند بر او
چوب یا سنگی بیندازند و همچنین انداختن کشته شود خونش هدر است
و اگر محرم زنان باشد زجرش میتوانند اما چیزی بسوی او نمی اندازند
مگر انکه زنان بر منعه باشند که در اینصورت تجویز سنگ یا چوب
انداختن کرده اند و اگر کشته شد خونش هدر است و باید که تا ممکن
باشد بکمتر دفع کردن تعدی زیاده نکنند مثل انکه اگر بسنگ ریزه تواند
دفع کرد سنگ بزرگ نزنند اگر حیوانی از کسی رو باو آمد بیاید و بیرون
ممتنع شود میتواند کشت و خونش هدر است سیم
مشهور انست که اقا غلام خود را میتواند زد و اگر کار کرده باشد
که مستوجب حد باشد بعضی گفته اند که واجبست او را آزاد کند
و مشهور نیست که سنت مؤکد است و در حدیث صحیح وارد
شده است که کفاره ندارد بغیر انکه او را آزاد کند چهارم جمعی
از علما قایل شده اند که پدر بر فرزند و شوهر بر زن خود حد میتواند
زد و اگر مسئله دانند و بعضی جایز ندانسته اند و ظاهر کلام
بعضی از فقها انست که اقا و پدر و شوهر در صورتی حد میتوانند
زد که مجتهد باشند و بعضی گفته اند که اگر مسئله اجماعی باشد

میتواند زد احوط انست که غیر مجتهد نکند اگرچه در نیت که تقلید
مجتهد تواند کرد و بر هر تقدیر باید که علم بوقوع موجب حد داشته باشد پس
اگر گواه ثابت شود باید که نزد مجتهد ثابت شود خلافت که ایا مجتهد در زمان
غیبت امام ع میتواند اقامت حد کند یا نه جمع کثیر از علما را اعتقاد انست
که مجتهد جامع الشرایط عادل میتواند در زمان غیبت اجرا جمیع حدود
بکند حتی دست بریدن و کردن و سنگسار کردن و بدار کشیدن
و بعضی گفته اند حدودی که کشتن نرسد جایز میتواند کرد و بعضی
گفته اند انچه منتهی بجراحت شود نیز میتواند کرد و بعضی گفته اند حدود
مطلقا کار امام ع و نایب خاص اوست و بعضی مجتهد هیچ حدی را
نمیتواند زد و مسئله خالی از اشکال نیست و تحقیق این مسئله بر عهده
نیست زیرا که هر مجتهدی برای خود عمل خواهد کرد و باب چهارم
در بیان تعزیر است و در ان چند فصل است فصل اول در معنی
و تعزیر در لغت بمعنی تادیب است و بحسب شرع عقوبتی یا اهانتی
است که بر گناهی کنند که فاعل ان مستوجب حد نباشد و بعضی گفته اند
مقدار معینی ندارد بلکه مطلقا یا غالبا و چند فرق کرده اند
میان حد و تعزیر اول عدم تعیین اندازه ان چنانچه مذکور شد دویم
مساوی بودن ازاد و بنده مگر انکه حاکم مصلحتی در تفاوت داند

تفاوت

تفاوت تعزیر در بزرگی و کوچکی گناه بخلاف حد که تفاوت نمیکند
مگر در جایی که تعزیر بان ضم شود سیم انکه متعلق تعزیر لازم نیست
که نسبت بغافل معصیت باشد مانند تعزیر کودک و دیوانه بخلاف
حد که بنا بر مشهور بر غیر مکلف وارد نمیشود و ساقط شدن تعزیر
بتوبه بخلاف حد که بعد از ثبوت نزد امام ساقط نمیشود توبه مگر
انکه با قرار ثابت شده باشد که امام در بعضی از حدود مخیر است میان
انکه بر او قائم کند یا ببخشد چهارم در بیان احکام تعزیر است
بدانکه تعزیر را امام و نایب امام ع را جایز است بلکه واجب بر هر که
فعل حرامی کند یا ترک واجبی کند اگرچه باستخفاف و اهانت نباشد
یا زدن یا حبس کردن یا ملامت و سرزنش کردن و مشهور انست
که ان حدی ندارد و منوط برای حاکم شرعست و بعضی گفته اند زده
تا زیانه است تا بیست تا زیانه و بعضی گفته اند سه تا زیانه است تا نود و
نه تا زیانه و بعضی گفته اند کمترش حدی ندارد و تا زیانه آخر مجایز ان
نوع اخذ نسبت بان ضعیف زیاده نباشد مثل انکه تعزیر برای جایی
که از قبیل زنا یا مقدمات ان باشد و از اده کمتر از صد تا زیانه باشد
و در بنده کمتر از پنجاه تا زیانه باشد و در خوردن و ان شیدن حرام
کمتر از هشتاد تا زیانه باشد و همچنین در دشنام کمتر از حد قذف باشد

و این قول خالی از قوتی نیست و اکثر فقها گفته اند کر مکروه است
غلام و کودک بالغ را زیاده از ده تازیانه زدن و در روایت معتبر
وارد شده است که تادیب بنده و کودک بیچ تازیانه است یا شش تازیانه
که ۶۰ سوار می زنند و در روایت دیگر سه تازیانه است و تادیب کودک
وارد شده است فصل سیم در بیان انواع تعزیر است و بعضی گویند در
ابواب سابقه مذکور شد تعزیر تازیانه است و دران چند قسم است
اول کسی که در روز ماه رمضان با زن خود جماع کند اگر زن نیز
راضی بوده هر یک را قضا و کفاره واجبست و حاکم شرع هر یکی را
پنج تازیانه میزند و اگر زن را اجبار کرده است مشهور آنست که کفاره
زنرا مرد میدهد و تازیانه زنرا نیز بر مرد میزنند یعنی او را بجای
تازیانه میزنند دویم کسی که زن آزاد داشته باشد و کنیز را
بر خصت او نکاح کند و دخول کند هشت یک حد زنا میزنند
او را یعنی هر یک را هشت تازیانه نیم و در روایت کلینی این تعزیر
برای کسی وارد شده است که ذمیه کافری را بر سر زن مسلمان بخواهد
و نیم آن تازیانه آنست که میان تازیانه را بگیرند و بعضی گفته اند
که راست تر و میانه حال میزنند و اول اقوالست سیم
دو مرد یا بیشتر که در زیر یک لحاف بیابند بر قولی که گذشت

چهارم مرد و زنی را که بر استه در زیر یک لحاف بیابند بنابر مشهور
که مذکور شد پنجم کسی که با محارم دختری را بر دارد و در حدیث
صحیح وارد شده است که او را باستاد تازیانه میزنند و مشهور آنست
تعزیر میکنند ششم کسی که اقرار بزنا یا لواط کمتر از چهار مرتبه بکند
هفتم کسی که پسر یا برادر خود را با دو زن بیگانه که ایشان را
بر استه در زیر یک لحاف بیابند هشتم کسی که شخصی را
دشنام دهد که فحش نباشد و او مستحق آن نباشد یا کنایه
بگوید که صریح در فحش نباشد مثل آنکه گوید که من حرام زاده نیستم
دهم آنکه کسی بزن خود گوید که من ترا باکره نیافتم یازدهم
آنکه طفلی یا دیوانه را فحش گوید دوازدهم دو مرد که یکدیگر را
دشنام فحش بگویند هر یک را تعزیر میکنند سیزدهم کافری
که مسلمی کند ۱۴ طفل یا دیوانه که شراب خورد ۱۵ کسی که شراب
فروشد و حلال داند ۱۶ کسی که بقهر و غلبه مال کسی را بگیرد
و بگریزد مانند طراران ۱۷ کسی که بکاغذهای ساخته و پرداخته
در وزع مال مردم را گیرد ۱۸ کسی که نبیذ بخورد کسی دهد یا بفروش
دارد ۱۹ کسی که جیق کند و بدست خود دستها کند تا منیر بیابد
۲۰ کسی که غلام خود را بکشد او را تعزیر میکنند و کفاره میدهد

و حقیت غلام را تعزیر تصدق میکنند ۲۱ مسلمانی که کافری را بکشد
کران کافر در امان باشد ۲۲ کسی که در مجلس شراب با اختیار خود
بنشیند ۲۳ کسی که مال سفلس را بخورد یا بفروشد یا پسر
زحیوانات یا سایر اجزای حرام حیوان بخورد ۲۴ طفل یا دیوانه
که زنا یا لواط کنند ۲۵ دفن کردن با چهار پایان ۲۶ کسی که زنده را
برهنه یا خالی عقد کند پر صاحبان یا علم بحرمت ۲۷ کسی که زن
یا متعه یا کنیز خود را در حیض یا نفاس از پیش جماع کند او را بیست
و پنج تازیانه میزنند ربع حد زنا کار ۲۸ ۲۹ کسی که موی سر زنی
را بتراشد و در روایت وارد شده است که او را میزنند زنی در
او زنا دا حبس میکنند او را اگر موی سر زن بروید مانند زنرا
میگیرند و با و میدهند و اگر نروید دویست تازیانه میزنند و با و میدهند
۳۰ کسی که عبادت واجبی را ترک کند و اصرار کند ۳۱ کسی که
فعل حرامی بکند که حدی بر آن مقرر نشده و اصرار نماید بر این
گاه یکه را امام ۳۲ تادیب او تعزیر مینماید او را با پنجه مصلحت
داند کمتر از حد شرعی چنانچه مذکور شد ۳۳ در حدیث از حضرت
صادق ۳۴ مرویست که مردی آمد نزد رسول ۳۵ و شکایت کرد
که یا رسول الله مرد یرا سؤال کردم و قسم دادم بوجه الله یعنی

بر وی خدا و این تازیانه زد حضرت پنج تازیانه دیگر بر او زد و
گفت سؤال کنی بوجه لئیم خود ۳۶ بسند معتبر منقولست
که حضرت امیرالمومنین ۳۷ مرد یرا دید که در مسجد میخواند او را تازیانه
زد و بیرون کرد و فرمود مراد قصه های دروغ بوده باشد ۳۸ در
احادیث معتبره وارد شده است که کسی که در مسجد الحرام بول
یا غایط کند او را کتک سخت میزنند و اگر در کعبه بکند او را از
حرم بیرون میکنند و کودن میزنند ۳۹ در حدیث از حضرت
صادق ۴۰ منقولست که سود خوار را تعزیر میکنند اگر بار دیگر
بکند او را میکشند ۴۱ در حدیث وارد شده است که کسی که گوشت
حیوانی مرده یا خون یا گوشت خوک بخورد او را تادیب میکنند
و در مرتبه دیگر نیز تادیب میکنند و در مرتبه سیم میکشند
۴۲ در روایت وارد شده است که حضرت امیرالمومنین ۴۳ در مسجد
کوفه مردم وضو میساختند و نشسته که وضو بازدن مرد
آمد و خود را بر حضرت زد که افتاد و دستهای مبارکشان بر
زمین آمد حضرت برخواستند و وضو را تمام کردند و چون
فارغ شدند سه تازیانه بر سر او زدند و فرمودند که دیگر با مسلمانان
چنین مکن ۴۴ در حدیث وارد شده است که کسی که گواهی دروغ

بدهد نزد امام ع ثابت شود تازیانه میزنند او را بقدر آنکه مصلحت
داند و او را تعزیر میکنند و داشتند که مردم او را بشناسند و گواهی
او قبول نکنند ۹ ۳ بعضی از علما گفته اند که اگر مرد پدر و پسر را
که قرابتی میان ایشان نباشد در حجره خلوت بیابند و محل تهمت
باشد هر دو را تعزیر میکنند ع مرد با زن از آزاد و مسلمان اگر غلام
را با کنیز را یا کافر دیدا که در امان باشد یا کودکی را یا دیوانه را فحش
کوید او را تعزیر میکنند ۱۰ بعضی از فقها گفته اند که اگر کسی
کوری را یا شلی یا پیری را باین افتها سرزنش کند مثل آنکه
بکوید کور او را تعزیر میکنند ۲ ۱۲ اگر کسی کاری را که موجب حدات
در زمانهای شریف بکند مانند شب جمعه و روز جمعه و روز عید غدیر
و عید فطر و عید اضحی و ماه مبارک رمضان یا روز مولود یا روز
مبعث یا روز دحو الارض یا در زمانهای که باید در آنها محزون
بود مثل دهه محرم خصوصا شب و روز عاشورا یا در مکانهای
شریف مانند مسجد الحرام و مسجد رسول ص و مسجد کوفه یا یکی
از ائمه ع ۱۲ یا در مسجد ۵ جامع گفته اند یا حد تعزیر را ضم
میکنند حاکم شرع چنانچه حضرت امیر ع با نجاشی شاعر را که در ماه
رمضان شراب خورده بود هشتاد تازیانه زد و شب او را نگاه داشت

و در

و در روز دیگر بیشتر تازیانه زد فرمود که این بیشتر تازیانه
برای این بود که جرات کردی بر اشامیدن شراب در ماه رمضان
۱۲ ۲ روایت وارد شده است که اگر کافر در حبس مسلمان را فحش
بگوید نسبت دهد بزنا او را هشتاد تازیانه بزند فحش و اشتاد
کم یک تازیانه برای حریت اسلام میزنند و سرش را میتراشند
و در میان اهل و پیش میگردانند تا دیگران چنین کار نکنند
ع ۱۲ اگر کسی بگوید بکبر که از خواهر یا عمه یا خاله اش بزرگ سیدانی
او را لوطی زنا او را تعزیر میکنند زیرا که چنان این نکاح را صحیح میدانند
۱۲ ۵ از حضرت صادق ع منقولست که دو کس را آوردند
نزد حضرت امیر المومنین ع که یکی بر دیگری گفته بود ای پسر دیوانه
او در جواب گفته بود تو یی پسر دیوانه پس آن حضرت امر کرد یکی را که دیگری را
بیست تازیانه بزند و فرمود که بدان که او ام خواهد زد پس تازیانه
بدیگری داد و فرمود تو ام بزن او نیز تازیانه ام زد او را ۱۲ ع
در چند روایت وارد شده است که حضرت امیر ع کسی را که بحجو
مسلمان میکرد تعزیر مینمود بعضی بحجو که فحش صریح نداشته باشد
والا مستحق حد میشود و ایضا از آنحضرت منقولست که اگر کسی بگوید
۱۱ ۱۲ ب لک یا ام لک باید که چیزی تصدق کند و این دشنامی بوده است

بیان عرب یعنی ۱۲ رضا داد تو را و مادر مباد تو را ۱۲ ع بسند معتبر از
آنحضرت امیر المومنین منقولست که مردی بدیگری گفت که منی بمادر
تو محتلم شدم آن مرد او را بحضرت آنحضرت آورد و گفت ای امیر
فحش گفته است حضرت فرمود که خواب بینی از سایه است اگر
بخواهی سایه اش را تازیانه بزن او را گفتند سخت و رد او را
مرتبه کرده یکبار نسخ جملگان نگذارید پس فرمود او را گفتند سخت
زدند ۱۲ ع در حدیث معتبر منقول است که اگر کافر زن مسلمان را زنا
کند و حامله شود و بعد از وضع حمل فرزند خود را بکشد او را صد تازیانه
بزنند پس از کشتن فرزند مرتد میشود و بعد از آن سنگسارش میکنند و اگر
شوهر نداشته باشد و زنا کند و فرزند را بکشد او را صد تازیانه
میزنند بدار زنا و صد تازیانه بدار کشتن فرزند ۹ ع در بعضی
از روایات وارد شده است که اگر کافر مرد مسلمان را بخواهد معلوم
شود که شوهر داشته است مرد را حد میزنند و زن را سنگسار میکنند
و اگر مرد را بنزد امام ع نیاورند بنج صاع آرد تصدق میکنند
و صاع یکمن تبریز و چهار ده مثقال و ربعی است و موافق مشهور
حد مرد محمول است بر تعزیر تا ۱۲ گمان داشته باشد و تقصیر
در تفحص کرده باشد ۱۲ گاه از آزاد و غلام شریک شوند در کشتن

از آزاد

از آزاد و وارث اختیار کشتن از آزاد کند امام بقدر تعزیر میکند
و پهلوهای او بتازیانه میزنند و در روایتی وارد شده است که حضرت
امیر المومنین ۲ سه طایفه را حبس میفرمود اطبای جاهل و مکاریان
مفلس را و علمای فاسق را برای حفظ بدن و مال و دین مردم آب
که ضبط تعزیرات منحصر کرده در این رساله شده و در کتب احدی از علمای سلف
ص ۱۲ نشده بلکه عشر از اینها را ایراد ننموده اند و بعضی را متفرق
ذکر کرده اند جناب پنجم در بیان قصاص است و در آن چند
فصل است فصل اول در بیان اقسام قتل است بدانکه ادمی
بناحق کشتن از عظیم گناهان کبیره است حق تعالی میفرماید که
ومن یقتل مومنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فیها
وغضب الله علیه ولعنه واعد له عذابا عظیما
یعنی هر که بکشد مومنی را عمدا پس جزای او در جهنم است و همیشه
در آن خواهد بود و غضب کند خدا بر او و لعنت کند او را و مهیا
کرده است برای او عذاب عظیم و در بعضی روایت وارد شده است
که مراد از عمد آنست که برای ایمان او را بکشند و اکثر علما مراد را
تاویل کرده اند بحکمت بسیار و از حضرت رسالت پناه ص ۱۲ منقولست
که اول چیزی که خدا در آن حکم خواهد کرد خون مردم است و فرموده که حق

ان خدا ترس که حاکم بر قبضه قدرت اوست که اکرام اهل آسمان و زمین
بر شریک کردن در خون مؤمنی خدا ایمن را سرنگون در آتش انداز و
و در حدیث صحیح از حضرت صادق ع منقول است که هر که اعانت
کند بر کشتن مؤمنی بنیم کلمه چون در صحرای محشر در آید در میان
دو دیده او نوشته باشد که ناامید از رحمت خدا و قتل بر سه قسم است
عمد و شبه عمد و خطا و اکثر فقها گفته اند که قتل عمد آنست که
قصد کشتن بالغ و عاقل کشتن کسی را بفعلی که غالبا کشنده باشد
یا نباشد و بکنند یا قصد کشتن نداشته باشد و کاری بکنند که غالبا
کشنده باشد و شبه عمد آنست که قصد اشخاص داشته اما قصد
کشتن نداشته باشد یا اتفاقا کشته شود مثل آنکه طفلی را کتک کنی
بزنند که کشنده نباشد و او بمیرد یا آن کتک و خطا آنست که قصد
اشخاص مطلقا نداشته باشد و بر او نجرد و او بکشد یا بالغزد
و بر روی کسی بیفتد و او بمیرد فصل دویم در بیان اقسام
قتل عمد است و آن چند نوعست اول آنکه خود مباشر باشد
و آن چند قسم است اول آنکه قصد کشتن او داشته باشد
و کاری بکنند که غالبا کشنده است مثل آنکه بشمشیر کوتاهی بزنند
یا خنجر بر سینه اش بزنند که بازو و شش بر سد و خلافی در این نیست
که این

کر این از قسم عمد است و موجب قصاص است دویم آنکه قصد کشتن
نداشته باشد اما فعلی بکنند که غالبا کشنده است مثل آنکه با چوب بر
سر کسی بزنند و قصد کشتن ندارد و در آن قسم نیز ظاهر اتفاقی
نیست که حکم عمد دارد سیم آنکه قصد کشتن دارد اما کاری که
غالبا کشنده نیست مثل آنکه سنگ کوچکی انداخت بقصد کشتن
و اتفاقا باعث کشتن او شد و در این قسم خلافست اکثر گفته اند
حکم عمد دارد و بعضی گفته اند داخل شبه عمد است که بعد از این مذکور
شد چهارم آنکه قصد کشتن نداشته باشد و فعلش نیز غالبا
کشنده نباشد اما اتفاقا کشته شود مثل آنکه مشتی بر سر زند
او مرد و اکثر علما این را شبه عمد میدانند و بعضی این را نیز
داخل عمد شمرده اند پنجم اگر کسی نفس کسی را بگیرد در
زمان قلیلی که غالبا این کشنده نمیباشد و او بمیرد مشهور آنست
که اگر قصد کشتن داشته است عمد است والا شبه عمد و بعضی
مطلقا عمد میدانند ششم آنکه کاری بکنند که کشنده
نبود و بسبب این بیمار شد و از آن بیمار مرد اکثر این را داخل
عمد میدانند و بعضی احتمال شبه عمد داده اند اگر قصد کشتن او
نداشته باشد هفتم آنکه کسی را در آتش یا آبی بیندازد که قادر

بر بیرون آمدن نباشد و هلاک شود حکم عمد است و اگر تواند بیرون
آمد و تقصیر کند یا بعد و بیرون نیاید تا هلاک شود در این صورت
اولیا بعوض میکشند و خلافست که آیا دیت بیرد هر اکثر گفته اند
دیت نفس نیست بلکه دیت جراحت یا آنقدر که او سزاوار تا وقتی
که قادر بر بیرون آمدن شود بیرد و بعضی گفته اند
دیت نفس میبرد و اگر معلوم نباشد که میتوانسته است بیرون
آمدن و نیامده یا نمیتوانسته قصاص لازم میشود علی المشهور
هشتم کسی که جراحتی بر کسی بزند و او را بکند
مثل آنکه دست کسی را یا انگشت کسی را ببرد و او بآن جراحت
بمیرد قصاص لازم میشود خواه آن جراحت کشنده باشد
و خواه نباشد و خواه قصد کشتن داشته و خواه نه و بعضی در
صورتی که قصد کشتن نداشته باشد و جراحت کشنده نباشد
اشکالی کرده اند نهم آنکه فصادی کسی را فصد کند و خون
نه بندد و موضع فصد را تا هلاک شود مشهور آنست که قصاص
بر فصاد لازم میشود و نه دیت و بعضی احتمال نزدم قصاص
داده اند دهم آنکه کسی خود را از بامی و موضع مرتفعی بزند
افکند و بر شخصی بیفتد و آن شخص که در زیر است بمیرد و مشهور

آنست

آنست که اگر آن افتادن کشنده باشد با قصد کشتن داشته باشد هر چند
آن فعل کشنده نباشد قصاص لازم میشود و اگر قصد قتل نداشته باشد
و آن فعل غالبا کشنده نباشد شبه عمد است و دیت بر او لازم میشود و اگر
قصد اشخاص در اصل نداشته باشد و نداند که او در آنموضع است حکم خطا
دارد و دیت بر عاقله است و بعد از تقدیر اشخاص که خود را انداخته اگر
بمیرد خونش هدر است و اگر دیگری را بیندازد هدر و ضامن است
بتفصیلی که مذکور شد یازدهم اگر اقرار کند که من او را بجادویی
کشتم نزد اگر بگواه چنین امری که مقتضی بر قصد او بود ثابت نمیتوانند
شد خلافست که با قرار او یا او را بعوض میکشند بعضی گفته اند
بمجرد اقرار او را بعوض میتوان کشت و شیخ طوسی گفته است
که سحر حقیقی ندارد و این قسم از سحر بر آن مترتب نیست او را
بعوض نمیکشند اما بر ای حد سحر میکشند چنانچه گذشت و بعضی
گفته اند اگر بگوید بسحر او را کشتم و سحر من غالبا کشنده است حکم
عمد دارد و اگر بگوید ناوه را میکشد میپرسند که قصد کشتن داشتی
یا نه اگر گوید قصد کشتن داشتم باز حکم عمد دارد والا حکم شبه عمد
دارد و اگر بگوید با سم دیگری میخواستم بکنم و بغلط با سم او کردم
حکم خطا دارد و دیت بر عاقله است نوع دویم آنست

کرخود سبب شود و کشته خود مباشر شود و آن چند قسم است اول
انکه زهر در طعام کند و کسی بیاورد و او بخورد و بمیرد و اگر ندانند که
زهر دین طعام کرده اند و عاقل و ممیز باشد و دانسته بخورد بر صاحب
زهر نه کشتن خواهد بود و نه دیت و اگر ندانسته که زهر در طعام
کرده اند و خورد و مرد اکثر گفته اند که او را بعوض میکشند مطلقا
بعض گفته اند اگر بقصد کشتن کرده است مطلقا میکشند و اگر
بقصد کشتن نکرده است و آن مقدار زهر غالب کشنده است او را
میکشند والا دیت میگیرند و اگر زهر در طعام صاحب خانه کرد
و رفت و صاحبخانه آن طعام را یافت و خورد و سبب هلاک
او شد بعض مطلقا بدیت قایل اند و بعض گفته اند حکم صورت
سابقه دارد دویم انکه چاه عمیقی بر سر راه کسی بکند و او را
بخانه خود بطلبد و بنادانی ان مهمان در چاه بیفتد و بمیرد
موجب قصاص میگردد موافق مشهور و بعض گفته اند
اگر افتادن در آن چاه غالبا سبب هلاک میشود با قصد کشتن
داشته است حکم قصاص والا دیت ثابت میشود سیم
انکه کسی جراحتی بر کسی بزند و مجروح دوا زهر داری بر
جراحت خود بگذارد و بمیرد اگر جراحت کاری بوده او را از

استقرار

استقرار حیات انداخته بوجه خارج را میتوان کشت و اگر جراحت
کاری نبوده و آن ستمگر بان جراحت شریک شده و او را کشته است
اگر معلوم باشد که آن جراحت کشنده نبوده و آن باعث کشتن او شده
وارث میتواند قصاص همان جراحت را بکند و اگر معلوم نباشد
و او را مرده باشد میتواند وارث نصف دیت را بجراحت زننده
بدهد و او را بعوض بکشد نوع سیم آنست که حیوانی با او
در قتل او شریک شود و آن نیز چند قسم است اول انکه او را بدریا
افکند و ماهی او را بلعیده کند پیش از انکه باب برسد و در اینصورت
خلافست بعض بقصاص قایل شده اند و بعضی بدیت و اول
گویا قوی تر است و اگر ماهی دهان کشوده باشد و او دانسته
بدهان ماهی بیندازد اتفاقا قصاص میتوانند کرد و سیم
انکه کسی را بنزد شیر درندهٔ بیفکند که نتواند از آن گریخت
و او را بکشد یا سگی درندهٔ را باو حمله دهد و او را بدرد
مشهور آنست که قصاص میتوانکرد و بعضی بدیت قایل شده اند
و اول اوجه است سیم اگر ماری بدارد بر بدن کسی و او را بگزد
یا مانع گریختن او شود تا مار او را بگزد و بآن کشته شود در شق
اول اتفاقا قصاص میتوانند کرد و در دو شق دیگر بنابر اشهر

واقوی چهارم انکه جراحی بر کسی بزند و درندهٔ یا گزندهٔ مانند
شیر یا او را نیز بگزد و بمیرد و جراحت بمیرد اکثر گفته اند که دیت
از آن گیرند نصف دیت میگیرند و اگر قصاص کنند او را نصف
دیت بوارث او میدهند و بعض گفته اند اگر قصاص کنند نصف
دیت نمیدهند و گفته اند همان حکم دارد اگر از او دو بنا شریک
در کشتن بنده اگر خواهد بنده را بعوض میکشد و نصف دیت
آن بنده را از آزاد میگیرند و باقی غلام میدهند پنجم
انکه دستش را ببندد و در بیابانی که در آنجا درنده کمین باشند
بیندازد و او را درنده هلاک کند مشهور آنست که او را قصاص
نمیتوانکرد و میباید دیت بدهد و بعض احتمال قصاص داده اند
نوع چهارم آنست که انسانی با او در قتل شریک شود و آن
نیز بر چند قسم است اول انکه دیگری که اقوی و اکمل باشد در قتل
با او شریک شود مثل انکه مردی چاه را بکند و دیگری بیاید و شخصی را
در آن افکند و بمیرد در اینصورت قاتل انکسی است که او را بچاه
انداخته و بر حفر کننده چاه چیزی لازم نمیشود و همچنین اگر
شخص کسی را از بلندی بزیر اندازد و در میان راه کسی او را
بشمشیر دو نیم کند قاتل انکسی است که او را بشمشیر زده

هر چند

هر چند او بشمشیر نمیرد و با وفتادن بمیرد دویم انکه شخص کسی را
نگاه دارد و دیگری او را بکشد و شخص دیگر نظر باو کرده میشود
چنانچه ظاهر روایت و قول بعض از اصحاب یا دیباجانی بر آن ایشان
کند که اگر کسی بیاید ایشان را خبر کند چنانچه ظاهر کلام بعض از علما
ست گفته اند انکه کشته است بعوض میکشند و انکه نگاه داشته است
در زندان کرده تا بمیرد و چنانچه او را حبس کرده تا کشته شد
و انکه نگاه میکرده و دیده پیش او را کور میکنند سیم کسی را امر کند
کسی را بکشتن کسی چند صورت است اول انکه مامور بالغ و عاقل و آزاد را
امر کند که کسی را بکشد هر چند داند که اگر نکشد کشته میشود
زیرا که در خون تقیه نمیباشد و اگر بکشد او را میکشند و امر
کننده را در زندان حبس میکنند تا بمیرد و دویم انکه مامور
طفل غیر ممیز یا دیوانه باشد خواه آزاد باشد و خواه بنده و مشهور آنست
که امر کننده را میکشند و بر مامور چیزی نیست دیگر از موانعیت
که سبب قوی تر است آنست سیم انکه مامور طفل نابالغ باشد
و آزاد باشد و ممیز باشد و نیک و بد حلال و حرام را فی الجمله فهمد
در اینصورت مشهور آنست که بر امر کننده قصاص
نیست و عاقله طفل مامور باید دیت بورثهٔ مقتول بدهند و در این

شق اقوال نادره دیگر هست چنانچه شیخ طوسی قایل شده است
که طفل اگر دست دزدی تمام باشد او را قصاص میکنند و امر کنند
حبس مؤبد میکنند و ابن بابویه و شیخ مفید ره گفته اند که اگر
کودک قدش پنج شبر باشد او را قصاص میکنند و بعض احتمال
قصاص کردن امر بادیت داون او داده اند و بنا بر قول
مشهور دو رنیست که کودک را لتقیر نر و امر را حبس مؤبد
باید کرد چهارم انکه مامور غلام کودک ممیز باشد بعض گفته اند
قصاص برانچ نیست و غلام را بنید کی میگیرند و ورثه مقتول
بقدر خیانت او و اقا را حبس مؤبد میکنند و اگر غلام طفل
غیر ممیز باشد اقا را میکشند و بعض گفته اند دیت بر اقا لازم
میشود پنجم انکه مامور غلام بالغ باشد از بعض روایت
ظاهر میشود که مطلقا اقا را میکشند و فرموده اند که غلام ادمی
از بابت شمشیر و تازیانه ادمی است و مشهور انست که
غلام را بعوض میکشند و اقا را حبس میکنند تا در زندان
بمیرد و بعض گفته اند که اگر اقا عادت کرده است که غلام خود را
امر کشتن مردم کند اقا را میکشند و غلام را حبس میکنند
والا غلام را میکشند و اقا را حبس میکنند ششم انکه بگوید

مرا بکش و اگر نکشی ترا میکشم در اینصورت جایز نیست او را بکشد
هرچند کشته شود و اگر بکشد اکثر گفته اند که هرچند بد کرده است اما چون
باذن او کرده است او را بعوض نمیکشند و بعض گفته اند او را بعوض
میتوان کشت و بنا بر مشهور که بکشند بعض گفته اند دیت از او میگیرند
و بعض گفته اند دیت نیز ساقط است و مسئله مشکلست هفتم
انکه کسی را امر کند که خود را بکش اشهر انست که اگر مامور صبی غیر ممیز
یا دیوانه است امر را قصاص میکنند زیرا که مباشر در اینجا ضعیف است
و اگر صبی ممیز یا بالغ باشد بر امر چیزی لازم نمیشود و اگر اکراه نباشد و محض
امر باشد و اگر او را اکراه کرده باشد که خود را نکشی من تو را میکشم و در این
شق خلافست بعض گفته اند امر را میکشند مطلقا و بعض گفته اند
اگر بقتل شدید تر تهدید نکرده است او را نمیکشند مثل انکه بگوید
این کارد را بر شکم خود بزن و اگر نزنی بر شکم میزنم و اگر شدید
تر تهدید کند مثل انکه گوید این کارد را بر شکم خود بزن والا تو را بقهر از
ریزه ریزه میکنم در اینصورت اکراه بعمل میاید و امر را میکشند
و این مسئله نیز در غایت اشکالست هشتم انکه هر گواهی
بدهند که فلان شخص فلان مرد را کشت و وارث بگفته ایشان
نزد حاکم بیاید و طلب قصاص کند و بحکم حاکم او را بکشند و بعد ازان

معلوم شود که گواهی را دروغ داده اند قصاص تعلق بگواهان میگیرد
و اگر وارث داند که ایشان میگویند دروغ قصاص کند قصاص
تعلق بوارث دارد نهم اگر هر کس بر او جراحت زنند
و هر کس سرایت کند و او را بکشد هر قاتلند و حکمش مذکور خواهد
شد ان شاء الله تعالی و اگر یکی متمایل شود و با صلاح اید و دیگری سرایت کند
و او را بکشد انکه جراحتش متمایل شود قصاص جراحت یا دیت
جراحت را از او میگیرند و او را نمیکشند و انکه جراحتش سرایت
کرده است میتوانند کشت اما خلافست که دیت جراحت او را باو
میدهند و او را میکشند یا نمیدهند دهم هر گاه یک کس چند
جراحت بر کسی بزند و سرایت کند و او بمیرد اگر موجب دیت
باشد خلافیست در انکه دیت نفس را میدهند و دیت جراحتها
ساقط میشود و اگر موجب قصاص باشند دران سه قولست
یازدهم انکه قصاص جراحتها را میکنند و آخر او را میکشند
مثل انکه دست او و گوشش را ببینیش را بریده و او مرده یا
بعد ازان او را کشته این اعضا را او را قطع میکنند و بعد ازان
او را میکشند دوازدهم انکه ضعیف تر در قوی تر داخل میشود
و قصاصها ساقط میشود و او را کودن میدهند سیزدهم
انکه

بهمه ورثه قاتلها مرتبه بدهد مثل انکه ده کس باشند نه دیت میبرند
بهمه وان نه دیت میان ورثه ده نفر بالسویه قسمت میشود و وارث
هریک ده یک مجموع را میبرد و اگر یک کس را بکشد نه یک دیت را
بورثه انکه کشته میدهد و انرا از نه قاتل رتبه میگیرد از هریک یکده
یک دیرا و نقصانی وارد نمیشود و اگر هر کس را بکشد بهریک از
وارث هر مقتول نهده یک میدهد و از هشت نفر کرکشته هشت
ده یک میگیرد و یک دیت تمام از کیسه او میرود و اگر پنج نفر را
بکشد چهار دیت از خود میدهد و نیم دیت را از ندها میگیرد و
همچنین اگر چند نفر دست بر روی کار دی بگذارند و همه زور کنند
و دست کسی را جدا کنند اگر دیت بگیرد از همه یک دیت دست
میگیرد اگر نصف دیت آدمی باشد و اگر خواهد دست همه را میبرد
و ده یه بر دیت یکدست را میدهد بایشان و اگر دست یکی را ببرد
و تفاوت دیت را از انها میگیرد و باو میدهد مثل انکه سه کس
او را بریدند و او دست یک کس را برد دو ثلث دیت دست
را باو میدهد و از هر نفر دیگر از هریک ثلث دیت دست میگیرد
و از کیسه او چیزی نمیرود و اگر دست هر تا را ببرد یک دیت
دست از خود میدهد و دو پنج هر کاه دو زن آزاد مسلمان در
کشتن

کشتن یکدیگر شریک شوند میتوانند هر دو را بکشند و چیزی نه هد برای
انکه دیت زن نصف دیت مرد است و اگر زیاده از دو زن یکدیگر را
کشته باشند میتوانند همه را بکشند و تفاوت دیت را بدهند همچنین
اگر چند کنیز یا چند کافره ذمیه مسلمانی را کشته باشند همه را میتوانند
کشت و تفاوت قیمت و دیت همه را باید دیت مرد آزاد حساب
میکنند اگر قیمت یا دیت مجموع زیاده از دیت مرد آزاد باشد
زیادتی را میدهند سیم هر کاه مرد و زنی شریک شوند در کشتن
مردی اگر دیت گیرد وارث هر یک نصف دیت را جوشه و اگر
هر دو را بکشند وارث نصف دیت میدهند و مشهور انست
که نصف دیت را بورثه مرد میدهند و بورثه زن چیزی نمیدهند
و بعضی گفته اند ثلث را بورثه زن میدهند و ثلث را بورثه
مرد میدهند و اگر مرد را کشند زن دیت مرد را بورثه مرد میدهند
بنابر مشهور و بعضی گفته اند نصف دیت خود را میدهند و هر جا
گفته باید گرد اول رد را میدهند و بعد از ان استیفای قصاص میکنند
چهارم هر کاه بنده و آزادی شریک شوند در کشتن مرد آزادی را عمد
وارث میتواند هر دو را بکشد پس نصف دیت بورثه آزاد
سیدهد اما غلام اگر قیمتش بقدر نصف آزاد است بقدر جنایت

اوخواهد بود و اگر قیمتش کمتر باشد اقا چیزی نمیدهد و اگر قیمتش
زیاده از دیت حد باشد زیادتی را اعتبار نمیکند و نصف دیت آزاد
را باقا میدهد و اگر اختیار کشتن آزاد کند و بنده را نکشد نصف
دیت آزاد را بورثه او میدهد و اقا قیمت غلام را میدهد اگر کمتر
از نصف دیت آزاد باشد و نصف دیت آزاد را میدهد اگر کمتر
از قیمت غلام باشد و در صورت اول زیادتی را بورثه داده از
کیسه او میرود و اگر اختیار کشتن بنده را بکند و قیمتش بقدر
نصف باشد یا کمتر بر اقا چیزی لازم نمیشود و ورثه از آزاد نصف
دیت میگیرند و اگر قیمتش زیاده از نصف دیت آزاد باشد
زیادتی را باقا میدهد مگر انکه زیادتی زیاده از نصف دیت
آزاد باشد انرا باقا نمیدهد و بقدر نصف دیت میدهد و اگر اختیار
بکنند نکنند آزاد نصف دیت میدهد و اقا غلام قیمت غلام را
میدهد اگر زیاده از نصف دیت نباشد و اگر زیاده باشد نصف
دیت را میدهد اگر ورثه راضی شود والا ورثه بقدر جنایت
از غلام مالک میتواند شد کر بر بنده که بگیرد و در مسئله اقوال
دیگر است که ذکر انها موجب تطویل است پنجم هر کاه غلام
و زنی شریک شوند در کشتن مردی اگر ورثه هر دو را بکشند

ورثه

بورثه زن چیزی نمیدهند و باقی غلام چیزی نمیدهند اگر قیمتش زیاده از
از نصف دیت آزاد نباشد و اگر زیاده باشد زیادتی را میدهند تا نصف
دیت و زیاده از نصف را نمیدهند و اگر زن را بکشند بعد تهای غلام را
بر بنده که میتوانند کرفت مگر انکه قیمتش زیاده از نصف دیت مقتول
باشد کر زیاده را باقا میدهند و اگر غلام را بکشند پس اگر قیمتش
بقدر نصف دیت یا کمتر باشد چیزی باقا نمیدهند و اگر زیاده باشد
زیاده را میدهند تا نصف دیت آزاد و از زن نصف دیت را
میگیرند فصل چهارم در بیان شرایط قصاص است و در ان
چند فصل است پنج شرط است اول ما در بودن در آزادی بابنده که
و در ان چند مقصد است مقصد اول در قتل عمد مرد آزاد را بعوض
مرد آزاد میکشند و بعوض زن آزاد میکشند اما بشرط کر ورثه
نصف دیت را بدهند بورثه مرد و زن آزاد را بعوض تا زن آزاد
میکشند و بعوض مرد آزاد میکشند و مشهور انست که با کشتن
زن بعوض مرد تفاوت دیت را نمیکیرند و در روایتی وارد شده است
که تفاوت را میکیرند از مال زن یعنی نصف دیت مرد و کسانی
علما کویا بر خلاف این فایل شده اند مقصد دوم در دیت اعضا
مرد و زن مساویند با ثلث دیت کل برسد چون عضو ثلث

رسید یازده دیت عضو زن نصف دیت عضو مرد میشود
مثل انکه مردی اگر یک انگشت زنی را ببرد ده شتر میدهد و اگر
هر انگشت زنرا ببرد پنجاه شتر میدهد و اگر سه انگشت زنرا ببرد
سی شتر میدهد و اگر چهار انگشت زنرا ببرد بیست شتر برای
انکه ثلث دیت رسیده در مرد چهل شتر است و در زن بیست شتر
مقصد سیم غلام را بعوض غلام و کنیز را بعوض کنیز میکنند
و همچنین کنیز را بعوض غلام و غلام را بعوض کنیز میکنند و اگر
قیمت قاتل مساوی قیمت مقتول باشد یا کمتر باشد و اگر
قیمت قاتل زیاده باشد بعضی گفته اند قصاص کردن مشروط
بانکه تفاوت قیمت را باقای قاتل بدهند و اختیار قصاص
با قای مقتول است اگر قصاص کند جایز است بخلاف مذکور شد
و اگر دیت طلب کند تعلق میگیرد ببدن غلام اگر قیمت غلام
قاتل و مقتول مساوی باشد اقای مقتول میتواند او را ببرد بندگی
بگیرد و اگر اقای قاتل قیمت غلام مقتول را بدهد اکثر گفته اند
فک میتواند کرد و بدون رضای اقای مقتول اشکال دارد
و اگر قیمت قاتل زیاده باشد بقدر قیمت مقتول اقای او
ببندگی میتواند گرفت مثل انکه مقتول قیمتش پنجتومان باشد
اقا

وقاتل قیمتش دو تومان باشد نصف قاتل را ببندگی میگیرد و نصف
دیگر از اقای قاتل خواهد بود و اگر قیمت قاتل کمتر از مقتول باشد همان
غلام را قصاص میتوانند کرد و زیادتی را از اقای قاتل غرامت نمیکشند
اینها را در صورتیست که عمدا کشته باشد و اگر بخطا کشته باشد اقای
قاتل اختیار دارد اگر خواهد غلام را میدهد و اگر خواهد قیمت غلام را
میدهد و بعضی گفته اند اگر قیمت غلام قاتل کمتر است قیمت قاتل
را میدهد و اگر قیمت مقتول کمتر است قیمت مقتول را میدهد و اگر
قیمت قاتل زیاده از قیمت مقتول باشد زیادتی از اقای قاتل
خواهد بود مقصد چهارم اگر شخصی بر غلام داشته باشد
و یک غلام او دیگری را بکشد اقا اگر میخواهد قصاص میکند
و بعوض میکشد و اگر میخواهد عفو میکند و همچنین اگر غلام
اقای خود را بکشد اگر وارث خواهند میکشند او را و اگر نبخشند
مقصد پنجم اگر بنده ازاد را بکشد عمدا بنده را بعوض میتوان
کشت و وارث مخیرست میان انکه او را بکشد یا ببندگی بگیرد
بنابر اشهر و اقوی و بعضی گفته اند بی رضای اقا به بندگی نمیتواند
گرفت و اگر غلامی جراحتی کند از دیه یا عمدا مجروح میتواند
او را همان جراحت بکند اگر موجب قصاص باشد و اگر دیت

طلب کند مولا دیت ان جراحت را بدهد و بعضی گفته اند اگر
دیت کمتر از قیمت غلامست دیت را میدهد و اگر مولا ده دیت
ندهد اگر دیت جمیع غلام را قیمت احاطه کرده است و غلام را
ببندگی میگیرد و اگر نه بقدر دیت از او ببندگی میگیرد و اگر
خواهد میگوید غلام را بفروشند و بقدر دیت برمیدارد و باقی
از اقا خواهد بود و اگر کشتن و جراحت کردن بخطا باشد و اقا
مخیرست میان انکه دیت را بدهد یا غلام را بدهد بقدر دیت
و بعضی گفته اند اگر دیت کمتر از قیمت غلام است دیت را میدهد
والا قیمت غلام را میدهد و زیادتی دیت بر او لازم نیست
مقصد ششم اگر یک از اذاد و ازاد را بکشد عمدا اگر ورثه
مقتول اتفاق کنند بر کشتن قاتل طلب دیت نمیتوانند
کرد و اگر ورثه یکی از کشته شدها بدون رضای دیگری بکشد بعضی
گفته اند ورثه مقتول دیگر دیت میتوانند گرفت از مال قاتل
و بعضی گفته اند اینرا حقی نمیماند و مسئله اشکال دارد
مقصد هفتم اگر ازادی دست راست عبد ازاد را
عمدا ببرد بر او اول دست راستش را میبرند و بر او دوم
دست چپش را میبرند و اگر دست چهار مرد را ببرد پس
چپش

چپش را میبرند و بعضی از عامه گفته اند در مرتبه سیم و چهارم دیت
میگیرند و پایش را بعوض دست نمیبرند و در مرتبه پنجم زیادتی
خلاف نیست که دیت میگیرند هشتم اگر غلام مرا ازاد را بترتیب
بکشد یکی بعد از دیگری بعضی گفته اند که مطلقا تعلق بورثه اخر دارد
و مشهور انست که اگر ورثه اول او را ببندگی گرفته باشد
و بعد از دوم را کشته باشد غلام از ورثه دوم خواهد بود والا
از ورثه اول خواهد بود نهم هر جراحتها که بر بنده واقع شود
اگر او را از مقداری دارد نسبتی که ان مقدار بدیت ازاد دارد
همان نسبت بقیمت بنده رعایت میکنند مثل انکه در ازاد اگر
یکدست او را ببرند یک چشم او را کور کنند یا یکپای او را ببرند نصف
دیت ازاد در هر یک باید داد اگر یکی از این جنایتها بر بنده وارد
شود نصف قیمت باید داد و اگر جراحت و خیانتی باشد که در ازاد
دیتی وارد نشده باشد در بنده ملاحظه میکنند که اگر این قیمت را نداشته
باشد قیمتش چندست و با این عیب قیمتش چندست ان تفاوت
ارش جنایت اوست در انجا ازاد را قیاس بنده میکنند یعنی
فرض میکنند که این ازاد بنده بود چندی ارزید و با این جنایت
چند از قیمتش کم میشد ان نسبت را با دیت ملاحظه میکنند

و میکرند مثل انکه اگر بنده‌ای بود و بسبب این جنایت نصف قیمتش
کم میشد نصف دیت آزاد را میگیرد و هشتم اگر اعضای بنده را
جنایتی کند مساوی تمام قیمت او باشد مثل انکه دو دست او را یا دو
پای او را یا ذکر او را یا بیضه هر یک از اینها را آزاد مساوی تمام
دیت است و در بنده‌ای مساوی تمام قیمت در اینصورت اقوی آنست
میان انکه غلام را ببهد و تمام قیمت بگیرد یا غلام را نگاه دارد
و هیچ نگیرد و بعضی گفته‌اند که اگر اول غلام را غصب کند و آخر
چنین کاری بکند در اینصورت امام غلام را میگیرد و هم قیمتش را
و در هر صورت اگر جنایت مستوعب قیمت را هر کس بکند
مثل انکه یکدستش را یک کس ببرد و دیگری دست دیگرش را ببرد
اکثر گفته‌اند اقوا غلام را ببهد و میدهد و از هر یکی نصف
قیمت میگیرد شرط دوم در قصاص آنست که قاتل و مقتول
در دین مساوی باشند و در این باب چند مطلب است اول آنکه مسلمان را
بعوض کافر نمیکشند خواه کافر جزیه دهد یا در امان باشد یا حربی باشد
و اگر جزیه داده که از یهود و نصاری یا مجوس باشد حاکم شرع
او را تعزیر میکند و دیت ذمی میدهد چنانچه مذکور خواهد شد ان شاء الله تعالی
و اگر عادت کرده باشد بکشتن ایشان و مکرر کند میان علما خلافست
بعض

بعض گفته‌اند که او را میکشند بقصاص بعد از انکه وارثش کافر تفاوت
دیت مسلمان و ذمی را بوارث مسلمان بدهند و بعض گفته‌اند که
او را میکشند بقصاص بعد از انکه وارثش کافر تفاوت دیت مسلمان
بدهند و بعض گفته‌اند که امام او را بعد میکشد که فساد در زمین میکند
نه بقصاص و تفاوت دیت نمیگیرد و بعض گفته‌اند مطلقا او را نمیکشند
بلکه تعزیر میکنند و دیت ذمی را میگیرند و مرد ذمی را بعوض مرد
ذمی و زن ذمیه میکشند اگر مقتول زن باشد نصف دیت ذمی
را بورثه زن میدهند و قاتل و زن ذمیه را بعوض مرد ذمی میکشند
و اگر بعوض مرد کشند چیزی بورثه زن نمیدهند چنانچه در مسلمان
گذشت دویم اگر کافر ذمی مسلمانی را بکشد عمدا اشهر آنست
که او را و مالش را از ایشان بورثه مقتول میدهند اگر خواهند او را
میکشند بخصوصت امام و اگر خواهند بر بنده‌گی میگیرند و فرزندان
نابالغ او را نیز بر بنده‌گی میگیرند و بعض گفته‌اند فرزندان را بر بنده‌گی
نمیتوانند گرفت و خالی از قوتی نیست و بعض گفته‌اند اگر او را
بر بنده‌گی بگیرند مالش از ایشان خواهد بود و اگر او را بکشند
مالش را نمیگیرند و اول روایت معتبر که در این باب وارد شده
که او را و مالش را بورثه مقتول میدهند اگر خواهند او را میکشند

و اگر خواهند بنده‌گی خود میگیرند و فرزندان در حدیث ذکر نشده
و اگر بعد از کشتن مسلمان شود او را نمیتوانند کشت و اسلام مانع قتل
او نمیشود و یا او را میکشند یا دیت از او میگیرند و متعرض اموال و اولاد
او نمیشوند اما او را بر بنده‌گی نمیتوان گرفت و اگر بعد از انکه او را
بر بنده‌گی گرفتند مسلمان شود بنده‌گی از او برطرف نمیشود و اینها همه
در صورتیست که مسلمان را بعمد کشته باشند و اگر بخطا کشته باشد
شیخ طوسی گفته است که اگر مالی دارد دیت را از مال او میگیرند
و اگر مالی ندارد امام ۴ دیت را از بیت المال میدهد زیرا که
ایشان بمنزله بندگان امامند و جزیه بلام میدهد و شیخ مفید
رضی الله عنه گفته است که دیت خطا را از عاقله او میگیرند
و ابن ادریس گفته است دیت را مطلقا امام ۴ میدهد خواه
مال داشته باشد و خواه نه سیم در شبه عمد ظاهر اینست
که دیت را از مال ذمی بگیرند چهارم اگر کافر دیگر را
بکشد و مسلمان شود او را بعوض نمیکشند و اگر کشته شده از ذمه
باشد دیت را میدهد پنجم اگر ولد الزنا را مسلمان حلال زاده
بکشد مشهور آنست اگر پیش از بالغ شدن ولد الزنا باشد او را
بعوض نمیکشند و ظاهر کلام ایشان آنست که دیت هم ندارد
و اگر

و اگر بعد از بلوغ ولد الزنا اظهار اسلام او را بکشند مشهور آنست
که او را بعوض میکشند و بعض گفته‌اند حکم کافر دارد و حلال زاده را
بعوض نمیکشند اگر کافر مسلمانی را اگر مرتد شده باشد گفته‌اند او را بعوض
میکشند و اگر مسلمانی مرتدی را بکشد قصاص نمیکنند اجماعا و در دیت
خلافست و مشهور آنست که دیت هم ندارد و اگر مرتد ذمی را بکشد
خلافست که آیا او را بعوض میکشند یا نه و مشهور آنست که ندارد ششم
اگر کسی را که قصاص بر او واجب شده باشد غیر وارث مقتول
بدون اذن او بکشد مشهور آنست که او را بعوض میتوان کشت
و اگر کسی که بر او قتل واجب شده باشد بسبب زنا یا لواط و غیر امام ع
یا حاکم شرع او را بکشد نامشروع کرده است اما بر او قصاص و دیت
نیست شرط سیم در قصاص آنست که قاتل پدر مقتول
نباشد و در آن چند مسئله است اول انکه اگر شخص فرزند خود را بکشد
پدر را بعوض فرزند نمیکشند اگرچند بعمد کشته باشد بلکه واجبست که
اگر عمد کشته باشد کفاره قتل عمد بدهد و دیت با یه و ورثه و حاکم
شرع او را تعزیر میکند و اگر بخطا کشته باشد کفاره خطا و دیت بدهد
و گفته‌اند جد اب را نیز بعوض فرزند نمیکشند و فرقی نیست
میان انکه مقتول پسر باشد یا دختر و فرزند را بعوض پدر میکشند

ده در ولا بعوض فرزند و فرزند ولا بعوض مادر میکشند و اجداد و جدات
مادری و جدات پدری ولا بعوض فرزند زاده و فرزند زاده ولا بعوض
ایشان میکشند و سایر خویشان ولا بعوض یکدیگر میکشند دویم هرگاه
پدر کسی زن خود را که مادران فرزند باشد بکشد ایا فرزند طلب قصاص
مادر از پدر میتواند کرد خلافست و مشهور میان علما آنست که
نمیتواند کرد و دیت میتواند گرفت و بعضی از علی گفته اند قصاص
میتوانند کرد سیم هرگاه فرزند بیعادت بقصد باشند یکی مادر را
بکشد و دیگری پدر را فرزندی که مادر را کشته است میتواند پدرش را
بکشد و پدر کش نیز مادر کش را میتواند کشت و اگر نزاع شود میان
ایشان که هر یک خواهند بیشتر بکشند حاکم شرع قرعه میزند بهم
هر یک که بیرون اید دیگری را میکشد بعد ازان ورثه مقتول اولا
میکشند شروط چهارم در قصاص آنست که قاتل کامل العقل
باشد و دلان چند مسئله است اول اگر دیوانه عاقلی یا دیوانه را بکشد
اولیا بعوض نمیکشند بلکه دیت از عاقله او میگیرند و اگر در حالت
عقل بکشد و بعد ازان دیوانه شود اولیا میکشند دویم اگر طفل
نابالغ کسی را بکشد خواه متقول بالغ باشد و خواه کودک اولیا
بعوض نمیکشند بلکه دیت از عاقله او میگیرند و بعضی گفته اند
اگر طفل

اگر طفل ده سالش تمام باشد اولیا قصاص میکنند و بعضی گفته اند
اگر قامتش پنج شبر باشد اولیا قصاص میکنند و این هر قول میان متاخرین
مشهور است سیم اگر بالغی طفل نابالغی را بکشد مشهور میان علما
آنست که اولیا بعوض میتوانند کشت و ابو الصلاح قایل شده است که اولیا
نمیکشند و دیت از و میگیرند چهارم اگر کاه عاقل دیوانه را بکشد
و اگر دیوانه قصد او کرده و او را از خود دفع کرده و دیوانه کشته شد
خونش هدر است و قصاص لازم نمیشود و در دیت و در روایت معتبر
وارد شده است که در اینصورت دیت را از بیت المال میدهند و اگر
بی سبب او را کشته اگر بعد کشته یا شبیه عمد اولیا نمیکشند و دیت
از مال او میگیرند و اگر بخطا کشته است دیت بر عاقله اوست پنجم
اگر مستبصر که عقلش زایل شده باشد کسی را بکشد بنحوی که اگر
مست نمی بود مستحق قصاص میشد خلافست اگر گفته اند
که قصاص میتوانکرد و بعضی گفته اند میکنند و اگر کسی بنادانی
مسکری خورده باشد و مست شده باشد یا دوایی که باعث بیهوشی
او شده باشد یا داده باشند و بنادانی خورده باشد یا بجر شراب در
کویش ریخته باشند در اینصورت ظاهر آنست که قصاص نباشد
ششم اگر کسی در خواب کسی را بکشد بر او قصاص نیست

و دیت در مال اوست و بعضی گفته اند دیت بر عاقله اوست هفتم
مشهور میان علمای متاخرین آنست که کور حکم بنادار در قتل عمد
و خطا و جمعی از علما قایل شده اند که عمد کور نیز حکم خطا دارد و در بعضی
روایات نیز وارد شده است که دیت از عاقله او میگیرند در سه سال
و اگر عاقله نداشته باشد دیت را از مال او میگیرند در سه سال و در روایت
دیگر وارد شده است که از مال او میگیرند و اگر نداشته باشد امام ع
میدهد یعنی از بیت المال شروط پنجم در قصاص آنست
که خونش بسبب شرع محفوظ باشد و قتل بر او واجب نشده باشد
پس اگر مسلمی مرتدی را بکشد یا زانی محصنی را که زنا او ثابت شده باشد
و مستحق قتل شده باشد در بعوض نمیکشند و همچنین قصاص نمیتواند
بدار کسی که قصاص بر او لازم شده در حد اعتراف و او را قصاص کشته
و بسبب ان بمیرد مثل انکه دست کسی را ببرید دست او را بعوض
ببرند و اگر چند سحر کردن خون قطع نشود تا او مرده یا انکه صد زنا
یا غیر ان بر او زدند و او مرد در اینها قصاص نمیباشد فصل پنجم
در بیان دعوی قتل است و انچه قتل بان ثابت میشود و دلان چند
مقصد است مقصد اول در بیان مدعی و کیفیت دعوی است
شرط است در مدعی که بالغ و عاقل و رشیده باشد در وقت دعوی

دنکه

و انکه دعوی بر کسی کند که صدور فعل از و ممکن باشد پس اگر دعوی
بر کسی کند که معلوم باشد که در وقت کشته شدن مقتول در ان محل
نبوده دعوی او را نمیشنوند و همچنین اگر دعوی کند اجتماع جماعتی را
بر قتل یک کس که اجتماع ایشان بر ان امر ممکن نباشد نمیشنوند
مثل انکه گوید که جمیع اهل شهر جمع شدند و او را کشتند و اگر از این
دعوی برگردد و بگوید ده نفر جمع شدند و او را کشتند مشهور
آنست که میشنوند و بعضی شرط میدانند که مدعی باید دعوی محصل
و محرر باشد پس اگر دعوی کند که میدانم فلان شخص پدر مرا کشته است
و نمیدانم بعد کشته است یا شبیه عمد یا بخطا نمیشنوند دعوی او را و بعضی
گفته اند میشنوند و دیت میگیرد اگر چنین ثابت شود و اگر گوید
میدانم که او بعد کشته است اما نمیدانم شریکی داشته است یا نه بعضی
گفته اند نمیشنوند و بعضی گفته اند بعد از ثبوت امر بصلح میکنند
بر مقداری از دیت و باچنین خلافست در انکه اگر دعوی کند که
یکی از این ده نفر پدر مرا کشته اند یا یکی از این ده نفر کشته اند و
گفته اند دعوایش باطل است و بعضی گفته اند میشنوند و میتواند
هر یک را قسم داد و اگر گواه بگذراند که گواهان نیز چنین مجمل گواهی
بدهند میشنوند برای انکه اگر بثبوت برسد لوث ثابت میشود

برادر اریک و اگر برگردد دعوای او مسموع نیست بخصوص بگفته قسامه
خواهد بود چنانچه انشاء الله تعالی مذکور خواهد شد و شرط دیگر نیست
که دعوای او مشتمل بر تناقض نباشد مثل انکه اولا دعوی کند که زید
بتنهایی پدر مرا کشته است پس دعوی کند که عمر بتنهایی یا او اگر گفته است
که دعوای اول و دویم هیچیک را نکشته اند و بعض گفته اند اگر دویم
تصدیق او کند و بگوید من کشته ام میشنوند اگر اول تصدیق کند
و او برگردد به دعوای اول بعض گفته اند میشنوند و اگر هر دو را اقرار کند
بعض گفته اند که اریک را که او تصدیق کند بدو لازم میشود و
بعض احتمال داده اند که قصاص از هر دو ساقط شود و بر او
نصف دیت لازم شود و اگر دعوای عمد کند و بعد ازان برگردد
و بگوید شبه عمد بوده یا خطا بود مشهور انست که مسموع است
و باید اثبات کند مقصد دویم در انچه دعوای قتل بان ثابت
میشود و ان سه چیز است اول اقرار قاتل بانکه کشته است او را و اکثر
علما را اعتقاد انست که یکمرتبه کافیست و بعض گفته اند بدو مرتبه
ثابت میشود و شرط است که اقرار کند تا بالغ و عاقل و مختار
و آزاد باشد پس اگر طفل نابالغ یا دیوانه اقرار کند اعتبار ندارد
و اگر کسی بخواب و شکنجه اقرار کند اعتبار ندارد و چون حق را قا

بار تعلق

یا تصدیق کند ثابت میشود و اگر او را اقرار کند بچیزی که موجب
قصاص است در حق بند اعتبار ندارد و اگر اقرار کند بامری که موجب
دیت باشد میشنوند اگرچند بند اقرار نکند و تعلق میگیرد بر قبر بنا
موافق مشهور و اگر سفیه که اموال خود را ضایع کند یا کسی که
قرض بسیار بهمرسیده باشد که زیاده از اموالش باشد و حاکم شرع
او را منع کرده باشد از تصرف در اموالش اگر اقرار بقصاص کند
ثابت میشود و اگر اقرار کند بموجب دیت اگر گفته اند ثابت
میشود اما با قرض خواهان در مفلس شریک نمیشود بلکه بعد از ادای
قرضها اگر مال بهمرسد میدهد و اگر یکی اقرار کند که من او را
بعمد کشتم و دیگری اقرار کند که من او را بخطا کشتم وارث مخیر است
میان هر دو و اگر یکی را اختیار کند دعوای او از دیگری ساقط میشود
و اگر یکی اقرار کند که من او را عمدا کشتم پس دیگری اقرار کند
که من کشتم او نکشته است پس اول از اقرار خود برگردد قصاص
و دیت از هر دو ساقط میشود و امام ع از بیت المال دیت را
میدهد بنا بر مشهور و بعض گفته اند وارث مخیر است اریک را
که اختیار میکند میکشد و دست از دیگری بر میدارد و مستند
مشهور روایتیست که از حضرت صادق ع منقولست که در

خدمت امیر ع سه مرد را بخدمت آنحضرت آوردند که او را در خرابه
دیده بودند که کارد خون آلودی در دست داشته و کشته در ان خرابه
بود که در خون خود دست و پا میزده و حضرت امیر از او پرسید
که چه میکردی گفت یا امیر المومنین من او را نکشتم حضرت فرمود
ببرید او را و بعوض مقتول قصاص کنید در اثنای راه که او را
میبردند که قصاص کنند مرد سیم از جماعت تمام آمد و گفت تعجیل
مکنید و او را بخدمت حضرت برگردانید چون بخدمت حضرت
امیر ع آمدند آن مرد دویم گفت والله یا امیر المومنین او مقتول
را نکشته من کشته ام حضرت بمرد اول گفت چه باعث
شد تو را که اقرار بر جان خود کردی گفت یا امیر المومنین چه میتوانستم
گفت در حالی که این گروه بسیار بر من گواهی میدادند و مرا
با کارد خون آلودی نزدیک کشته یافته بودند که من خون از او
جاری بود و من نزد او ایستاده بودم از ترس کشتگی اقرار
کردم و من مردی قصاب بودم گوسفندی در پهلوی این خرابه
کشتم و مرا بول گرفت و کارد در دست داخل خرابه شدم که بول
کنم ناگاه این کشته را دیدم که در خون خود میطپید که این جماعت
داخل خرابه شدند و مرا بگرفتند حضرت امیر ع فرمود که هر سه را

ببرید

ببرید نزد امام حسن ع و بپرسید که حکم هر سه در باب اینها چیست
چون هر سه را بخدمت امام حسن مجتبی ع بردند و قضیه را عرض
کردند فرمود که بگویید بحضرت امیر که پدر که اگر این مرد یک کس را
کشته یک شخص دیگر را زنده کرده است و از کشتن نجات
داده و حق تعالی میفرماید و من احیاها فکانما احیا
الناس جمیعا یعنی هر که زنده کرد انرا نفس را چنانست
که زنده کرده است همه مردم را و دست از هر سه باید داشت و دیت
مقتول را از بیت المال باید داد چون بحضرت امیر ع عرض کردند تصویب
حکم انحضرت نمود و دیت را از بیت المال داد و دویم گواهست
و خلاف نیست در انکه بدو گواه عادل مرد قصاص ثابت میشود
و بعض گفته اند که بگواهی یک مرد و دو زن عادل نیز ثابت میشود قصاص
و جمعی از علما گفته اند که بشهادت ایشان قصاص ثابت نمیشود
اما دیت لازم میشود هر چند بعد شهادت داده باشند اما فعلی که موجب
دیت باشد مثل قتل شبه عمد یا خطا یا جراحتها که در انها قصاص
نمیباشد و دیت میباشد مانند شکستن استخوان یا جراحتی
که بانسوان رسیده باشد اینها بیک مرد و دو زن دیگر دعادل دقسم
ثابت میشود بنا بر مشهور و در شهادت شهود شرط است که صحیح

شهادت دهند مثل انکه بگویند بشمشیر براو زد و بهمان زدن
مرد یا انکه انقدر زد او لوث بان مرد یا انکه بسبب ان بیمار شد
و بهمان بیمار مرد اگر و را بینصورت قاتل گوید کراست میگوید
که بیمار شد امّا بان بیمار نمرد و بسبب دیگری مرد بعضی گفته اند
قول اول مسموعست باقسم و ایضا شرط است گر اهل گوایان
باید یکدیگر موافق باشند پس اگر یک گواه گوید او لوث را در اول روز کشت
و دیگری گوید در اخر روز یا یکی گوید در خانه کشت و دیگری گوید
که در بازار کشت یا یکی گوید بخنجر کشت دیگری گوید بشمشیر کشت
ثابت نمیشود و خلافست که در اینصورت آیا لوث ثابت میشود
برای قسامه یا نه و اگر یکی شهادت دهد که دیدم که او را کشت
و دیگری گوید که از او اقرار شنیدم که او را کشته ثابت نمیشود کشتن
امّا لوث متحقق میشود اگر یکی گوید که اقرار کرد که او را کشته ام
امّا تصریح بعمد نکرد اصل کشتن ثابت میشود و در نوع کشتن قول
قاتل مسموعست و اگر یکی گوید که او را عمدا کشت و دیگری گوید او را
کشت و بر عمد شهادت نداد مشهور انست که قتل ثابت نمیشود
امّا لوث متحقق میشود و در این باب چند مسئله است اول انکه
اگر هم کس بر هم کس گواهی دهند که فلان شخص را کشته اند پس

ان

ان هم کس بر گوایان شهادت دادند که گوایان او را کشته اند اگر وارث
مقتول تصدیق گواه اول کرد قصاص بر دو مرد ثابت میشود
و اگر تصدیق دو مرد دیگر کرد قصاص از اهل بر طرف میشود و دیه
اگر هم گواه گواهی دهند بر شخص که مقتول را کشته است و هم گواه دیگر
گواهی دهند بر دیگری که او کشته است در این مسئله خلافست
بعضی گفته اند هیچ کس را نمیکشند و از هر یک نصف دیه میگیرند
اگر گواهی بعد یا شبیه عمد دهند و اگر بر خطا گواهی دهند از عاقله
هر یک نصف دیه میگیرند و بعضی گفته اند وارث مخیر است
تصدیق هر یک از گوایان که میکند او را قصاص میکند و دیه
میگیرد و در مسئله اقوال دیگر نیز است و محل اشکال است سیما
اگر گواه عادل شهادت دهند بر مردی که شخصی را کشته است
پس مرد دیگر بیاید و بگوید من کشتم او را و این مرد گوایان
بر او گواهی داده اند بیگناهست و در اینصورت مشهور میان
علما انست که وارث میتواند بگذارد کسی را که بر او گواهی داده اند
و انکه اقرار کرده است نصف دیه بگیرد بعد از ان شخص
گواه را قصاص میکنند و میتواند که او را بگذارد که اقرار کرده است
که من تنها کشتم او را و میتواند وارث مقتول هر گاه بگذارد

امّا باید نصف دیه بدهد بوارث اگر گواه بر او گواهی داده و نمیدهد
چیزی بوارث انکه اقرار کرده است و اگر بدیه راضی شود از هر یک
نصف دیه میگیرد و این مضمون روایت صحیحی است که درین
باب وارد شده است و بعضی قایل شده اند که مخیر است وارث
میان قصاص هر یک که خواهد چه هر دو از انها که قتل بانها
ثابت میشود و قسامه است یعنی قسم چند که مدعیان خون بخورند
و بان ثابت کنند خون او را و حق تعالی احتیاط در خون مسلمان و عدم
جرات فقها بر قتل ایشان در خون اول قسم را بر مدعی اقرار
داده و اگر رد کند بر مدعی علیه بخلاف حکم اموال که اول قسم
متوجه مدعی علیه میشود اگر گواه نباشد و اگر او رد کند مدعی قسم
میخورد و بعضی گفته اند اگر رد کنند و نکول از قسم کند باز ثابت
میشود و امّا قسامه در جایی است که لوث باشد یعنی قرینه باشد
که افاده ظن کند بر صدق قول مدعی که اگر لوث نباشد حکمش سایر
دعواها یکقسم متوجه مدعی علیه میشود و بیکقسم دعوا از او
ساقط میشود و اگر قسم را رد کند مدعی قسم میخورد مثل سایر
دعوی و در این مقام چند بحث است بحث اول در تحقیق لوث و ان
چنانچه لوث گر فقیه ظنی باشد بر انچه مدعی دعوی میکند مثل انکه یک شاهد

شهادت

شهادت بدهد که او کشته است یا جمعی از فساق یا کفار یا زنان یا اطفال
شهادت بدهند در حق ایشان ظن قوی بهم نرسد که او کشته است
یا نه بفهمند که او تازه کشته شده و کسی حربه خون الود دارد و نزدیک او
ایستاده یا نزدیک او میگریزد یا کشته در خانه جماعتی یافت
شود یا انکه کشته در میان قبیله یا قلعه یا قریه کوچکی یا محله یافت
شود و میان ایشان دشمنی ظاهری نباشد در حق ایشان لوث
خواهد بود بنا بر مشهور اگر وارث دعوای خون قتل کند بر ایشان
یا بر بعض از ایشان قسم یاد میتواند کرد برای اثبات دعوای
خود یا انکه از هر ربه بفهمند که مردی حربه حرکت میدهد و بکار میفرماید
و چون نزدیک بیایند کشته را به پندارند این نیز موجب لوث است
یا انکه یک عادل و یا هر عادل شهادت بدهند که یکی از این هر شخص او را
کشته در حق هر یک لوث متحقق است که اگر وارث یکی را
تعیین کند قسم میتواند باو داد و همچنین اگر جماعتی پراکنده شوند
و کشته در میان باشد در وقت مجاور لوث در حق هر یک ثابت است
و اگر کشته متوجه میشود قریه بیایند بهر یک که نزدیک تر است
لوث نسبت بانها ثابت میشود و اگر فاصله شان بهر یک مساوی باشد
نسبت بهر یک لوث ثابت میشود و هر یک شرط عداوت ظاهر که میان

او ویشان نبود باشد و اگر مجروح گردید کرا ضربت زد موجب لوث
نمیشود و بعض از علما بنا بر مشهور گفته اند لوث ثابت و مشهور
آنست که در لوث شرط نیست که اثر جراحت بوده باشد زیرا که مناط آنست
که کشتن بگرفتن یا فشردن خصیه و امثال اینها نبوده باشد و اگر کشته را
در خانه بیابند و در آنخانه غلام مربوده باشد لوث نسبت بغلام ثابت
میشود خواه غلام مقتول باشد و خواه غلام دیگر باشد و وارث
باقامه بر عمد میتواند غلام را بکشد یا به بندگی بگیرد اگر
غلام دیگر باشد و اگر غلام مقتول باشد نیز فایده در بعض صور
ظاهر میشود اگر لوث نسبت باهل خانه ثابت شود و یکی از انها
ثابت کند که در وقت کشته شدن او در آنخانه نبوده لوث
از وی ساقط میشود و اگر ثابت نتواند کرد بقسم از او رفع میشود

قامه

بحث دویم در عدد قسامه است و خلافی نیست در آنکه در
عمد خواه قتل عمد پنجاه قسم است و در شبه عمد و خطا خلافست
بعض گفته اند در انها نیز پنجاه قسم است و بعض گفته اند پنجاه
قسم است و این قول بحسب دلیل قوی تر است و اول را احوط
دانسته و قامه چنانچه در کشتن میباشد در جراحت نیز میباشد
مثل انکه دست کسی را بریده اند و لوث نسبت بکسی حاصل است

و گواه نیست و مجروح دعوی میکند بر انکه لوث بر او ثابت شده
بقسم میتواند ثابت کرد اما در عدد قسم در اینجا نیز خلافست
بعض گفته اند بر عضو کردیت او بر ابر دیت آدمی باشد همکنی
مانند قتل است که مطلقا پنجاه قسم است بنا بر یکقول و بنا بر قول
دیگر در عمد پنجاه است و در شبه عمد و خطا پنجاه است و پنج و پانچه کمتر باشد
باین نسبت کم میشود پس اگر عضوی را دعوی کند که عمدا بریده
و دیت او مثل دیت آدمی باشد مثل انکه زبان او را بریده یا پنبر
او را یا دست او را بریده پنجاه قسم میشود و اگر دعوی
میکند که یکدست او را بریده و یا یک چشم او را کور کرده
که دیتش نصف دیت آدمی است پنجاه و پنج قسم خواهد
بود و اکثر علما گفته اند که در اعضا اگر مثل دیت آدمی باشد مطلقا
شصت قسم است و اگر کمتر باشد بهمین نسبت کم میشود چنانچه
اگر یکدست او را بریده باشد سه قسم خواهد بود و این قول اقوی و احوط است

بحث سیم در بیان کیفیت قسامه است و حکمش آنست
که هرگاه قرینه لوث باشد و بر خصوص شخص دعوی کند وارث گوید
فلان فلان شخص پدر مرا کشته است و من علم دارم باین و قسم

قسم

یاد میکنم بر این از خویشان و قبیله خود بعدد قسامه جمع میکند
و هر یک قسم یاد میکنند که فلان شخص فلان مقتول را بعمد کشته است
و اگر عمد دعوی کند پنجاه کس مرد آیند خواه وارث خود باشند و داخل
مدعیان باشند و خواه نباشند و اگر پنجاه نفر نباشند یا باشند
و بعض قبول قسم نکنند قسم را بر ایشان مکرر میکنند تا پنجاه
تمام شود مثل انکه اگر پنجاه و پنج نفر باشند هر یک دو قسم
یاد میکنند و اگر ده نفر باشند هر یک پنج قسم یاد میکنند
و در دعوای قتل خطا پنجاه و پنج نفر قسم یاد میکنند بنا بر
قول اقوی و در اعضا بنا بر قول اقوی شش نفر و اگر سه نفر باشند
هر یک هم قسم یاد میکنند و اگر بغیر مدعی انچنس نباشد همه
قسمها را او یاد میکند و اگر اکثر در قسم واقع شود دور ساقط
گردد باید تمام کنند و مشهور آنست که شرط است در قسامه که اگر
کسی بعضی از قسم کشنده را و کشته شده را با نسبت آن
بخود گرفته باشد و ذکر کند که بنهایی کشته است یا شریکی
داشته است و انگه بعمد کشته است یا بشبه عمد یا بخطا و هرگاه
مدعی و خویشان و قبیله او از عدد که باید از قسم یاد نکنند
مدعی میتواند رد کند قسم را بر منکر که او و قبیله و عشیره او

مجموع پنجاه سوگند یاد کنند که او را نکشته اند و اگر قبیله و عشیره
یاد نکنند منکر بتنهایی پنجاه سوگند یاد کند و اگر خود نکول نماید قسم
یاد نکنند و عشیره و خویش تا پنجاه سوگند یاد کنند بعض گفته اند
کافی است برای رفع دعوی و بعض گفته اند تا خود سوگند یاد نکنند
اگرچه یک سوگند باشد رفع دعوی نمیشود و اگر مطلقا پنجاه قسم یاد
عدوی که باید یاد کرد منکر و اقارب او یاد نکنند مشهور آنست
که دعوای قتل بر ایشان ثابت میشود و بعض گفته اند میتواند
منکر رد کند قسم را بر مدعی پس اگر مدعی قسم یاد نکند دعوای
باطل میشود و اگر یکقسم یاد کند دعوی ثابت میشود و اگر کافر
دعوی قتل بر مسلمی داشته باشد که کافر را کشته باشد و باید دیت
بدهد خلافست که آیا بقسامه ثابت میتواند کرد و بعض گفته اند
یا نه و اول اشهر است و اگر کشتن غلام خود را بقسامه ثابت میتواند
و بعض گفته اند در اینجا یکقسم کافی است و این قول ضعیف است فصل
ششم در سایر احکام و توابع قسامه است و در آن چند
مطلب است اول هرگاه انها که دعوی قتل بر ایشان میکنند زیاده
از یک کس نباشد مثل انکه وارث میگوید که فلان و فلان مرا پدر را
کشته اند اگر مدعی سوگند یاد کند یک پنجاه قسم در عمد کافی است و اگر

قسم را باز نهاد رکنند و دو قوست بعضی گفته اند پنجاه قسم را باز نهاد قسمت
میکنند و اکثر علما گفته اند که از یک پنجاه سوگند یاد میکنند دوم
از مکان دو کس دعوای قتل کنند و در یکی لوث باشد و بر دیگری لوث نباشد
برای انکه لوث بر او ثابت است پنجاه قسم یاد میکنند و به نسبت شرکت
بر قتل او ثابت میشود پس اگر دعوای عمد کرده باشد و قسم یاد کند
و خواهد او را بکشد باید که نصف دیت او را بدهد و او را بکشد
و دیگری که لوث در او نیست یک سوگند یاد میتواند داد و اگر
او رد کند یک سوگند یاد میکنند و قتل بر او نیز بقدر شرکت ثابت
میشود سیم از مکان وارث خون متعدد باشند مثل انکه مقتول
دو پسر داشته باشد و لوث متحقق باشد مجموع دو پسر با سایر اقارب
مقتول پنجاه قسم یاد میکنند و در عمد و اگر یکی از دو پسر غایب باشد
یا نابالغ باشد وارث حاضر بالغ اختیار دارد اگر منتظر امد صبر میکند
تا دیگری حاضر یا بالغ شود و اگر نیامد خود با اقارب پنجاه قسم یاد
میکنند و بقدر حصه او ثابت میشود و چون غایب حاضر شود
یا طفل بالغ شود بقدر حصه خود پست و پنج سوگند در عمد یا پنجاه
گرد چهارم از مکان لوث بر کشتن شخص متحقق باشد و دو پسر
مقتول داشته باشد و یکی گوید که آن شخص کشته است که لوث در او متحقق است
و دیگری

و دیگری گوید که او نکشته است خلافت که آیا لوث برطرف میشود یا باقیست
و بنا بر مشهور که لوث برطرف نمیشود پس اول پنجاه قسم یاد میکنند و نصف دیت را
میگیرد پنجم از مکان وارث خون بمیرد او در قسامه قایم مقام او شش شصم
خلافت که متهم بقتل را پیش از ثابت شدن آیا حبس میکنند یا نه بعضی گفته اند
شش روز حبس میکنند اگر مدعی ثابت نکرد او را رها میکنند و بر این مضمون
روایتی هست و بعضی گفته اند تا ثابت نشود حبس میکنند و بعضی گفته اند
اگر حاکم شرع را ظن بهم رسیده است که او قاتل است او را شش روز حبس میکنند
والا فلا و قول نادری هست که اگر مدعی عذر کند که گواه دارم و حاضر نیست
تا مدت ل حبس میکنند و این قول ضعیف است هفتم از مکان کشته در میان
ابنیه مردم بیابان مانند یا بازار که کثرت بسیار در آن باشد و از همه صنف
مردمی جمع شوند یا بر سر پل یا جسر یا در مسجد جامع یا در بیابانی که نزدیک
قریه و شهر نباشد و در اینجا لوث نمیباشد و دیت از مال قاتل
متهمان میدهد فصل هفتم در کیفیت استیفای قصاص است و در آن
چند مقصد اول شرایط مستوفی قصاص است که در قتل عمد قصاص لازم میشود
پس اگر وارث خون و قاتل هر دو راضی بدیت شوند و صلح کنند بر مال قصاص
ساقط میشود و آنچه صلح کرده اند لازم میشود و اگر وارث طلب کند و قاتل
راضی نباشد و گوید مرا بعوض نکش او را جبر نمیتواند کرد بدیت و اگر قاتل

گوید دیت میدهم تا وارث راضی شود قصاص ساقط نمیشود و بعضی از علما
گفته اند در عمد یکی از قصاص یا دیت لازم میشود و در آن خون اختیار دارد
اگر خواهد قصاص میکند و اگر خواهد دیت میگیرد و قاتل را اختیار نیست دویم
در بیان وارث قصاص و دیت است بدانکه خلافی نیست میان علما کرزن و
از دیت میراث میبرند و در شش یک ورثه چهار قول است اول انکه هر کس میراث
مال میبرد میراث از دیت میبرد و اختیار قصاص دارد دویم آنکه مخصوص
عصبه است یعنی خویشان پدری و برادران و خواهران مادری تنها نه اختیار
قصاص و نه از دیت میراث میبرند و همچنین خالو و خاله و عمو و
مادری از قصاص و دیت میراث نمیبرند و بعضی حکم محروم بودن را
مخصوص برادران و خواهران مادری دانسته اند و در این اقارب
مادری جاری نکرده اند زیرا که روایات در خصوص ایشان وارد شده است
و این قول خالی از قوتی نیست سیم آنکه زنان را مطلقا اختیار بر
قصاص کردن و عفو کردن نیست و اختیار با بردانست و اگر بدیت
قرار دهند ایشان میراث میبرند مقصد سیم در حکم وحدت و تعدد
وارث است اگر وارث خون یک کس باشد خلافت که آیا بدون رخصت
امام ع یا حاکم شرع قصاص میتواند کرد یا نه بعضی گفته اند موقوف بر رخصت
نیست و بعضی گفته اند بدون رخصت حاکم شرع قصاص میتواند کرد و بعضی گفته اند

بدون اذن حاکم شرع جایز نیست قصاص کردن و اگر بکند حاکم شرع
او را تعزیر میکند و چیزی بر او لازم نمیشود و بعضی گفته اند تعزیر بر او لازم
نمیشود و بر هر تقدیر در باب قصاص در اعضا تاکید در رخصت حاکم
شرع زیاده از قصاص نفس است و این خلاف اکثر فقها در وارث
واحد ذکر کرده اند اما ظاهر آنست که در متعدد نیز همین خلاف جاری است
و دلایل مشترکست و اگر وارث خون متعدد باشند دو قوست بعضی
گفته اند که هر یک را جایز است استیفای قصاص کردن بعد از ثبوت
و صنامس است حصه باقی ورثه را اگر قدر حصه هر یک را از دیت بدهد
و قول دیگر آنست که جایز نیست احدی را بدون اذن دیگران
قصاص کردن بلکه اگر هر اتفاق بر قصاص کنند باید که هر شمشیر را
بگیرند و بر کردن او بزنند یا آنکه یک شخص بیکانه را یا یکی از خود را
وکیل کنند که او را بکشد پس اگر یکی از ورثه بدون اذن دیگران قاتل را
بکشد تا مشروع کرده است و در حکم او دو قوست اول انکه بد کرده است
اما قصاص نمیتواند کرد او را بلکه سایر ورثه حصه خود را از دیت
از آن وارث میگیرند و بعضی گفته اند از ترکه قاتل که مقتول شده
میگیرند و ورثه آن وارث که قاتل را کشته میگیرند و اکثر گفته اند
میان این هر شق مخیرند دویم آنست که او را ورثه قاتل که مقتول

ثانی است بقصاص او میتواند کشت و باید دیت مقتول اول را
بورثه مقتول ثالث و سایر ورثه مقتول اول بدهند از ترکه مقتول
ثانی که قاتل اوست مقصد پنجم در بیان حکم وارث طفل غایب است
اگر وارث خون متعدد باشند مثل انکه مقتول چند پسر دارد و بعض حاضر
و بعض غایب مشهور است که وارث حاضر میتواند استیفای قصاص
بکند مشروط انکه حصه غایب را از دیت ضامن شود و بعض گفته اند انتظار
میکشند که طفل بالغ شود و دیوانه عاقل شود و بعض گفته اند در این مدت
قاتل را حبس میکنند و اگر وارث پدر یا جد پدری که مریض و یا
غفلت داشته باشد بعض گفته اند او نمیتواند استیفاء قصاص بکند
و بعض گفته اند صلح بر دیت نیز اگر مصلحت داند میکند و اگر بالغ عاقل
در میان ورثه باشد بعض گفته اند میتواند قصاص کرد یا ضامن شود ان
حصه طفل یا دیوانه را از دیت و مسئله در غایت اشکالست
مقصد ششم اگر کل وارث متعدد باشند و بعض اراده قصاص
نمایند و بعض اراده دیت کردند کنند و قاتل بدیت راضی شود حق با عمل
دیت را صلح کنند با میان علما خلافست اکثر گفته اند که آنها که
بدیت راضی شده اند قصاص میتوانند کرد و باید کرد قدر حصه آنها
که صلح کرده اند از دیت بدهند و بعض گفته اند که درین صورت
قصاص

قصاص نمیتوان کرد و باید که بدین صورت راضی شوند و بر این مضمون
احادیث صحیحه دلالت کرده است و احوط است و لیکن اول اشهر است و اگر
عفو کنند بعض از ورثه و بعض عفو نکنند و طلب قصاص کنند مشهور
میان علما آنست که قصاص میتوانند کرد اما باید که حصه آنها که عفو
کرده اند از دیت بورثه قاتل بدهند و اگر شخص عمدا کشته شود و قرض
بسیار داشته باشد مشهور آنست که ورثه مخیر اند اگر خواهند قصاص
میکنند و اگر خواهند بخشند و اگر خواهند دیت میگیرند اگر قاتل راضی
نشود بدادن دیت و اگر دیت گیرند انرا صرف قرضهای مقتول میکنند
و بعض گفته اند اگر قاتل دیت دهد حرص باید ورثه قبول کنند و او را
قصاص نکنند مگر انکه ضامن شوند بقدر دیت از قرض مقتول را
مقصد هفتم در بیان حکم تعدد مقتولست اگر یک شخص
چندین کس را بیک دفعه بکشد ورثه جمیع مقتولین صاحب
حق خواهند بود و اگر اتفاق کنند و الا یکمرتبه استیفا کنند حق خود را
الا که قرعه خواهند بود و اگر یکی از ایشان بقرعه را بر پیش دست
او را بکشند استیفا کرده خواهد بود و در حق دیگران خلافست
بعض گفته اند از برای هر یک از آنها یک دیت از مال او میگیرند
و بعض گفته اند حق شان ساقط میشود و قول اول مشهورتر است

مقصد هشتم خلافست که آیا میتوانند بعض طلب قصاص کنند و
بعض طلب دیت و اگر چند کس را بتعاقب کشته شود یکی بعد از دیگری وارث
هر یک را میرسد که طلب قصاص بکنند و خلافست که آیا سابق را تقدم
است یا نه بر تقدیر اگر یکی سبقت کند و او را بکشد بدون رضای دیگران
حکمش آنست که در شق سابق مذکور شد و همان خلافها در آن جاریست
و مشهور آنست که دیگران بر هر یک تمام دیت را میگیرند مقصد نهم
در آداب استیفاء قصاص است علی گفته اند که سنت است که امام یا حاکم
شرع دو گواه عادل که مسایل قصاص را دانند حاضر کرداند از هنگام
استیفاء قصاص میکنند و باید که اگر قصاص در اعضا باشد آلتی که
بآن قصاص میکنند بر هنه نموده باشند و در قصاص نفس نیز گفته اند
باید آلت مسموم نباشد اگر باعث آن شود که باد کند یا ازهم بپاشد
و او را غسل نتوان داد یا کفن نتوان کرد و آلتی که بآن قصاص میکنند تیز
باشد و کند نباشد که تعذیب زیادتی باو نرسد هر چند قاتل بالت کند او را
کشته باشد و بعض در این صورت تجویز آلت کند کرده اند اما باید کند تر از
حربه قاتل نباشد و اول احوط است و مشهور آنست که در قصاص قتل باید
که شمشیر او را کردن بزنند هر چند او بنحو دیگر کشته باشد مثل انکه غرق کرده
باشد او را میباید که با شمشیر بکشند یا بضرب سنگ یا چوب کشته باشند و بعض گفته اند
همان

بهمان طریق که او کشته است او را میتوان کشت مگر انکه بنحو حرام کشته باشد
مثل انکه از بسیاری لواط او را کشته باشد یا بجادو او را کشته باشد یا شراب بحلق
او ریخته باشد تا او مرده باشد که در این صورتها اکتفا بکردن زدن میکنند اکثر
گفته اند که امام یا شخص را تعیین کند برای حد زدن و قصاص کردن
از بیت المال او را وظیفه بدهد و اگر بیت المال نباشد بعض گفته اند اجرت
او را از قاتل یا جنایت کننده میگیرند و اگر کودک بکذارد یا مزخود را بکشد
یا دست خود را ببرد اکثر گفته اند که جایز است و اگر در قصاص عضو
بدون تقصیر قطع کننده او بمیرد بر او چیزی نیست و اگر زن حامله
مستحق حد یا قتل یا قصاص شده باشد پیش از وضع حمل جایز نیست
بر او اقامت حد یا قصاص کردن برای رعایت فرزند اگرچند حرامزاده
باشد فصل هشتم در بیان احکام متفرقه است و دارای چند مسئله است
اول اگر شخص دست کسی را ببرد پس دیگری را بکند اول او را برای اول
میبرند بعد از آن او را برای دوم میکشند و همچنین اگر اول کشته باشد
کسی را دست دیگر را بریده باشد باز اول دستش را میبرند و آخر
که دستش را میبرند اگر هر دست کسی را بریده و هر دستش را بعوض
میبرند پس جراحت مجروح اول سرایت کرده و بر همان جراحت
مرد او را بعوض میکشند و چیزی بعوض دستها بر بدن باو نمیدهند

بنابر مشهور و در مسئله شانزدهم است دویم هر گاه قاتل عمد بگریزد و
برادر دست نیابند تا بمیرد اکثر علی گفته اند دیت از مال او میگیرند و بعض
گفته اند اگر مال نداشته باشد از خویشان نزدیک او میگیرند پس از خویشان
دورتر و بر این مضمون روایت معتبر وارد شده است بعض گفته اند
مطلقا دیت نمیگیرند روایت معتبر منقول است که مردی را نزد عمر آوردند
آوردند که برادر مرد دیگر را کشته بود عمد او را بدست برادر مقتول داد
که او را بکشد پس برادر زد و گمان کرد که او مرده است پس اولیای
او نجاتش بردند و در او رمق یافتند و معالجه کردند تا باصلاح آمد چون
از خانه بیرون آمد با برادر مقتول او را گرفت و گفت تو قاتل برادر
منی و من ترا میکشم او گفت مرا یکبار کشیر چون او را نزد عمر بردند حکم
کرد که او را بکشند چون بیرونش آوردند میگفت آی مردم مردم این
مرد مرا یکبار کشته است و چون او را بر حضرت امیر المؤمنین علیه السلام گذرانیدند تا
دیر حال او مطلع شد فرمود که برادر تعجیل مکنید تا من بروم نزد عمر
و مسئله را تعلم او کنم چون نزد عمر آمد و فرمود که حکم خدا چنان نیست
که تو گفته گفت پس حکم چیست فرمود که این قاتل باید قصاص
خود را از برادر مقتول کیرد برادر از انچه نسبت با و کرده است پس برادر
مقتول او را بکشد برادر چون این را شنید دست از و برداشت

تا دم

واو را نبخشید برای انکه ترسید که اگر انچه نسبت با و کرده است با و بکنند
کشته شود و بمضمون این روایت اکثر فقهای علی عمل کرده اند و بعضی این
روایت را حمل کرده اند بر انکه وارث او را بغیر طریق شرعی قصاص کرده باشد
چنانچه ظاهر روایت آن است گران قدر چوب بر او زد بود که بگمان خود او را
کشته بود پس اگر شمشیر بر گردن او زده باشد و کار را بیفتاده باشد آن حکم
ندارد و او را میتوان کشت چهارم در روایت معتبر از حضرت
صادق علیه السلام منقول است که اگر شخص مردی را بکشد و مقتول دستش بریده
باشد اگر دستش چنانچه بریده اند که بر خود کرده است یا دستش را کسی بریده و دیت
دست خود را گرفته و اولیای مقتول خواهند او را قصاص کنند باید که دیت
دست بریده خود را بورثه قاتل بدهند و او را قصاص کنند و اگر خواهند
دیت بگیرند باید دیت دست را اسقاط کنند و با قی را بگیرند و اگر دستش
در خباثت بریده نشده و دیت دست خود را نگرفته قاتل را در عوض
میکشند و دیت دست را نمیدهند و اگر دیت میگیرند دیت تمام میگیرند
حضرت فرمود که چنین یافته ام در کتاب حضرت امیر المؤمنین علیه السلام و اکثر علما
باین روایت عمل کرده اند و بعض گفته اند مطلقا دیت دست را نمیگیرند
پنجم در روایت معتبر از حضرت امام محمد باقر علیه السلام منقول است که شخص
انگشتان دست کسی را ببرید و دیگری باقی کف او را ببرید اگر خواهد

گفته اند دست دوم قصاص میشود و بعضی گفته اند مطلقا دیت دست را میگیرد و بعضی گفته اند دست دوم قصاص میشود اگر دیت را نگیرد و بعضی گفته اند دیت را میگیرد اگر نخواهد قصاص کند و بعضی گفته اند مطلقا دیت را میگیرد و بعضی گفته اند مطلقا قصاص میشود

ودیت میکیرند وایضا قصاص نمیباشد در شکستن استخوان پا شکستن
استخوانهای بدن یا بدر کردن استخوان از جای خود زیرا که خطر هست در اکثر
و در بعض مقدار خبایت را کرضبط نمیتواند کرد مانند شکستن استخوان
را نمیتواند ضبط کرد که همان مقدار بشکند و بیشتر نشکند چهارم
خلافست میان علما که آیا پیش از مندمل شدن جراحت مجروح جارح
قصاص میتواند کرد یا نه اکثر گفته اند جایز است و بعض گفته اند که باید صبر
کند تا معلوم شود که او باین بمیرد قصاص نفس لازم میشود و قصاص
عضو ساقط میکردد بچشم گفته اند که قصاص اعضا را تا خیر میکنند
از شدت کرما و سرما با عتدال هوا و قصاص را باین میکنند که انسان نزد باشد
و اکر شخص چشم مردیرا بانکشت در آورد بعض گفته اند که او نیز میتواند
بانکشت چشم او را در آورد و بهتر آنست که با همان سر کجیر بر آورد
کز جز بسیار واقع نشود ششم اکر شخص کوش کسی را ببرد و او
در همان ساعت کوش را بجای خود بچساند و ملتیم شود مشهور آنست
که قصاص ساقط نمیشود و کوش جارح را میتواند برید و خلافست
که آیا میتواند کفت که تا کوش خود را جدا کنی من نمیکذارم کوش مرا ببری
و همچنین اکر بعد از قصاص کوش جارح مجروح کوش خود را بچساند باز
خلافست که آیا جارح نمیتواند بکوید کوش خود را جدا کن کوشی نمی باشد

واما

وایضا خلاف در کوش جارح است اکر بعد از قصاص کوش خود را بچساند
و بر هر حال همین اکثر گفته اند که اکر خطر در جدا کردن کوش چسبانده نباشد
میباید جدا کند برای انکه بعد از جدا کردن حکم میته بهم میرسد و بان نماز
نمیتواند کرد و جمیع احکام مذکوره محل اشکالست هفتم اکر اعور یعنی
کسی که یکچشم دارد یکچشم کسی را که دو چشم داشته باشد کور کند از قصاص
میکنند هر چند بهمین چشم کور میشود و چشمش کور شده بایست که چشم
مردم را کور نکند و اکر برعکس باشد که صحیح العین چشم اعور را کور کند
این یکچشم بجای دو چشم اوست اکر دیت دهد باید دیت دو چشم ابدهد
یعنی دیت تمام انسان و اکر قصاص کند مشهور آن است که یکچشمش را
کور میکنند و دیت یکچشم را نمیکیرد و بعض گفته اند که اکر اختیار قصاص
کند یکچشم را قصاص میکنند و دیت لازم نمیشود و احادیث معتبره بر قول
اول وارد شده است هشتم اکر کسی نور دیده شخص اعور را ضایع کند و حدقه
چشم خود باشد او را قصاص میکنند بهمان نحو که حدقه باقی نماند و نور ش زایل
شود چنانچه در روایت از حضرت صادق علیه السلام منقول است که شخص نزد عمر آمد
و دعوی کرد بر شخص که چشم بر روی او زده کراب از دیده او نزول کرده و دیدایش
بجای خود است اما اینچ نمی بیند ان شخص کفت من دیت چشم را باو میدهم
او قبول نکرد عمر کونه عاجز شود و مرافعه را به نزد حضرت امیر المومنین علیه السلام فرستاد

که میان ایشان حکم نماید که جنایت کننده دیت داد و او راضی نشد تا انکه دو
دیت داد و راضی نشد و کفت میخواهم که قصاص کنم حضرت فرمود که آینه برا
کرم کردند و پنبه بر آنها کذاردند و بر پلک چشمش در هم الحاف چسبانیدند
و آینه را نزدیک آفتاب داشتند و کفتند
کردند او را نظر کند در آینه تا نور دیده اش بر طرف شود حدقه اش بحال
خود ماند و اکثر علما باین مضمون عمل کرده اند نهم قصاص میباشد
در دو ابرو و موی سر و ریش اکر نروید و اکر بروید ارش خواهد بود
چنانچه مذکور خواهد شد انشاء الله و در بریدن ذکر نیز قصاص میباشد
و تفاوتی نیست میان ذکر پیر و جوان و کودک و بالغ و ختنه نکرده
اما ذکر صحیح را که جماع تواند کرد بعوض ذکر عنین که جماع نتواند کرد نمیبرند
بلکه دیت انسان میکیرند و در خصیها نیز قصاص میباشد و در یک
خصیه نیز قصاص میباشد مکر انکه نرسد که خصیه دیکر نیز ضایع شود در اینصورت
دیت میکیرند حکم قصاص عضو صحیح است بعضو معیوب و برعکس کفته اند
که عضو صحیح را بعضوی که خورده دران بهم رسیده باشد قصاص میکنند
مکر چیزی از آن نیفتاده باشد و چیزی که احساس بود مانند بعوض پنبه که احساس
نمیکند میبرند و کوش شنوا را بعوض کوش کر میبرند و اکر بعض از پنبه را ببرید
ملاحظه میکنند که نسبت بجمیع پنبه او چه نسبت دارد و همان قدر را میبرند

مثلا

مثلا انکه پنبه بریده شود نصف پنبه اوست نصف پنبه جارح را میبرند
و همان مقدار نمیبرند زیرا که ممکن است که پنبه مجروح بزرک باشد و اکر
انمقدار را ببرند تمام پنبه جارح بریده شود و اکر بکجانب پنبه را ببرید
باشد از همان جانب قصاص میکنند و این احکام همه در کوش
جاریست و کوش صحیح را بعوض کوش سوراخ کرده میبرند و اکر کوش
دریده را ببرد خلافست بعض گفته اند کوش صحیح را میبرد و دیت
پاره کرده را باو میدهند و بعض گفته اند کوش او را تا انجا که کوش
مجروح صحیح بوده است میبرند و از برای قدر پاره شده ارش میکیرند
دهم در شکستن دندان قصاص نیست بلکه دیت میکیرند خلافی
مشهور و بعض گفته اند که اکر توان بهمان مقدار که شکسته است
بی زیاده و نقصان ببرند قصاص میکنند و اکر دندان کسی را بکنند
چند قسم است اول دندان صحیح اصلی میتواند کند دویم اکر کسی دندان
زیادتی داشته باشد دندان زیادتی او را بعوض میکنند و اکر نداشته
باشد دندان اصلی را بعوض نمیکنند و دیت میکیرند سیم اکر بالغی کر
دندان شیری را انداخته و دندان نو اورده دندان شیر طفلی را بکنند
که هنوز نینداخته مشهور آنست که در انحال قصاص و دیت نیست تا
انتظار میکشند تا دندانهای دیکر بریزد و عوض انها پروین آید اکر ان

دندان نیز درست روید بعضی گفته‌اند چیزی بر او لازم نیست و اگر گفته‌اند
اش لازم است یعنی غلامی کرد این مدت یک دندان نداشته باشد باین غلام
کرد دندان داشته باشد اگر قیمتش تفاوتی داشته باشد آن تفاوت را
از دیت آن طفل حساب میکنند و میگیرند و اگر روئیده سیاه یا دوتا
از سایر دندانها یا کوتاه‌تر او از نهاد این صورتها ارش میگیرند چنانچه
مذکور شود اگر دندانهای دیگر بروید و آن نروید اگر گفته‌اند که رجوع
میکنند باهل خبرت اگر گویند ممکن است بروید انتظار آن مدت میکشند
و بعضی گفته‌اند تا یکسال انتظار میکشند موافق روایتی اگر نروید
اکثر گفته‌اند قصاص میتواند کرد که دندان او را بکنند و بعضی بدیت
قایل شده‌اند و بعضی موافق چند روایت قایل شده‌اند که برای
هر دندان طفل یکمشت سیر مند چهل درم اگر بالغ دندان تازه بالغ
را بکنند که هیچ یکدندان شیر نداشته باشد در اینجا خلاف است که قصاص
میباشد و لیکن اکراهل خبرت و وقوف گویند که این دندان عوضش
خواهد رویید اکثر گفته‌اند تا تاخیر میکنند قصاص و دیت را تا آنکه
بروید یا یاس حاصل شود که نمیروید پس اگر نروید قصاص یا دیت
ثابت است و اگر صحیح و تمام بروید بعضی گفته‌اند نه ارش ثابت میشود
و نه دیت مشهور آنست که ارش میباشد یا نعیر کرده‌اند و بعضی احتمال

داده‌اند

داده‌اند که در اینصورت قصاص ساقط نمیشود زیرا که این عطیه تازه است
که باو خداداده است اگر معیوب بروید ارش عیب را میگیرد و اگر دندان جنایت
کننده بعد از قصاص بروید بار دیگر قصاص نمیکنند بنا بر مشهور
پنجم در قصاص دندان شرط است که مثل او را قصاص کنند پس دندانهای
پیش را بعوض دندانهای آسیا یا دندانهای راست بعوض
دندانهای چاپ چپ و برعکس قصاص نمیکنند فصل دهم در احکام
زیادتی و نقصان عضو جانی و مجنی علیه است اگر کسی که یک انگشت
دست راستش کم باشد دست کسی را ببرد که انگشتش تمام باشد اگر دیت
گیرد دیت دست تمام میگیرد و اگر قصاص کند خلافی نیست در اینکه
باطلب دیت انگشت ناقص میتواند کرد یا نه بعضی گفته‌اند مطلقا میتواند
کرفت و بعضی گفته‌اند نه مطلقا نمیتواند کرفت و بعضی گفته‌اند اگر آن یک
انگشت بسبب خلقت کم بوده یا بافت اسنانی افتاده عوض ندارد
و اگر بقصاص بریده‌اند یا دیت ازا کرفته دیت انگشت را میباید
بدهد و قول اول مشهور تر است مطلب دویم در بیان مقدار
و احکام دیات و انواع قتل است و در آن چند مقصد است مقصد اول
در بیان مقدار دیت قتل است و دانستن که قتل بر سه قسم است عمد و شبه عمد
و خطا اما دیت قتل عمد یا صد شتر است که اگر یک مستند باشند

یعنی پنجاه یا زیاده داشته باشند یا دویست گاو یا دو دیت
حله یمنی که هر حله دو جامه است از بردیمن یا از غیر آن اگر گویند
یا هزار درهم و در قتل عمد قصاص لازم میشود باشرایطی که گفته شد
و اگر بدیت راضی شوند دیت یکی از اینهاست و اگر راضی نشوند مگر
بزیاده از آنها اقدر بدهند که راضی شود و دیت عمد را در عرض
یکسال میدهند و ظاهر کلام بعضی از قدما آن است که هزار حله است که
هر حله جامه است و حله سند معتبری ندارد و مشهور میان علما
آنست که قاتل مخیر است هر یک از اینها را که خواهد میدهد و بعضی
گفته‌اند اگر قاتل از جماعتی است که غالب مال ایشان شتر است مانند
اهل بادیه شتر میدهند و اگر غالب مال ایشان گاو است گاو میدهند
و همچنین در سایر اجناس و مشهور در دیت شبه عمد آنست که
هندانست که سی و سه شتر ماده دو ساله یا در سه سال و سی
و شتر ماده سه ساله یا در چهار و سی چهار شتر پنج یا در شش
آبستن است و ظاهر حدیث آنست که بر همه شتر نر جهانیده باشند
و بعضی گفته‌اند شتر ماده دو ساله و سی شتر ماده سه ساله و چهل
شتر حامله و در سایر دیتها مثل سابق است و این دیت موافق
مشهور و دیت خطا موافق مشهور پنجاه شتر ماده یکساله یا دو ساله

دو ساله

و پنجاه شتر نر دو ساله یا در سه و پنجاه شتر ماده دو ساله یا در سه و سی شتر ماده سه ساله
یا در چهار و بقول دیگر پنجاه و پنج شتر ماده یک ساله و پنجاه و پنج شتر ماده دو ساله
و پنجاه و پنج شتر ماده سه ساله و پنجاه پنج شتر ماده چهار ساله و این دیت در
عرض سه سال داده میشود و خواه دیت قتل باشد و خواه دیت اعضاء در قتل
نیت بر عاقله است چنانچه مذکور خواهد شد انشاء الله تعالی و در سایر دیات از
طلا و نقره و گاو و گوسفند و حله مثل آنست که در عمد مذکور شد اگر کسی را
در ماههای حرام بکشد یعنی ماه ذی القعده و ذی الحجه و محرم رجب
میباید که یک ثلث دیت بر دیت بیفزاید و بدهد از هر جنسی که دهد
و جمعی از فقها قایل شده‌اند که اگر در حرم عمدا بکشند نیز این حکم دارد
و اکثر متاخران گفته‌اند مستند ندارد و غافل شده‌اند در تهذیب
و کلینی هر دو حدیثش مذکور است و اگر احرام در حرم باشد و احرام در ماه حرام
بعضی گفته یکثلث گاه است و بعضی محرمیت قایل شده‌اند که اضافه
باید کرد و دیت اعضا اگر در اشهر حرم یا حرم واقع شود چیزی زیاده
نمیشود و دیت زن در جمیع اجناس مذکوره نصف دیت مرد است
و دیت ولد الزنا اگر اظهار اسلام کند موافق مشهور مثل دیت کافر ذمی است
و بعضی گفته‌اند اصل دیت ندارد و دیت ذمی یعنی یهودی و نصرانی
و مجوسی که جزیه دهند و در امان باشند خلافست اگر گفته‌اند که مقصد دراهم است

و در بعضی از روایات چهار هزار درهم وارد شده است و در بعضی موافق
دیت مسلمان نیز وارد شده است و حمل کرده اند بر کسی که عادت کرده باشد
بکشتن ایشان امام ع میتواند که دیت این نوا غیظ کرده تا رفع جرات
او بشود و بنابر مشهور دیت زن ذمیه چهارصد درهم است و دیت
غلام قیمت اوست مادام که زیاده از قیمت شتر نباشد و اگر زیاده باشد
بدیت آزاد برمیگردد و زیادتی را اعتبار نمیکنند و جراحتهای اعضای
او را نسبت بقیمتش اعتبار میکنند پس اگر جنایتی بر او واقع شود
که در آزاد نصف دیت باشد در او نصف قیمت خواهد بود چنانچه گذشت
مقصد دویم در بیان مقدار درهم و دینار است موافق زمان این
زمان چون موافق مشهور اختیار دادن اجناس مذکوره با قلل و
جارح است و غالب غیر طلا و نقره متعارف نیست که داده شود باید
که مقدار درهم و دینار معلوم شود بدانکه خلافی نیست میان علمای ما که دینار
در جاهلیت و اسلام تفاوت نکرده است و دینار و مثقال شرعی یکی است
و هر یک موافق هشرفی تمام الوزن که هجده چهار دانگ و نیم مثقال
صیرفی است یعنی سه ربع مثقال صیرفی است پس هزار دینار بحساب
این زمان هزار هشرفی تمام عیار است و در زمان سابق چون نقره کمتر
یا طلا ارزان تر بوده یکصد دینار مساوی ده درهم بوده است لهذا هزار درهم

بعوض

بعوض هزار دینار مقرر شده است و درین زمان ارزش برابر بر تفاوت
پیدا شده است و چون بنابر مشهور اختیار با قلل است زیاده از مقدار
ده هزار درهم این نوا جبر نمیتواند کرد اگر چه احوط آنست که دیت دهنده
بحساب طلا بدهد و در درهم موافق آنچه فقیر در رساله اوزان تحقیق
کرده ام موازی شصت و سه دینار فارسی است یعنی سه بیست و سه دینار
موافق عباسی ده دانگی قدیم و موافق زرندانگ و نیم جدید درهم
موافق موازی شصت شش دینار و نه جزو از نوزده جزو دینار خواهد
بود که از سیزده غاز یکی و نیم کمتر باشد پس دیت مرد آزاد که ده هزار
درهم است بزر ده دانگی قدیم شصت و سه تومان است و بزر نه دانگ
و نیم جدید شصت و سه تومان و سه هزار و صد و نوزده دینار
و دیت زن نصف این مبلغ است و دیت اهل ذمه موافق
مشهور که هشتصد درهم است بضرب جدید بپنجتومان و سه هزار
دینار و سی و دو دیات آن در بعضی از بعد ازین مذکور میشود و بر این قیاس است
و باین حساب میتوانند شد. مقصد سیم در اسبابی که موجب دیت
میگردد و آن بر سه نوع است اول آنکه خود سبب شر باشد نه بعد و آن
افراد بسیار دارد اول طبابت کردن و مشهور میان علما است
که اگر طبیب بی وقوف باشد یا معالجه طفل یا دیوانه بدون رخصت

ولی

ولی شرعی او کند یا بغیر طب برخصت او معالجه کند ضامن است که دیت
انفال خود بدهد و اگر طبیب حاذق باشد و برخصت بیمار معالجه کند
و تلف شود و چند قولست یکی آنکه ضامن است مطلقا و میباید دیت
بدهد اگر چند گناه کار نباشد و بعضی گفته اند مطلقا ضامن نیست
و بعضی گفته اند اگر بیشتر ابراء ذمه او کرده است بیمار ضامن نیست
والا ضامن است چنانچه در روایتی از حضرت امیر المومنین علیه السلام
منقولست که هر که طبابت کند باید بداند که برائی بگیرد والا ضامن است
و در حدیث دیگر منقولست که آنحضرت
حکم کرد بضامن بودن خنانی که در وقت ختنه حشفه را بریده بود
و اگر کسی در خواب بر روی کسی بغلطد یا بسبب دیگر کسی را بکشد
یا مجروح کند اکثر گفته اند دیت بر عاقله است و بعضی گفته اند از مال
خود میدهد و اگر مردی در جماع قبل یا دبر زنی را خود یا در فشردن
او در بر گرفتن او عنف بکند که زن بمیرد مشهور آنست که دیت
بر مال او لازم است و اگر مشهور آنست که اگر کسی متاعی بر سر خود
ببرد که بجایی برود و برادر مرخود را دواو لازم بکشد یا جراحت بکند از خود
ضامن است که دیت بدهد و اگر کسی بیرند و بمیرد اگر
صدا بالغرند که غافل نباشد و بیمار و دیوانه نباشد ظن غالب حاصل

خواهد

خواهد بود که از آن صدمه مرده است و بدرک خود مرده است چیزی بر او لازم
نیست و اگر امرد بیمار یا کودک یا دیوانه یا غافل باشد و مقارن اضطراب
بمیرد و مشهور آنست که دیت بر او لازم است و در مال او و بعضی گفته اند
دیت بر عاقله و همچنین است حکم اگر بشمشیر بر کسی حمله کند و او بمیرد
پنجم هرگاه بشمشیر بر کسی حمله و او بگریزد و در گریختن بپای
بالا زنها می بیفتد یا شیری او را بدرد و بعضی گفته اند مرباید دیت
بدهد و بعضی گفته اند اگر کور باشد دیت میدهد والا دیت بر او
نیست و بعضی گفته اند اگر در گریختن بی اختیار باشد بر او دیت
لازم است ششم هرگاه دو کس در دو دین بر یکدیگر بخورند
و هر دو بمیرند وارث هر یک نصف دیت بود دیگری را لازم میشود
و بعضی موافق روایتی کل دیت قایل شده اند و اگر هر دو غلام بود
یکدیگر بخورند و هر دو بمیرند خون هر دو هدر است و اگر یکی بمیرد
نصف دیت او تعلق بر قبه زنده میگیرد و اگر هر دو سوار در خلاف
بر یکدیگر بخورند اگر هر دو با بشان بمیرند نصف دیت هر یک
و نصف قیمت آنش بورثه دیگری لازم است که از مال او بدهند

واگر یکی بمیرد با بیش نصف دیت او و نصف قیمت بیش برد دیگری
لازم است بنابر مشهور و اگر هر طفل نابالغ سوار شوند و اسب بتازند بر یکدیگر
برخورد و بمیرند نصف دیت اگر کسی بر عاقله دیگر است اگر شخص در میان
تیراندازان بگذرد و تیری بر او خورد و بمیرد و اگر تیر انداز گفته باشد با خبر نبوده
و نشنیده باشد و باز آمده باشد و وقتی که او را حذر نمی نباشد دیت
بر عاقله اصابت تیرانداز است و اگر کسی کودکی را بر دوش گرفته در میان تیراندازان
بگذرد و تیری بر ان کودک بخورد و بکشد بعضی گفته اند دیت بر انست که کودک را
بر دوش گرفته و بعضی گفته اند بر عاقله تیرانداز است در روایتی وارد
شده است که در زمان حضرت امیر المومنین ع دختری بر دوش دختری
سوار شد دختر دیگر چوبی یا دستی بر دختر دوم زد او بر جست
دختر اول از دوش او افتاد و مرده حضرت فرمود که ان دو دختر
هر یک نصف دیت او را بدهند و اکثر علما باین روایت عمل کرده اند
و بعضی موافق روایت دیگر قایل شده اند که دیت او سه حصه میشود یک
حصه تعلق بدختر مرده دارد که سوار شده و ان ساقط میشود و ان
دو دختر دیگر هر یک ثلث دیت او را میدهند و بعضی گفته اند اگر
دختری که او برداشته بود پی اختیار بر جسته است تمام دیت او ان
میدهد که چوب زده است و اگر با اختیار بر جسته است تمام دیت او خود

سید بهبهانی مشهور میان علمائست که اگر کسی شب از خانه پروان برود
ضامن است تا او را بخانه برگرداند و اگر برنگرداند و میباید دیت او را بدهد
مگر انکه ثابت کند که او را دیگری کشته است پس از او دیت ساقط میشود و این
در صورتیست که او ناپیدا شود و اگر او را مرده بیابند و اثر قتل بر او
پیدا شد اگر گفته اند باز دیت بر او لازمست و بعضی گفته اند در اینصورت
دیت از او ساقط میشود و اگر او را کشته بیابند و دیگری کشتن او را
ثابت نکند بعضی گفته اند او را بعوض میتوان کشت و اگر گفته اند دیت
میدهد و بعضی گفته اند اگر بوثی مستحق باشد نسبت بانشخص که او را
برده باو دیگر بحکم قسامه عمل میکنند و اگر قتل عمد بقسامه ثابت شود
اگر قسامه بر براءت او شده او را میکشند و اگر شبیه عمد یا خطا ثابت شود
دیت میگیرند و از عمرو بن ابی المقدام منقولست که گفت من و سعید
المحارم بودم و ابو جعفر ع و انفر از غلمان بنی عباس مشغول طواف
بودم مردی او را گفت دیگر کرار امیر این مرد شب بخانه برادرم آمدند
و او را بیرون بردند از خانه خود و بسوی من برنگشت و بخدا سوگند
کرده ایم چه کرده اند با او و دیگر گفت چه کرده اند با او گفت از امیر با او
سخنی گفتیم و بر خانه خود برگشت با ایشان گفت که فردا وقت
نماز عصر در همین مکان نزد من بیایید چون روز دیگر وقت عصر نزد

او حاضر شدند دست در دست حضرت امام جعفر صادق بود حضرت
گفت که میان ایشان حکم کن حضرت فرمود که خود میان ایشان حکم
کن حضرت او را سوگند داد که میان ایشان حکم کن پس برای حضرت جایی
نماز از خصیر گسترده ند و حضرت بر روی او نشست و دو خصم آمدند
و در برابر او بجانب نشستند چون ایشان دعوی و جواب دعوی را بنحو
روز گذشته عرض کردند حضرت بکاتب خود خطاب کرد که بنویس
بسم الله الرحمن الرحیم رسول خدا صلعم فرمود که هر که مرد را
از خانه خود بیرون برد ضامن است مگر آنکه گواه بگذراند که او را بخانه
برگردانیده است ای غلام این را ببر و گردنش را بزن گفت یا ابن رسول
الله من او را نکشتم من او را نگاه داشتم و رفیق من کار د بر او زد و او را
کشت حضرت فرمود که ای غلام دست از او بردار و رفیقش را بکش
رفیق گفت یا ابن رسول الله من لحظه ای نکردم او را چگونه بکشم
حضرت برادر مقتول را گفت که این کار را که کرد بزن بقصاص
برادر خود و انگه او را خانه نگاه داشته بود حکم فرمود که بزندان و تا زنده باشد
در زندان باشد و هر سال پنج تازیانه اش بزنند گویا حضرت دین
واقعه را بعلم خود عمل کردند چون بعلم امامت میدانستند که ایشان
او را کشته اند و باین تدبیر ایشان را باقرار آورند مانند اکثر قضایا

جد

جد امجد خود حضرت امیر المومنین ع فرمود طفلی که بدایه میدهند که بخانه خود
برده شیر بدهد و بعد از انکه بیاورد مادر و اقارب طفل گویند که این طفل
مانیست او را سوگند میدهند و قولش مسموع است مگر انکه معلوم باشد
که این غیر ان طفل است و در اینصورت میباید دیت ان طفل را بدهد
اگر دیگر بنیاورد که محتمل باشد که ان طفل است اگر دایه در خواب بر روی طفل
بغلطد و او را هلاک کند روایات بسیار وارد شده است که اگر عرض او
از دایه شدن طلب فخر و عزت بوده است دیت بر مال اوست و اگر از
جهت تنگدستی دایه شده است دیت بر عاقله اوست و اکثر قدما باین
روایات عمل کرده اند و اکثر متاخرین قایل شده اند که دیت مطلقا
بر عاقله اوست و اول اقوی است دهم در روایت از حضرت
صادق ع منقولست که در باب دزدی که بخانه زنی رفت و اسباب
خانه او را جمع کرد و با زن زنا کرد و فرزندان او را زن خواست که او را دفع
کند فرزند او را کشت و اسباب را برداشت که بیرون برد زن دزد را
کشت حضرت فرمود که از او ثلث دیت پسر را میگیرند و چهار
هزار درهم برای اولیای زن که با او زنا کرده از مال دزد میگیرند و خون
دزد هدر است و اکثر قدما عمل بر روایت کرده اند یازدهم در روایت
دیگر از آنحضرت ع منقولست در باب زنی که در شب زفاف با خود

او را و در بعد خود پنهان کرد و چون خود را داده مجامعت کرد و یا را پیدا کرده
درآمد و خواست شوهر را بکشد شوهر غلبه کرد او را کشت و زن شوهر را
کشت حضرت فرمود که زن باید دیت ان یار را بدهد که او را فریب
داده و بانجا نه آورده و زن را بقصاص شوهر میکشید و جمعی گفته اند
که خون یار بهدر است و دیت ندارد و دوازدهم در حدیث صحیح
وارد شده است که در زمان حضرت امیر المومنین ع چهار کس باهم خراب
خوردند و دو کس مجروح شدند و دو کس کشته شدند حضرت فرمود
که دیت ان دو کس که کشته شدند بر ان دو کس است که مجروح شدند
و دیت جراحات را از دیت کشتها کم میکنند و در روایت
دیگر وارد شده است که دیت دو مقتول را بر قبیلهای چهار کس حوالت
میکنند و دیت دو مجروح را از دیت کشتها بر میدارند سیزدهم
در روایت وارد شده است که در زمان حضرت امیر المومنین ع شش
طفل در میان نهر فرات بازی میکردند یکی از ایشان غرق شد از ان
پنج نفر که مانده بودند هر نفر شهادت دادند که ان سه نفر دیگر او را
غرق کردند و ان سه نفر شهادت دادند که این هر نفر او را غرق
کردند حضرت فرمود که ان هر نفر که سه کس بر ایشان شهادت دادند
سه خمس دیت بر میدارند و ان سه نفر که هر کس بر ایشان گواهی
دادند

داده اند هر خمس دیت بر میدارند و اکثر متاخرین این حکم را مخصوص
ان واقعه دانسته اند و با وجود این بقاعده قابل شده اند چهاردهم
ان است که سبب شده باشد نه مباشر و ان نیز افراد بسیار دارد شده
پانزدهم انکه سنگی نصب کند یا چاهی بکند و کسی بر پایش بر سنگ اید
بیفتد یا در چاه بیفتد و بمیرد و اگر اینها را در ملک خود کرده باشد
و کسی بر سبب ان هلاک شود ضامن نیست مگر انکه شخص را
بنجا نه تکلیف کند و او کور باشد یا هوا تاریک باشد که چاه را نبیند
باشد و یا نداند که این سنگ یا چاه بر سر راه است در اینصورت اکثر
گفته اند ضامن است دیت او را و هم چنین اگر در صحرا چاهی حفر کرده
باشد بر او ضمانی نیست و اگر بر خصت او کرده باشند و سبب تلف
کسی شود موافق مشهور ضامن است و اگر در شارع حفر چاه کنده باشد
و کسی در ان بیفتد و بمیرد و اگر در شارع سنگی باشد یا در شارع کنده
در میان شارع که غالبا محل مرور است بکند اکثر گفته اند مطلقا ضامن است
و اگر شارع فراخ باشد و در کنار شارع بکند در جائی که مرور واقع
نمیشود و اگر برای مصلحت آب خوردن عامه مسلمان یا از برای جمع
شدن آب باران باشد اکثر گفته اند ضامن نیست و بعضی گفته اند
اگر باذن امام ع کنده است ضامن نیست و الا ضامن است و اگر بر

مصلحت خود کنده باشد مانند بیت الخلاء که در شارع مفتوح میکنند
ضامن است دیت هر کرا او بمیرد یا مجروح شود و بنابر مشهور در
اگر کسی مسجدی در کنار شارع بسازد و سبب تلف کسی شود
بعضی گفته اند ضامن نیست و بعضی گفته اند اگر باذن امام ع
ساخته است ضامن نیست و بنابر مشهور که احیای زیادتی طرق
مسلمانان جایز نیست مسجد ساختن حرام است و مطلقا ضامن است
اگر کسی فرزند خود را تعلیم دهد که شنا تعلیم او کند و او غرق شود
اگر تقصیر کرده است ضامن است که دیت ان طفل را بدهد و اگر
تقصیر نکرده است خلافست اکثر گفته اند ضامن نیست و بعضی
حکم بضمان کرده اند و اگر طفلی یا دیوانه را بر خصت ولی شرعی
ببرد که شنا تعلیم کند و غرق شود ضامن است اگر کرده نفر
منجنیقی بیندازند و سنگ رد شود و بر یکی از ایشان واقع شود
و بمیرد خود با نه نفر دیگر شریکند در قتل او و یک شش خصه مقتول ساقط
میشود و بر هر یک از نه نفر دیگر ده یک دیت او لازم میشود
و اگر منجنیق را بر شخص مخصوص بیندازند و بقصد او بیندازند
و بر او واقع شود و بمیرد حکم قتل عمد دارد و باعث قصاص میشود
و بعضی از علما موافق روایتی قایل شده اند که اگر کسی شروع کننده در

خراب کردن دیواری و بر یک از ایشان قرد و اید و او بمیرد و جمیع
دیت او بر هر نفر دیگر لازمست و اکثر گفته اند چون خودش داخل
بوده است بر هر یک از انها ثلث دیت لازم میشود و اگر
کشتی در اثنای حرکت بر یکدیگر بخورند و هر دو شکسته شود و اموال
و نفوس تلف شوند اگر باد اختیار را از دست هر دو گرفته و بدون
اختیار ایشان واقع شده باشد بر هیچ یک ضامن نیستند و اگر با قصد
و باختیار ایشان حرکت میکرده و صاحب کشتی که کشتی را میرانده
و صاحب مال یکی است نصف قیمت هر کشتی و انچه در ان بوده از
مال بر صاحب کشتی دیگر است و اگر کشتی از ملاحانست و اموال از
دیگران نصف قیمت هر کشتی بر دیگری است و هر دو ضامن جمیع اموال
هر دو کشتی خواهند بود بدار صاحبانش و اگر جمعی در کشتیها تلف شوند
باشند اگر عمدا کرده اند قصاص بر ایشان لازم میشود و اگر بخطا کرده اند
دیت بر مال ایشان لازم میشود چنانچه اگر کسی در ملک خود یا بر میان
مباح دیواری بسازد و منهدم شود و کسی تلف شود او ضامن نیست
و اگر دیواری متصل بشارع یا بخانه همسایه بسازد اگر راست ساخته
یا مایل بخانه خود ساخته و منهدم شود و کسی تلف شود ضامن نیست
و اگر دیوار مایل بخانه همسایه یا مایل بشارع ساخته خراب شود یا بعد از

ساختن میل کند بشارع یا بخانه مالک یا بیه و نتواند علاج کرد و نکند یا اثر
انهدام از دیوار ظاهر شد علاج نکرد تا خراب شد در این صورت اگر
کسر تلف شود یا مجروح شود ضامن است علی المشهور اگر مشهور میان
علما انست که جایز است ناودان بر راه مسلمانان نصب کردن و همچنین
چوبها از دیوار بیرون آوردن و پنجره و روزنها ساختن مادام که
مرتفع باشند و ضرر بر پیاده و سوار و کجاوه نزنند اگرچه روایات
وارد شده است که حضرت صاحب الامر عج اگر ظاهر شود اینها را از
راه مسلمانان بر طرف خواهد کرد و بنا بر مشهور که جایز است اگر
بیفتد و کسر را بشکند یا مجروح کند یا مال کسر را تلف کند خلافست
در ضامن بودن صاحب ناودان و غیران و جمیع کثیر از علما
قایل شده اند که ضامن است دیت نفوس و قیمت اموال را از مال خود
و بنا بر همان اگر اینچنین ناودان پرونست بیفتد خلافی میان
قایلین بهمان نیست که ضامن است و اگر همه ناودان بیفتد
که بعضی در میان دیوار اوست و بعضی بیرون اکثر گفته اند که مطلقا
نصف آنچه تلف شده است ضامن است و بعضی گفته اند قیاس میکنند
قدر بیرون دیوار را و قدر اندرون را و به نسبت اندرونی ضامن
نیست و به نسبت بیرونی ضامن است اگر آنش در ملک دیگری

پرخصت

پرخصت او برافروزد و باد آتش را بانبار و اموال او برساند و تلف
نفوس و اموال بشود همه را ضامن است و اگر در ملک خود یا در زمین
مباح آتش برافروزد و چنین مفسده مترتب شود اگر مظنه تعدی
بهم نرسیده باشد یا اکتفا بقدر ضرورت کرده باشد ضامن نیست و اگر
در وقت وزیدن باد تندی زیاده از قدر احتیاج آتش برافروزد
و آتش در خانه همسایگان بیفتد ضامن است اگر باب
کسر در میان شارع بول کند و پای کسر از آن بلغزد و بیفتد و بمیرد
بعضی گفته اند ضامن است دیت را و همچنین اگر پای کسر بدرد
رود و متاعی را بیندازد و بشکند او ضامن است اکثر گفته اند
ضامن نیست و اگر راه را اب بپاشند و کسر بلغزد یا اسب کسر
را بیفکند یا اسب یا صاحبش تلف شود یا پوست خربزه یا هندوانه
یا خیار یا امثال اینها از چیزهایی که نغلزنده بر سر راه بیندازند
و کسر بسبب آن تلف شود یا مال کسر ضایع شود خلافست میان
علما بعضی در اینها حکم بضمان کرده اند و بعضی گفته اند مطلقا ضامن نیست
و بعضی گفته اند که اگر اینها را دیده و میدانسته است ضمان باید کردن
و نکرده است ضامن نیست والا ضامن است و مسئله خالی از اشکال
نیست اگر کوزه را بیاد خانه خود بگذارد و بیفتد بشارع و کسر را

طرز آتش

تلف کند یا مال را ضایع کند اگر تقصیری در نگذاشتن نکرده است
مشهور آنست که ضامن نیست اگر شتر مست شود یا حیوانی
سرکش و موذی شود یا سگ درنده باشد باید صاحبانش محافظت
اینها بکنند و اگر نکنند جنایت اینها را موافق مشهور ضامن است و اگر
ندانند که اینها چنین اند یا دانند و تقصیر در محافظت اینها نکرده باشد
ضامن نیست و اگر اینها بر کسی حمله کنند و او برای دفع ضرر از خود
چیزی برانها بزند و بمیرد ضامن نیست و اگر از غیر جهت دفع بکند ضامن است
و اگر گربه کسر ضرر رساند صاحبش ضامن نیست اما گفته اند
اگر ضرر رساند میتواند کشت اگر حیوانی دیگر را بطوریکه حیوان دیگر
بمرد و او را بکشد یا مجروح کند مشهور آنست که اگر صاحبش تقصیر
در حفظ آن کرده باشد ضامن است و اگر نه ضامن نیست و اگر حیوان
صاحب خانه را که داخل شده است بکشد صاحب خانه ضامن نیست
و در حدیث معتبر از حضرت صادق ع منقولست که در زمان حضرت
رسالت پناه صلعم گاو زنی را کشت مرافعه بخدمت حضرت آوردند
از وقتی که حضرت امیر المومنین ع و ابو بکر و عمر علیه لعنه والعذاب
و جمعی دیگر از اصحاب حاضر بودند اول حضرت فرمود از ابو بکر
میان ایشان حکم کن ابو بکر گفت رسول الله حیوانی حیوان دیگر

را کشته است چیزی لازم نمیشود حضرت بعمر فرمود که تو حکم کن میان ایشان
او نیز مثل سبک اول جواب گفت حضرت فرمود یا علی تو حکم کن میان
ایشان گفت بلی یا رسول الله اگر گاو در طویله خر را داخل شده است و او را
کشته است صاحب گاو ضامن قیمت خر است و اگر خر داخل طویله
گاو شده است و گاو او را کشته است صاحب گاو ضامن نیست پس
حضرت رسول صلعم دست بسوی آسمان بلند کرد و گفت حمد میکنم خدا
وندی را که میان من قرار داده است که بحکم پیغمبران حکم میکند اگر کسی
داخل خانه دیگری شود و سگ صاحب خانه او را بگزد و اگر بر خصت
صاحب خانه داخل شده است صاحب خانه ضامن است و اگر بی خصت
داخل شده است ضامن نیست و بر این مضمون احادیث بسیار است

بهائم و حیوان

اگر صاحب
دابه سوار باشد و راند در اینصورت مشهور آنست که سواره ضامن است
آنچه جنایت کند دابه بدست خود او جاها و بسر خود بنا بر مشهور
و جنایتی که پیاده کند ضامن نیست اگر سوار باشد و ایستاده باشد
در اینصورت مشهور آنست که ضامن است جنایت سر و دست و پا را
اگر پیاده باشد و سر دابه را بکشد ضامن جنایت سر و دست است
و ضامن جنایت پا نیست اگر پیاده باشد و پیش انداخته باشد

و بداند مشهور آنست که جمیع جنایتها را اقاضامن است سوم آنکه در
جمیع این صور دیگر ران دابه را ضامن بدهد و بان سبب جنایتی بکند ضامن
ران کسی است که انرا ضامن داده است بلکه از بعضی روایات ظاهر میشود
که اگر کسی چیزی در راه بگذارد که دابه رم کند جنایتی کند بدهد براو است
سوم آنکه دابه از دیگری باشد و شخص بگیرد یا عاریه یا سوار باشد اگر
صاحب همراه نباشد در همه اقسام مثل سابق است و اگر صاحب همراه
باشد مشهور آنست که صاحب ضامن جنایتهاست نه سواره و اگر در اینصورت
دابه سوار را بیندازد صاحب دابه ضامن نیست مگر آنکه بسبب او
شوده باشد چنانچه عادت بعضی اسکاریان راه مکه است چهارم آنکه شخص
غلام خود را سوار دابه کند اگر غلام نابالغ باشد جنایت دابه بر اقاست
و اگر بالغ باشد جنایت بر بدن کسی واقع شوده است اگر گفته اند
مولا ضامن نیست و لیکن بعضی گفته اند بعد از ازادی از او میگیرند
و بعضی گفته اند مولا سعی میفرمایند که دیت را کسب کند بدهد
مسئله دوم آن است که چند موجب بایکدیگر جمع شده باشد و ان نیز
چند قسم است اول آنکه مباشر و سبب بایکدیگر جمع شوند و غالبا
مباشر اقوی است مثل آنکه چاهی بکند دیگری شخصی را در ان
چاه بیندازد یا یکی شخصی را نگاهدارد دیگری او را بکشد و امثال
اینها

اینها که در اینمواضع مباشرت اقوی است و گاهی ملغی مباشر
بسبب اقوی میشود مثل آنکه کسی چاهی در غیر ملک خود بکند یا در
درویش را بپوشیده باشد و دیگری نداند که چاهی در اینجا است دست
بر کسی زند و بان سبب در آنچاه افتد در اینجا سبب را قوی دانسته اند
یعنی چاه کن ضامن است و از این باب فروعاتی گذشت که در سبب
با هم جمع میشود مثل آنکه یکی سنگی بر سر راه گذاشته و دیگری چاهی کند
اول پای بسنگ برآمد و بعد از ان بچاه افتاد چون اول سنگ
سبب شده اکثر گفته اند که او ضامن است و در اینمقام متعارف است
که مسئله زیبا است ذکر میکنند یعنی کودکی میکند که شیشه بران بیفتد
و بشکند در حدیث از امام محمد باقر علیه السلام منقول است که در زمان
حضرت امیر المؤمنین چهار نفر رفتند بدیدن شیری که در زیبه
افتاده بود یکی پایش لغزید و افتاد بدیگری زد و او فتاد
و او نیز بسیم چسبید و سیم بچهارم چسبید و هر چهار نفر
بگودال افتادند و شیر ایشان را هلاک کرد و حضرت امیر علیه السلام در باب
ایشان حکم فرمود که اول طعمه شیر بود که پی سبب افتاد و فرمود
که ورثه اول ثلث دیت بورثه دوم بدهند و ورثه دوم دو ثلث
دیت بورثه سیم بدهند و ورثه سیم تمام دیت بورثه چهارم بدهند

و در روایت دیگر وارد شده است از حضرت صادق علیه السلام که چنین
واقعه در یمن واقع شد و حضرت امیر المؤمنین علیه السلام چنین حکم کرد
فرمود و قبایل ان جماعت که بر سر زیبه از دحام کرده بودند باید
که بورثه اول ربع دیت بدهند و بورثه دوم ثلث دیت و بورثه
سیم نصف دیت و بورثه چهارم تمام و علی را در توجیه این دو روایت
سخن بسیار است و فقیر نیز در تصانیف خود در اینمقام تحقیقات
کرده ام که این رساله محل ذکر انها نیست و احتیاج باین مسئله کم واقع
میشود فصل سیم در بیان دیات اعضاست و انها بر دو قسم اند
یکی آنکه تقدیر در شارع بخصوص در ان وارد شده است و در ان
ارشی است یعنی فرض میکنند که اگر این شخص بنده باشد بسبب
این جنایت چون مقدار نقص در قیمت او بهم میرسد بهمان
تفاوت را نسبت بدیت انشخص حساب میکنند مثل آنکه اگر
بنده بود یک قیمتش کم میشد در اینجا هم یک دیت او را میگیرد
و قسم دیگر ان است که ارش در شارع بخصوص دیتی در ان وارد شده است
و غالب انست که انچه در آدمی واحد است در هر یک دیت است
و در هر یک نصف دیت مانند چشم و دست و پا و انچه در آدمی
یکی است مانند ذکر و زبان یکدیت و هر یک از انها مذکور خواهد شد

اول در دیت سر و ریش است مشهور میان علما آنست که اگر کسی
بکند که موی سر یا هر بر طرف شود و نروید تمام دیت بر او لازم میشود
و اگر بروید ثلث دیت لازم میشود و هم چنین در موی ریش مرد اگر
نروید تمام دیت است و اگر بروید ثلث دیت بعضی گفته اند در موی سر
و ریش هر یک که نروید صد اشرفی باید داد و مستند این قول معلوم نیست
جمعی از علما گفته اند در هر یک سر و ریش اگر بروید ارش میگیرند و اگر موی
سر زن بر بود یا بتراشد اگر نروید تمام دیت زن میدهند اگر بروید
ثلث دیت زن میدهند در روایت وارد شده است کسی که موی سر زنی را
بتراشد او را میزنند و حبس میکنند او را در زندان تا معلوم شود
که ریش میروید یا نمیروید یک است و بعضی گفته اند قول اهل
خبرت و وقوف کافی است و اگر خلافش ظاهر شود عمل بان خواهند
کرد و اگر بعضی از سر یا ریش مویش را از اکنند بعضی را باکل سر
قیاس میکنند همان نسبت دیت میگیرند دویم در موی ابرو و
اکثر گفته اند که در هر یک پانصد اشرفی و در هر یک از مژه چشم و بینی
اشرفی خواه بروید خواه نروید و بعضی گفته اند اگر بروید ارش میگیرند
و بعضی گفته اند در هر سه مجموع دیت انشخص است و بعضی صد اشرفی
نیز گفته اند سیم در موی مژه کان هم اگر از اکنند و نروید خلافست

بعضی گفته اند اگر مژگان ازهر چشم باشد تمام دیت انشخص است واز
یکچشم نصف ان اگر برویدارش است وبعضی گفته اند خواه برویدخواه
نرویدارش است ودر مویهای ریش بجهت بدن تقدیر وارد نشده است اگر
موجب نقص شود ارش خواهد بود چهارم در کور کردن ازهر
چشم تمام دیت انشخص است ودر ازهریک نصف ان ونقاوتی
نیست میان دیده صحیح واحول وشب کور وغیران ودر پلک چشمها
خلافست اگر گفته اند اگر پلکهای ازهر چشم را قطع کند تمام دیت
انشخص لازم میشود ودر ازهر چشم نصف ان ودر ازهر پلک ربع
ان وبعضی گفته اند در پلک بالا ازهر ثلث دیت چشم است ودر پلک
پایین نصف دیت چشم وبرانیمضمون حدیث صحیح وارد شده است
وقویتر است وبنابرین از مجموع پلکها سدس دیت انسان کم میشود
وعمل کرده اند برصورتی که زیاده اگر کسی ببرد یا بعد ازداون دیت
بعض باقی ببرد وچون مستند هر یک نیست از انکه در مجموع تمام
دیت است دو رنیست که در مجموع نیز تمام مقدار ثابت شود اما اگر
از فقها ندیده ام که باین قول قایل شده باشد اگر کسی چشم صحیح
کسی را کور کند یکچشم داشته باشد کور کند دیت تمام انشخص لازم
میشود واگر چشم دیگرش کور مادرزاد باشد یا بافت سمی کور شود

باشد واگر کسی کور کرده باشد واو دیت گرفته باشد یا قصاص کرده باشد
یا بخشیده باشد مثل دیگران نصف دیت لازم میشود موافق
مشهور اما این مقدار اخبار ظاهر نمیشود اگر حدقه چشم کور یکچشم
درست باشد وچندی بر بیند وکسی انرا بکند مشهور انست که دیت
ان ثلث دیت چشم صحیح است وبعضی ربع گفته اند پنجم دیت
پیش است ودر لوان تمام دیتست اگر جمیع لوح قطع کند یا استخوان یا از
پایین استخوان جمیع انچه نرم است ببرد واگر نشکند پیش از باصلاح
نیاید وفاسد شود باز تمام دیت لازم میشود واگر درست شود
وعیبی در ان بماند اگر گفته اند که صد اشرفی میدهد واگر مثل
وناقص بماند ثلث دیت میدهد ودر روشن بینی اگر گفته اند
نصف دیت است وبعضی گفته اند ثلث دیت اما در تغیر چهره
خلافست اگر گفته اند دیواریست که در میان پره های بینی است
وبعضی گفته اند سر بینی است ودر پره های بینی اگر ببریده شود خلافست
بعضی گفته اند در ازهریک نصف دیت است وبعضی گفته اند در ازهر
هریک ثلث دیتست اکثر احکام دیات است وان کتابیست
که حضرت امیرالمؤمنین صلوات برای عمال خود نوشت که در باب دیات
بان عمل کنند واگرچه اکثر علما سندش را صحیح نمیدانند اما فقیر سندش

را در نهایت صحت میدانم ودر جاکه کتاب ظریف میگویم اشاره
بان کتابست ودر لوان مذکورست اگر جوز بینی را قطع کند یعنی
گوشش را یا قصد اشرفی میدهد واگر تیری یا بر نیزه لوا را خرد وریز کنند
که مدود نشود وتیش سیصد ودسر سه دینار وشش دینارست
یعنی اشرفی واگر مدود شود وبا صلاح اید ده تیش خمس دیت
دوشش است که صد دینار باشد واگر سوراخ بر پرده میان برسد ورخنه
کند وانرا سوراخ نکنند ده تیش پنج دینارست زیرا که نصف بینی را
سوراخ کرده است یعنی یک پرده را با نصف دیوار میان واگر یک
پره را با جمیع دیوار میان سوراخ کند وپره دیگر را سوراخ نکنند
نصف وشش دینار وهم ثلث دیت میدهد وانیها همه در
صورتیست که سوراخ منتهم شود وبا صلاح اید واکثر فقها ازین
مضامین قایل شده اند وبنحو دیگر نقل کرده اند ودر حدیث
دیگر وارد شده است که کسی که بینی کسی را ببرد وثلث دیت
پیش میدهد واین را نیز بغیر بحر این سعید دیگری متعرض نشده است
ششم دیت گوشست ودر ازهر تمام دیت انشخص است
ودر هریک نصف دیت واین در صورتیست که تمام گوش
بریده شود حتا پنج گوش از طرف خدخواه گوش شنوا باشد وخواه

کر واگر بعضی از گوش را ببرند ان بعض را ملاحظه میکنند ونسبت
بمساحت جمیع گوش ان شخص ملاحظه میکنند وبان نسبت
از دیت میگیرند وبعضی گفته اند در بریدن نرمه گوش ثلث
دیت گوشست ودر دیدن گوش ثلث دیت گوش گفته اند
بعض از علما در شل شدن گوش که او بخته شود دو ثلث دیت گوش
واگر شل شده را کسی ببرد ثلث دیت گوش میدهد هفتم دیت لهیات
وخلافی نیست در انکه اگر هر دو لب را ببرد تمام دیت انشخص لازم
میشود ودر دیت هریک ازلبها خلافست بعضی گفته اند در لب بالا
ثلث دیت ودر لب پایین دو ثلث دیت وبعضی گفته اند
در لب بالا دو خمس دیت که چهار صد دینارست ودر لب
پایین سه خمس که شصت دینارست برای انکه لب پایین آب را نگاه
میدارد ودر روایتی وارد شده است وبعضی گفته اند که در لب بالا
نصف دیتست ودر لب پایین دو ثلث دیت وبنابراین
لازم میاید که در هر دو لب زیاده از دیت آدمی باشد واین
خلاف اجماع وسایر اخبارست مگر انکه فرق شود میان انکه
باهم بریده یا جدا ببرند وبعضی گفته اند در هریک نصف دیتست

وتفاوتی میان بالا و پایین نیست و جمعی از محققین متاخرین گفته‌اند
اخبار این قول کرده‌اند محکم مشکل است و اولا واضح است و اگر بعضی
از لبها بریده شود مساحت میکنند آن بعض را نسبت بکل و باین
نسبت دیت میکنند و جدلب پایین از طرف عرض مقدار است که از
بن دندانها جدات و طولش بقدر طول دندانست تا کوشهاست
بالا عرضش انقدر است که از بن دندانها جدات متصل بسوراخ بینی
و انچه مجازی است که تا کوشهاست و انچه از کوشهاست میکند جسته است
داخل لبهاست و اگر لبها در هم کشیده شوند که یکدیگر متصل شوند
و دندانها هم پیوشانند و بعض گفته‌اند تمام دیت لبها لازم است
و اکثر گفته‌اند ارش باید کرفت و اگر لبها سپید و انچه بماند بر ثلث
دو ثلث دیت لبهاست و اگر کسی ان لبها را او بخته باز برد ثلث
دیت میدهد و در کتاب ظریف مذکور است که اگر لب بالا شکافته
شود که دندانها نمایان شود و دوا کنند و ملتیم شود دیت اش
صد دینار است و اگر چنین بد نما و قبیح بماند دیت اش صد و
سه دینار و ثلث دینار است هشتم دیت زبان است اگر زبان صحیح را قطع
بزند تمام دیت لازم او میشود و اگر زبان لال را ببرند ثلث دیت ملتوسط است و اگر
بعض زبان لال را ببرند بمساحت زبان دیت میکیرند و اگر بعض زبان صحیح را
ببرند مشهور انست که بنسبت حروف که کم شده است و تفاوت نکند میان حروف

یا جمیع حروف که بهت است حروف بهت میکیرند نه بنسبت مساحت زبان
و مجموع دیت را بر مجموع حروف بالسویه قسمت میکنند و بان نسبت دیت میکیرند
مثل انکه ثلث زبانش را ببرد انچه حروف کم شده است ثلث دیت میکیرند
و بعضی گفته‌اند هر دو را اعتبار میکنند اگر با اعتبار مساحت بیشتر شود آنرا اعتبار
میکنند و بعضی از روایات عدد حروف بهت نیز وارد شده است بنابر انکه
همزه و الف غیر یکدیگر گرفته‌اند و بعضی کمان کرده‌اند که فرق میان همزه و الف
آنست که اول متحرک است و ثانی ساکن و این غلط است زیرا که مخرج همزه
و حلق است و مخرج الف فضای دهن است و ایضا معلوم است که فرق است
میان ناطق و قائل یا انکه همزه و ساکنند و بعضی از اهل عربیت گفته‌اند که
بنا بر بیست و هشت حرف بر اسم است زیرا که الف همزه مرده و است و همزه
نام مخصوص است تا تهم رسیده است پس حروف بیست نزده‌اند و نام ایشان بیت
نهاده است پس معلوم شد که حدیث بیست نزد و صحیح طارد بلکه اولی واجب است
اگر کسی چنین کرد که نکند بکوید که همزه را حساب کرده‌اند و الف را حساب نکرده‌اند برای
انکه زبان در مخرج الف داخل ندارد بلکه صورت زبان است برای انکه در همزه نیز دخلی ندارد
یا انکه بسیاری از حروف هستند که زبان در ان دخل ندارد و حساب کرده‌اند نه
و هم و کوا حروف و تهج که برای اطفال مینویسند لا بد برای الف الحاق میکنند و الف
که در اول است برای همزه میکویند چون الف ملفوظ الفهزه است و چون الف اکثر

بدان حرفی که قبل از ان بشد تکلم نمیتوان کرد لهذا لا جرم پیش از ان اورده‌اند و
خصوصی لام شاید بزبان بشد که بالف اقتناع کلمه طلبه لا آله الا الله بهت که افتتاح
اسلام و ایمان بان میشود امدیم بر سر مطلب اکر دو حرف متقارب هم بزبان ساقط شود
از اول یا کمتر از اول کویند باید ارش بکیرند و همچنین اکر اوایل حروف را که ان
میکرد نتواند کرد مثل انکه ع و غ لام کوید و ر و ن بیت که حکم نقصان حروف را
یابند و اکر بعکس جنایتی کرد و نصف حرف باقی ماند و نصف حرف ساقط شد و دیکری جنایت کرد و نصف
باقی مانده بود بر طرف شد ربع مجموع دیت از دیم میکیرند و اکر زبان طفلی را
ببرند که هنوز سخن نیاموخته باشد اکثر کفته‌اند تمام دیت لازم میشود و اکر بعد
رسیده باشد که الفاظ را بکمر سخن میکویند و او سخن نکوید اکر زبان شخص ببرد ثلث
دیت میدهد و اکر بعد از بریدن به سخن آید و بعضی از حروف را کوید معلوم میشود
که زبانش آفت ندانسته است بقدر حروفی که کم شده است دیت میکیرند و روایتی
وارد شده است که در زمان حضرت امیر المومنین علیه السلام مردی چیزی بر برادر زن او
معترف میکرد که حشفتین یعنی بیضتین او را قطع کرده است و او منکر و دلالی شده است و قرار
نمیتوانسته کفت حضرت فرمود اکر راست میکوید سه دینار و اکر دروغ میکوید
چهار دینار حاد کفته‌اند یا امیر المومنین چه باعث کم راست میکوید و فرمود برای انتقام
شامش لقمه سوخته نزدیک بدیکر او بدارند که دود شش دماغ اش برود
اکر سر خراه و بر دو قاب از دماغش جاری شده دروغ میکوید و الا راست میکوید

و برای امتحان باصره اش برابر قرص افتاب بدارند اکر دیده اش بر هم
زده و دمع میکوید و اکر دیده اش بی باز بماند راست میکوید و برای امتحان زبانش
سوزنی بر زبانش میزنند اکر خون سرخ بیرون آمد دروغ میکوید و اکر
خون سیاه اید راست میکوید و اکر بکلی تیر بر زبان کسی دارد خود دلال
شود و دیت میکیرد و از بعد دیت کرفتن زبانش کشوده شود بعضی
کفته‌اند دیت پس میکیرد و بعضی کفته‌اند این سخن کفتن عطیه‌ایست
از جانب خدا پس نمیکیرد و دیت کر نیز سهم دیت دندانهاست
و در مجموع یکدیت تمام است و مشهور انست که دیت کر بر بیست و شش
دندان قسمت میکنند و هر پنج زیاده بر بیست و شش بحکم دندان زاید
دارد کرده نیش ثلث دیت اصلی است و بیست و شش دندان چهار لا بر
ثلثه میکویند و از بالا و از پایین چهار دیکر بعد از انها را بر اعیه میکویند
که از بالا و از پایین و بعد از ان چهار دیکر را ضاحک میکویند بعد از ان
دندانهای بلند است و چهار دندان بعد از انها را صواحک میکویند
که غالبا در وقت خنده ظاهر میشود و دوازده دندان دیکر دندان
پهلو که از هر طرف سه دندان از بالا و سه دندان از پایین که دوازده
دندان پیش را مقادیم میکویند و شانزده دندان که بعد از نیهاست
مراحیه میکویند و مشهور انست که هر دوازده پیش در هر یک پنج دیت است

کر نصف عشر دیت باشد و مجموع ششصد دینار میشود کر سه خمس دیت
شود و در یک از شانزده و دندان مواخیر بیست پنج دینار بهت کر
مجموع چهار صد دینار باشد و خمس دیت مرد و از زن نصف این
مقادیر است اگر ثلث دیت برسد و تفاوتی نیست میان دندان سفید
و سیاه و زرد اگر بحسب خلقت چنین روییده باشد و اگر بعلتی سیاه شود در ان
دران ثلث دیت اصلی است و اگر جنایتی بکند کر سیاه شود کر ثلث
دیت ان دندان کر سید مند چنانچه در حدیث صحیح وارد شده
کر اگر چیزی بر دندان بزنند یکسال انتظار میکشند افتاده دیت میکنند
پانصد درهم و اگر نیفتاد و سیاه شد کر ثلث دیت میکنند بعضی گفته اند
در سیاه شدن دندان ارش است و در کندنش نیز ارش است و بعضی گفته اند
در کندنش ربع دیت دندانست و اگر دندان زاید کر بادندانها اصلی
ضایع کرده باشد زیاده بر دیت کل چیزی نمیدهد و اگر شها کنده باشد
ثلث دیت اصلی سید هد و اگر در میان مواخیر است ثلث پنج
دینار سید هد و بعضی گفته اند کر دندانها زیادارش سید هد و اگر
بجنایت کسر دندان شکافته شود و بیفتد دیت ان کر ثلث
دیت ان دندان است و بعضی ارش گفته اند و اگر دندان بشکند
و پایش نماند اگر شکسته اند باز دیت تمام و اگر نشکسته اند نزا سید هد دهم

دیت کر دندست اگر بشکنند و کج بماند تمام دیت سید هد و همچنین اگر مانع
لقمه فرو بردن شود تمام دیت لازم میشود و اگر درست شود و نتواند بجانب
واجب و راست نظر کند بالقمه را بدشواری فرو برد ارش لازم میشود
یازدهم دیت زر و استخوان است کر یکطرف بگوشها متصل میشود و یکطرف
بزقن و انزا حانه میکوبند اگر کر از جا برکنده شود بی دندانها یکدیت تمام است
و اگر با دندانها باشد کر دیت تمام و اگر جدا نشوند اما خوابیدن یا سخن گفتن
و شوار ارش لازم میشود دوازدهم دیت دستهاست خلافی نیست در انکه
در قطع هر یک از انها نصف دیت انشخص است و در قطع هر تمام دیت
و درین نیز خلاف نیست کر اگر دست کر از زند ببرد بعضی مفصل کف
اسماع و حاذق است کر دست کر بریده است و این احکام در ان جاریست
و اگر از مرفق ببرند خلافست بعضی گفته اند با نها همان دیت دست است
و چیزی زیاده نمیشود و بعضی گفته اند دیت دست سید هد و اشی سید هد
بدار زیاد تا ساعد کر با بین مرفق و دندست و بعضی گفته اند کر دیت
دست سید هد یکی بدار دست تا زند یکی بدار بدار زند تا مرفق و قول
اخیر ضعیف است و قول اول احوط است و قول ثانی خالی از قوت نیست
و همچنین اگر دست کر از دوشی ببرد هر سه قول دران هست و بنا بر قول
اخیر سه دیت دست خواهد بود و اگر بعد از ان کر دست کر بریده باشد

دیگر کر از مرفق ببرد و بعضی بدارش قایل شده اند و بعضی بدیت دست
و اگر دیگری کر از شانه ببرد احتمال کر دیت هست و احتمال ارش است
و احتمال ارش ظاهر تر است سیزدهم دیت انگشتان است و خلافی
نیست در انکه مجموع انگشتان دست یک دیت انشخص است و در جمیع انگشتان
پایکی دیت تمام است امّا در قسمت دیت انگشتان خلافست بعضی گفته اند
دیت جمیع انگشتان ص و ر اند و در هر یک عشر دیت او ص است
و بعضی گفته اند در ابهام کر انگشت مهمان است ثلث دیت است و در ثلث
دیگر بر چهار انگشت ص و ر اقسمت میشود و قول اول اشهر تر است
و دیت انگشت زیاده ثلث دیت انگشت اصلی است و کسر انگشت بحکم
حکم کند کر ثلث دیت انگشت کر سید هد و اگر انگشت مثل کر قطع
کند ثلث دیت انگشت صحیح کر سید هد و دیت هر انگشت بر سه
قول است میشود و دیت ابهام بر او مفصل ان قسمت میشود
و در ناخنها مشهور انست کر هر یک از ناخنها دست و پا کر قطع
کند اگر نروید یا سیاه روییده دینار سید هد و اگر سفید بروید
پنج دینار سید هند و در روایت صحیحی وارد شده است کر در ناخن
پنج دینار است و حمل کرده اند بر انکه سفید بروید چهار دهم
دیت بیش است اگر بشکنند و باصلاح نیاید یا بیاید و کج بماند
یا نتواند

یا نتواند نشست تمام دیت سید هد و اگر باصلاح بیاید و عیبی نماند
ثلث دیت سید هد و در روایت ضریف وارد شده است کر اگر باصلاح
بیاید صد دینار سید هد و ال اشهر است و اگر پشتش بشکنند و باو
اوشل شوند یک دیت بر الر پشت کر ثلث دیت بدار یا پا سید هد
و شیخ تو قف کرده اند کر اگر پشتش کر بشکنند و بدان سبب راه
رفتن و جماعش کر بر طرف شود کر دیت سید هد و اگر مغز خرام
فقرا در میان قطع شود تمام دیت باید داد یا نوزدهم دیت پستان مال
زن است کر اگر بریده شود تمام دیت زن لازم میشود و در هر یک
نصف دیت و اگر دمکه سر پستانرا ببرد و بعضی گفته اند ان هم حکم
پستان دارد و بعضی بارش قایل شده اند و اگر سر پستانهای مرد کر
قطع کند بعضی گفته اند در کر دیت مرد است و در هر یک نصف
دیت و بعضی موافق روایت ظریف گفته اند و در کر ثلث یک
دیت قایل شده اند کر صد و بیست دینار است و بعضی بارش قایل اند
شانزدهم در قطع حشفه تا پنج ذکر تمام دیت لازم میشود
خواه جوان و خواه پیر و خواه طفل و خواه خصی دارد و خواه کشیده
باشد و اگر بعضی از حشفه کر ببرد نسبت کل حشفه دیت میکنند
و اگر یک کسی حشفه کر دیگری کر ببرد بدو اول دیت

لازم میشود و جزء ارش و در ذکر امین ثلث دیت است و در بعض اش
باین نسبت هفده هم در بریدن ۱/۲ خصیه تمام دیت است
و در ۱/۴ یک نصف دیت بنا بر مشهور و در روایت واده شده است
که در خصیه چپ ۱/۳ ثلث دیت است و در خصیه راست یک ثلث دیت
زیرا که فرزند از خصیه چپ بهم رسیده و جمعی از فقها باین مضمون
قایل شوده اند نهایت قوت دارد و باین چند قایل شوده است که در خصیه
راست نصف دیت است و در خصیه چپ تمام دیت است و نسخه
کاوه موافقت دارد هجده هم اگر متنفس زند اگر لبها رفع باشد
بیرون تمام دیت سید المد اگر یک طرف بود نصف دیت سید المد
و اگر کسی دختر یا اگر زن او باشد پیش از نه سال وطی کند و افضا
شود و بعد مسلک بول و حیض او یکی شود یا بید مهر او لا بد المد
با دیت او و بر او هیشه حرام است و میباید تا ان زن زنده باشد
نفقه بد المد اگر خود بمیرد و اگر بعد از نه سال زن خود را وطی کند
و افضا شود و بر او دیت نیست اما مهر و نفقه بر او لازم است
و اگر زنش نباشد و زنا کند و افضا شود اگر اکراه کرده است او را
مهر و مثل و دیت بر او لازم است بنا بر مشهور و اگر بر ضا زن
بوده است مهر ساقط میشود و بعض گفته اند ارش بکارت نیست

ساقط

ساقط است و اگر با نگشت بکارت دختر را ببرد گر بول دانش نیز پاره
شود دیو لوا نگاه نتواند داشت اگر گفته اند تمام دیت سید المد و بعض
ثلث دیت گفته اند و در روایتی مهر مثل نیز وارد شده است و بعض ارش مهر
مهر مثل سید المد تا نود هم در دیت لتین است یعنی در هر طرف
نشستگاه و در ۱/۲ یک دیت و ۱/۴ یک نصف دیت است و از زن
دیت نیز است و موافق مشهور و از کلام بعض ظاهر میشود مراد
بیرون کوشها بیرون امده که چون بیستد بلند تر از ران ها و بعض
گفته اند مراد شکستن استخوان ها زیرا انها بیستمی در مقدار
یا دیت است و در ۱/۴ یک نصف دیت و در انگشتان بنحویت
که در دستها گذشت و خلاف در انجا نیست جاری و دیت ۱/۴ انگشت
با سویه قیمت میشود و دیت انهام بود و انگشت و در ۱/۴ یک
از سه قبها و در انها نصف دیت است و ۱/۴ ساق تمام دیت است
و انچنانی ۱/۴ ران تمام دیت است و بعض در ساق و در ران بارش
قایل شوده اند و اگر بایر از زانو ببرد بعض گفته اند تمام دیت
پاست و دیگر چیزی بر او نیست و بعض گفته اند دیت پا را با بارش
قایل شوده اند و بعض بیست دیت قایل شوده اند و انچنانی خلافت
و اگر از بیخ ران ببرد و اگر پا پیش مثل گذشت ثلث دیت با و سید المد

و اگر پا را مثل لا ببرد ثلث دیت پا سید المد و در روایتی وارد شده است
که اگر پا را مثل کند تمام دیت سید المد و حمل کرده اند بر انکه مطلقا راه
نتواند رفت بلکه بکم در روایتی وارد شده است که اگر کسی استخوان ۲
مرجع لا مصعص بشکند بنحویکه نشکند که غایط لا ضبط نتواند کرد تمام دیت
سید المد و در روایتی وارد شده است که اگر چنین بر پا باین خصیتین و
مرجع برش بزند که بول و غایط لا ضبط نتواند کرد دیت تمام بد المد و
۱/۴ مرجع روایت جمعی از علما عمل کرده اند بیست دو هم در روایتی وارد شده است
که در زمان حضرت امیر المومنین ع شخصی پا بر شکم ۲ انقدر مالید که
غایط از او امد حضرت فرمود که او نیز چنین کنند یا ثلث دیت
بجریمه این عمل بد المد و بعض بارش قایل شوده اند بیست سه هم
در کتاب طرفی وارد شده اند که کسی که دندانهای کسی را بشکنند
اگر دندانهای است که محافظت قلب است برای ۱/۴ دنده بیست پنج
دینار است و اگر دندانهای راست که در جانب بازو هاست برای ۱/۴ دنده
ده دینار است و اکثر علما چنین فهمیدن که برای سر دندانهای که مقابل
دست دیت اول سید المد و انچه در پهلوی دیت دویم و این معنی
بسیار بعید است بلکه ظاهر ارش موافق فهم ناقص فقیر است که دندانهای
پایین که محاذی دل واقع خود است خواه از پیش و پس و خواه از

بهلو

پهلو و خواه از جانب راست و خواه از جانب چپ بیست پنج دینار است
و انچه بالاتر است بجانب بازو و اده دینار است بیست چهار هم
بعض گفته اند که شکستن استخوان ۱/۴ عضو از دنیش خمس دیت
انعضو است انچنانکه او و اگر با صداع ایذ جدان کبر و عیب و دنیش
چهار خمس دیت شکستن ان عضو است و در موجبر بعض چراحت
که استخوان نمایان شود چهار یک دیت ان عضو است و در گوژه شود ثلث
۱/۴ عضو که استخوان خورده شود ثلث دیت ان عضو است و اگر با صداع
ایذ پیکر و عیب چهار خمس دیت کوچ داده شوده است و در جدا جدا
عضو که ان معطل شود ۱/۴ ثلث دیت انعضو است و اگر با صداع
ایذ جدان عیب دنیش چهار خمس دیت جدا شوده است فصل چهارم
در بیان جنایت بر منافعت است که بسبب فعل او قوای از قوی ۴ که
حق تعالی بر انسان مقرر فرموده ضایع و ناقص شود و در اچند مبحث
اول بر طرف شدن عقل است اگر بکلی زایل شود تمام دیت انشخص
لازم میشود و اگر چیزی بر سر کسی زند که جراحت بر سرش ظاهر شود
و عقلش زایل شود اگر دیت جراحتر او دیت بر طرف شود و
بعضی عقل لا جدا میکرده و بعض گفته اند اگر ۱/۴ یک ضرب واقع
شوده است که تمر در پیش تر داخل میشود مثل انکه چوبا بر سرش زد

شکستن عضو و گوژه

منافع

کرام جراحت شود و ام دیوانه یک دیت میگیرند و دیت جراحت را
جدا نمیگیرد و اگر چوپا بود دستش زد و دستش شکست و بعد از این
بوسوسی ام زد دیوانه شود دیت ام را هم میگیرند و یک سال
انتظار میکشند اگر در عرض سال صورا و لا بعوض او اگر زده
ماند و جنانش بوطرف شود دیت میگیرند و اگر بعد از دیت
کر فتنش عاقل شود دیت را پس نمیگیرند بعضی گفته اند بقول
ارشی میگذارند و باقی را پس میگیرد دویم ابطال شنیدند
گوش است از هم گوشی بل کلمه شنیدند بوطرف شود تمام دیت
لازم میشود و اگر گواهی دهند اطبا و اهل خبرت که دیگر عود
نمیکند و اگر گویند که ممکن است بعد از مدتی عود کند انتظار
امدت میکشند اگر عود نکرد دیت قرار میگیرد در حدیث صحیح
وارد شده است که یکسال انتظار میکشند و اگر جنایت علی
کوده یکذیب او کند باگویند نمیدانم که راست میگوید امتحان
میکنند و در هنگام صدا باشد یدما شد رعد یا هنگام
عطست او صدای عظیمی میکنند در کتاب ظریف مذکور است
که در جواب صدای عظیمی برا و خیزند اگر بپرد شود دروغ
میگوید و اگر انها معلوم شود بقامه ثابت میشود

به پنج قسم بنا بر یک قول و شش قسم بنا بر قول دیگر از کتب
ظریف ظاهر میشود و اگر دعوی کند بشنوند یک گوشش کم شوده
قیاس بگوش دیگر احتمان میکنند چنانچه در احادیث وارد شوده اند
که گوش معیوب را محکم می بندند و گوش صحیح را باز میگذارند
و زنگی در برابر او حرکت میدهند و میگویند بشنو تا جایی
که بگوید نمیشنوم انموضع را نشان میکنند و انچنان از جانب راست
و چپ اگر موافق است امر معلوم میشود که راست میگوید و بعد از ان
گوش صحیح را محکم می بندند و گوش معیوب را میگشایند و از
چهار طرف باز امتحان میکنند اگر موافق ایدکتر از گوش
صحیح است آن تفاوت را نسبت بمجموع ملاحظه میکنند که چند
یک است و بان نسبت از دیت یک گوش میگیرند در روایت
ظریف امتحان قامه نیز وارد شوده است و این امور را میدانند زیرا
که گاه باشد که گوشها پیش از جنایت این تفاوت را داشته
باشند و باید که این امتحان را در وقتی بکنند که باد بنا شد و هوا
معتدل باشد زیرا که در روز باد شنیدن از جواب مختلف
میباشد و اگر گوش را ببرند و شنوایی بوطرف شود دیت

لازم میشود و در گوش یکدیت در یک گوش یک سوم
بوطرف شود بنا بر دیدهاست اگر بینایی هم بوطرف شده
باشد تمام دیت انشخص لازم میشود و اگر از یک چشم بوطرف
شود نصف دیت و قصاص بقول اکثر عادل از اطبا حاذق
ثابت میشود و دیت یکفته یکدیگر و هم ازان ثابت میشود و اگر فقها
گفته اند که اگر از اهل خبرت گویند او دیگر نخواهد دید یا گویند تمام
به پنداما مدتش معلوم نیست دیت میگیرند و اگر مدتی تعیین
کنند برابر کشش انتظار امدت میکنند اگر برنگشت دیت میگیرند
والا ارشی و در حدیث معتبر وارد شده است که یکسال انتظار میکنند
و از یکسال اگر برنگشت دیت میگیرند و اگر بعد از ان برگردد
دیت پس نمیگیرند اگر در دیده اش عیبی ظاهر نباشد و بعضی گفته اند
که نمی بینم بقامه ثابت میشود و در روایتی که بعضی از اصحاب ما نقل
فرموده که رو بقرص افتاب بازدارید اگر چشمش باز نمیماند و
هم نمیزند راست میگوید و اگر دعوی کند که بینایی یک دیده اش
بکفایت کم شوده است امتحان میکنند چنانچه در احادیث
وارد شده است که دیده معلولش را میبندند و دیده صحیحش را
باز میدارند و شخص مرغی یا شتر مرغی بدست میگیرند و او را میدوانند

تا جایی که بگوید نمی بینم انموضع را نشان میکنند از چهار طرف
چنین میکنند اگر موافق یکدیگر است راست گفته اند و اگر مخالفت
میگوید دروغ گفته دوباره دیگر امتحان میکنند تا موافق ایدپس چشم
صحیح را می بندند و چشم علیل را حرکت میدهند و باز از چهار طرف
امتحان میکنند اگر موافق ایدیت را بقدر تفاوت مسافت
میکنند مثل انکه اگر نصف مسافت تفاوت کوده است نصف دیت
یکچشم را ربع دیت آدمی است میگیرند و در روایت قامه نیز وارد
شده است که قدمت میکنند بر شش قسم اگر نصف کم شده است
سه قسم میدهند و اگر ثلث کم شده است دو قسم میدهند و همچنین
باین نسبت و این اقوی و احوط است چنانچه شیخ در نهایه و جامع و ابن ادریس
شده اند و اگر مدعای نقص در دو دیده کند که نظر بدیده هم شبان او بخوبی
که گذشت امتحان میکنند و در انجا اکثر فقها قائل مرا وضع کرده اند و امتحان
دیده ها در زمین هموار صاف میکنند نه در روز ابر و زمین ناهموار که
اوقات و جهات مختلف نشوند و اگر دیده کور را بگذند و مدعای کند که چشمش
کور بود و چیزی نمیدید و او گوید چشمم اوشن بود بعضی گفته اند قسم بر
جنایت کننده است و بعضی گفته اند چشم کننده شده است چهارم بر عاقله
شمس قوت شام است و دوان بر تمام دیت است و اگر دعوی کند که شام اش

برطرف شده است یا حصول لوث بقراین یا تاسی بقسامه میشود و در روایت از
حضرت امیر المؤمنین ع گذشت که فرقه را آتش عفو نکند و تزویک و ماخش و
او زند اگر بر و پس چیز دار باز دیه اش و باید در روز میگوید و الا تقدیر یقش
میکنند و با این اگر قسامه ضم شود چنانچه اکثر گفته اند ثبت یا حوط بشرط اگر دعوا
کند که شاهد اش گم شده بشد و بینه حدیثش بشد ظاهرش است که بقسامه ثابت
شود و تقدیرش و انسبت بکل شاهد حواله برای حاکم شرع کرده اند و احوط صلح است
و اگر بینی و برده و شاهد اش نیز بر طرف شود بعد از ثبوت دیت لازم میشود
پنجم از طرف شدن فایقه است و اکثر گفته اند تمام دیت ثابت میشود و
شوشش بقسامه است و همچنین نقصش گفته اند بقسامه ثابت میشود و تقدیر
زیاده و کمش نسبت بکل منوط برای حاکم شرع است ششم اگر صدا بر طرف
شود که مطلق سخنش مسموع نشود گفته اند دیت لازم میشود و اگر بوکت
زبان نیز بر طرف شود و گنگ شدن اضافه میشود و اگر کار بگیرد که
مطلقا طعام را نتواند جایید گفته اند دیت لازم میشود هفتم
اگر جنایت باعث جماع نتواند کرد یا در وقت جماع انزال نشود
دیت لازم است و همچنین گفته اند که اگر فرزند بهم رسانیدن
بر طرف شود دیت لازم میشود هشتم اگر جنایتی کند که راه نتواند
رفت دیت لازم میشود نهم اگر لذت جماع نیز بر طرف شود

که جماع کند یا طعام خورد و لذت طعام نیابد در یک دیت گفته اند
دهم اکثر فقها گفته اند که اگر جنایتی بر شخص بکند که مبتلا
شود بسلس البول دیت کامل لازم میشود و در روایتی وارد شده
است و اگر تا ظهر یابد ثلث دیت و اگر پا جاشت ثلث دیت
و بعضی باین روایت کرده اند یازدهم در حدیث صحیح
وارد شده است که اگر کسی بر شکم زنی بزند که حیضش بر طرف
شود اگر تا یکسال عود نکند ثلث دیت زنرا میدهد دوازدهم
اگر زنی را چنان بکند که شیرش بر طرف شود اکثر گفته اند
ارش میدهد و بعضی احتمال دیت نیز داده اند فصل پنجم
در بیان دیت جراحتهای سر و بدنست و در آن چند مقصد است
اول جراحات سر و روست که او لا شجه مینامند و آن بر نه
قسم است اول حارصه که خدشه کند که پوست شکافته شود دیت
آن یک شتر است دوم بازله است که آنست که در گوشت فرو رود
و خون در اید و آن سه شتر است سیم متلاحمه است که در گوشت
بسیار فرو رود و نزدیک به پرده که بر روی استخوانست و در آن
سه شتر است چهارم سمحاق است و آن جراحتی است که بر پرده
که بر روی استخوان کشیده است و در آن چهار شتر است پنجم

موضحه است که آن پرده شکافته شود و استخوان نمایان شود و
در آن پنج شتر است ششم هاشمه است که استخوان بشکند و
در آن ده شتر است هفتم منقله است که استخوان از جای خود
حرکت کرده باشد و در این نیز قصاص نیست مگر چند عود کرده
باشد و دیتش موافق مشهور پانزده شتر است و بعضی بیست شتر
گفته اند هشتم مأمومه است که بام الرماع رسیده باشد یعنی پرده
که مغز سر در میان است آن پرده شکافته شده باشد
و در آن ثلث دیت ادمیست اکثر فقها سر سه شتر وارد شده
است نهم دامغه است که خریطه کرده باشد در میان است آن نیز
دریده شود و با این حال زنده ماند بسیار بعید است و باین سبب
اکثر علما دیت ندادند اگر زنده بماند بعضی گفته اند
ثلث دیت بدو میدهند و ارش بدو دادن خریطه
میدهند مقصد دوم در بقیه احکام شجاج است و در آن چند
مسئله است اول اگر در جراحت موضحه یکنفر از یک
پنج شتر میدهد بدهد و اگر آن شخص میان آن جراحت
که بیکدیگر متصل شوند اکثر گفته اند یک موضحه میشود و پنج شتر
کافی است و بعضی گفته اند یازده شتر میدهد و احتمال دارد که

پانزده شتر لازم شود و حکم موضحه ها شده بشد اگر دیگری این دو موضحه را بیکدیگر متصل
کند خلافی نیست در انکه دیت دو موضحه بر اول لازم است و دیت یک موضحه بر ثانی
دوم اگر یک جراحت موضحه بکند که بعضی از آن بر سه واقع میشود و بعضی بر بیشتر
مشهور آنست که حکم موضحه دارد و پنج شتر کافی است لیکن آن جراحتی که در سر مذکر شده
و اگر مثل انها بر بدن واقع شود همان مقدار نسبت بدیت آن عضو حساب
میکنند مثل انکه موضحه که در بر واقع شود پنج شتر میدهند و سر و تنش مساوی کل دیت
ادمیست تنزا بجدا شدن ان حیات باقی نمیماند و دیت کل ادمی مرکب
از صد شتر است پس دیت ثلث آن باشد یعنی بیست یک پس اگر موضحه یک دست
واقع شود و دیت یک دست نصف دیت آن نسبت پس نصف
عشر آن که پنج شتر باشد در آن خواهد بود چهارم ظاهر کلام فقها
انست که این دیت ها که بهر شتر وارد شده است اگر دیت گرفته از
اجناس دیگر دهند بهمان نسبت میدهند مثل انکه در جایی
که صد شتر وارد شده است ده شتر نسبت به صد که دیت کل است
ده یک است پس اگر از طلا دهند ده یک هزار دینار گرفته خواهند
داد که صد شتر قیمت باشد و اگر از نقره دهند ده یک ده هزار درهم گرفته
میدهند که هزار درهم باشد و همچنین از سایر اجناس و آنچه گفته است
که چون در خصوص این روایات شتر وارد شده است

مقصد سیم در احکام سایر جراحات بدنست و در آن چند فواید است اول جراحتی که به اندرون شکم برسد از هر جهت که باشد اگرچه از کودال کودن باشد و او نمیرد در آن ثلث دیت مشخص است و در آن قصاص نمیباشد و اگر جراحت در عضوی میکند و بعد از آن در جوف داخل شود دیت این جراحت و دیت جایفه هر دو را باید مثل انکه غیری بر جراحتی کسی بزند و داخل شکم او شود هم دیت جراحتش را میدهد و ثلث دیت بدان که داخل جوف شود دویم اگر کسی کاردی یا خنجری زد کرسرش به آن در آن شکم او داخل شود پس دیگری آید و کاردی بهمان سوراخ فرو برد دو جراحت زیاد نشود شخص اول دیت جایفه را میدهد و به ثانی چیزی نیست و حکم شرع او را تغیر نکرده چه مرد دویم اندران جراحت کشاده نکرده و اندران مجال خونمندارش میدهد و اگر اندران بیرون کشاده نشود یک دیت جایفه دیگر دویم میباید بدهد سیم اگر یکی حربه بزند و شکم را بشکافد و دیگری احشای اندران او را بیرون آورد گفته اند قاتل دویم است چهارم حربه بر سینه اش بزند که از پشتش بدر رود اکثر گفته اند او جایفه است و ثلث دیت باید داد و بعض گفته اند

یکی

جایفه

مرد

مرد

یکی از فقها قایل شده اند موافق کتاب ظریف که هر که حربه بزند بر اطراف مردی که از طرف دیگر بدر رود صد دینار طلا میدهد و ظاهر آنست که مراد باطراف دست و پا باشد مانند ساعد و ساق و کف و قدم و بعض تخصیص کرده اند بعضی را که در آن تمام دیت باشد یا نصف دیت زیرا که اگر نافذ در یک بند یک انگشت باشد مانند صد دینار چند برابر دیت آن میشود و در کتاب ظریف تفاصیل دیگر در این باب هست که اکثر متعرض آنها نشده اند و بیان عبارت مجمل حسن که نشان داده ششم در کتاب ظریف مذکور است که اگر کسی را خدنگ بیکطرف رخسار و بهر سد که اندران دهان نمایان شود دیتش صد دینار است و اگر هر دو طرف بکند و هر دو طرف شود اما اثر فاشش نماند پنجاه دینار است و اگر هر دو طرف باشد و اثرش نماند صد دینار است و اگر بترسی بزند که در استخوان می نشیند و از زیر خایه بیرون آید دهیش صد و پنجاه دینار است و اگر سوراخ کند و بیرون رود صد دینار است و اگر جراحتی در رخسار او بهر سد و اثرش نماند دهیش ده دینار است هفتم در روایت معتبر دارد شش از حضرت امیر المؤمنین حکم شده بود در سیلی که کسی بر روی کسی بزند و جای آن سیاه شود شش دینار بدهد و اگر سبز شود سه دینار بدهد و اگر سرخ شود پنج دینار بدهد و نیم بدهد و اکثر مواقی این روایت قایل شده اند و بعض گویا شش دینار را

گفته اند و اگر گفته اند که شرط دیت آنست که اثرش جایز بماند و گفته اند اگر آنها در بدن واقع شود دهیش نصف دیت است چنانکه این بابویه در کتاب من لا یحضره الفقیه مفصل باین روایت ذکر کرده است هشتم در هر عضوی که دیت مقرری داشته باشد اگر آن عضو را شل کنند دو ثلث دیت آن عضو را باید داد و اگر عضو مشل را قطع کنند ثلث دیت عضو را باید داد چنانچه گذشت نهم مذکور شد که دیت مرد و زن در اعضا و جراح مساویند تا بثلث دیت چون بر سد پس دیت اعضای زن نصف دیت اعضای مرد باشد خواه تنگ جنایت کرده است مرد باشد و خواه زن و هم چنین قصاص میکنند مرد را برای اعضای زن بی انکه چیزی از دیت بدهد و نه ثلث پس اگر خواهند عضو مرد را بعوض عضوی قصاص میکنند نصف دیت عضو را میدهد و قصاص میکنند و اگر خواهند نصف دیت میگیرند و بعضی از علما گفته اند که این حکم که ثلث جراحات زن دیت آن مثل جراحات مرد است در صورتیست که جراحات کمتر از ثلث دیت مرد باشد و اگر جراحت کمتر از زن باشد صد جراحات مرد نصف است پس در یک انگشت زن پنج شتر است و در دو انگشت ده شتر است و در سه پانزده شتر است و در چهار بیست شتر است و همچنین بابن نسبت تا بالمرود بخلاف انکه جارح مرد باشد که در یک انگشت زن ده شتر است و در دو انگشت

بیست شتر و در سه انگشت سی شتر و در چهار انگشت بیست شتر دهم اگر عضوی که در مرد مساوی نباشد و زن مساوی دیت زن است مانند زبان و ذکر و دست و گاه پا و انچنان نصف و ثلث و اگر نسبت که با دیت مرد نگذشت در زن با دیت زن ملاحظه خواهد بود و دکاکر ذمی با دیت او و در غلام با قیمت او و شرط کرده و از قیمت آزاد نباشد مثل انکه ذکر غلام را ببرند او را قیمت میدهند چنانچه مذکور شد و انچه در شرع مقدری ندارد کار ارشی میدهند از او گر غلام فرض میکنند و ملاحظه میکنند که بدون این عیب چه قیمت داشته و با این عیب چه قیمت دارد تفاوت را از قیمت میگیرند نهم در جنایاتی است که بر جنینی واقع شود یعنی طفلی که در رحم مادر میتر واقع شود و در آن چند بحث است اول مشهور میان علما انست که دیت جنینی از آدمی بعد از آنکه منعقد شده باشد و هنوز روح در آن ندمیده باشد صد دینار است و مشهور انست که فرقی میان دختر و پسر و بعضی گفته اند در پسر صد دینار و در دختر پنجاه دینار است و خالی از قوتی نیست در این جنینی که قایل شده است که دیت جنینی یا غلامی است که قیمت او یک نصف عشر دیت باشد و این موافق مذاهب و عامه است و اول

اصح است واگر کافر ذمی باشد جنین او ده یک عشر دیت پدر او است
کر موافق مشهور اشتاد درهم است و در روایتی وارد شده است که عشر دیت
مادر او است که چهل درهم باشد بنا بر قول ثانی مکی است حمل روایت
بر انکه جنینی دختر باشد و مشهور میان علما است که دیت جنینی عشر
قیمت مادر او است و بعضی گفته اند اگر پسر باشد عشر قیمت پدر است
و اگر اناث باشد عشر قیمت مادر است و بعضی گفته اند که اگر زنده بزاید
و بمیرد عشر قیمت مادر است و اگر مرده بیندازد نصف عشر
قیمت مادر است و دیه هر کدام روح در جنینی دمیده باشد و سبب
جنایت بمیرد و معلوم شود که حیات داشته است و بسبب
جنایت مرده است در اینصورت دیت کامل لازم میشود بر او
پسر و نصف ان بر او دختر و اگر بعنوان مباشرت کرده باشد
کفاره نیز لازم میشود سیم اگر که پیش از تمام شدن
خلقت بیندازد و بعضی گفته اند غلامی میدهد یا کنیزی و بعضی
تعیین قیمت به پنج دینار کرده اند و مشهور میان علما است
که مراتب مختلفه دارد اول انکه اگر کسی در اثنای جماع کسر
بترسد که اب منی بدون فوج ریخته شود ده دینار میدهد
و اگر نطفه در رحم قرار گرفته باشد و سبب انداختن ان شود

بیست

بیست دینار میدهد و اگر علقه شده باشد یعنی پارچه خون بسته چهل دینار
میدهد و اگر مضغه شده باشد یعنی پارچه گوشت شصت دینار میدهد
و اگر استخوان شده باشد اشتاد دینار میدهد و اگر گوشت بر روی استخوان
روییده باشد و خلقتش تمام شده باشد صد دینار میدهد بنا بر گرفتن
و شیخ موسی رحمه الله گفته است در باین امر مرتبه نامرتبه دیگر باین
نسبت حساب میکنند و باین ادراسی ره تقصیر کلام او باین نحو کرده است
که بیست روز نطفه است و بیست روز علقه و بیست روز مضغه
و بیست روز عظام و هر روز یکدینار زیاده میشود و بحث کرده اند
بر او گرفتن تقدیر مخالف احادیث معتبره است چنانچه در حدیث
صحیح محمد بن مسلم از حضرت امام محمد باقر ع پرسید که مردی زنی را
میزند و نطفه می اندازد فرمود که بیست دینار بر او لازم است و گفت
میزند و علقه می اندازد فرمود چهل دینار لازم است گفت او را
میزند و مضغه می اندازد فرمود شصت دینار لازم است گفت او را
میزند چیزی می اندازد که استخوان در او پیدا شده باشد فرمود که
بر او دیت کامل است یعنی هزار دینار و فرمود که حضرت امیر المومنین ع

چنین حکم کرده است گفت صفت نطفه کدام است که توان شناخت فرمود
که نطفه سفید است مانند اب بینی غلیظ پس در رحم چهل روز می ماند
تا علقه میشود گفت صفت علقه کدام است فرمود پارچه خون بسته است
مانند قوتی که از محاجمه بدر می اید پس چهل روز دیگر می ماند تا مضغه
شود گفت مضغه چیست که توان شناخت فرمود که پارچه خون
سرخ است که در میان ان رگهای سبز است بعد از ان استخوان میشود
پرسید که صفت استخوان چیست فرمود که بعد از انکه استخوان
شد چشم گوش بهم میرسند و اعضا و جوارحش ترتیب می یابد پس
دیت چنین تمام میشود و در حدیث دیگر از حضرت صادق ع
منقول است که یونس شیبانی پرسید که اگر در نطفه و یا قطعه خون بهم رسد
حضرت فرمود که عشر نطفه زیاد میشود بیست هم دینار میشود و اگر دو قطعه
بهم رسد بیست و چهار دینار و اگر سه قطعه بهم رسد بیست شش دینار
و اگر چهار قطعه بهم رسد بیست و هشت دینار و اگر پنج قطعه بهم رسد
سی دینار و بهمین نسبت بالا میرود تا انکه علقه شود پس چهل دینار
دران است و از علقه اگر یک رگ گوشت بهم رسد دران هم دینار بالا
می رود و همچنین هم دینار زیاد میشود تا انکه گوشت میشود و دیت ان

شصت دینار

شصت دینار تا انکه گوشت میشود مانند استخوان دران بهم رسد و زیاد میشود
تا انکه همه استخوان میشود و دیت ان اشتاد دینار است و همچنین تا گوشت
و پوست بران می روید و چون پنج شد روح دران میدمند و فروع احادیث
و تفاصیل خلقت انسان و تشریح اثرا مفصلا در کتب سماء عالم ذکر کرده ام
چهارم اگر زنی را بکشند و در شکم او فرزندی باشد و او هم کشته شود
و ندانند که پسر بوده است یا دختر مشهور میان علما موافق احادیث
معتبره ان است که دیت زن را میدهند و از برای طفل نصف دیت
مرد و نصف دیت زن میدهند و بعضی گفته اند قرعه می اندازند اگر
بهم پسر در اید دیت پسر میدهند و اگر بهم دختر در اید دیت دختر
پنجم اگر کسی زنی را وطی داشته باشد و بدون رخصت او در وقت
جماع منی را عزل کند و در پسر و فرج بریزد و بعضی گفته اند واجب
کرده اشتاد دیت نطفه را بون بدهد و اگر حمل بر استجاب کرده اند
ششم اگر کسی خایه زنی بکند و طفل زنده بیفتد و بعد از ان کسر او را
بکشد گفته اند اگر حیات مستقره داشته باشد که مدتی تعیش تواند
کرد قاتل جریم است و بر او دیت نیست اما حاکم شرع او را تعزیر میکند

واگر حالش معلوم نباشد بعد از افتادن کز زنده بوده است یا مرده و او
سرش را بریده باشد قصاص ساقط میشود و دیت بر بدن سر ثلث
میدهد چنانچه مذکور خواهد شد و اگر هفتصد دیت جراحتها کرد بر
بدنی واقع شود نسبت بکل دیت او حساب میکنند پس اگر چهار
بریدگی کند و دست از محل ساقط شود و اگر زن بمیرد دیت
دست کر پنجاه دینار است و اگر اول دست ببرند و بعد از آن جنایت
بر بقیه دیت جنایت بمیرد دیت دست ساقط میشود و اگر
زنده بماند دیت دست بمیرد هشتم اگر کسی سر میت را از
مکانی قطع کند حکم جنایی دارد دیت او صد دینار است و این دیت
مال وارث نیست بلکه صرف میکنند در حج و وجوه خیرات و صدقات
بدل میت و خلاف است که اگر قرض داشته باشد واجب است که
قرضش بدهند از این دیت یا نه و اکثر گفته اند که میتوانند داد
و بعضی گفته اند داخل بیت المال مسلمانان میکنند و ابن بابویه علیه الرحمة
قایل شده است که اگر در حال حیات او اراده کشتن او داشته و بعد از
فوت سر او را بریده یا کار دیگر کرده که اگر زنده میبود بآن جنایت
بمیرد دیت کامل انسان میدهد و اگر این اراده نداشته باشد صد دینار

میدهد و گفته اند که جراحتها که بر او واقع شود نسبت بقصد دیناری حساب
میکنند مثل انکه اگر یکدستش را ببرد پنج دینار میدهد و اگر موضحه در سرش
کند به پنج دینار میدهد و اکثر گفته اند مرد و زن و صغیر و کبیر در این
حکم تفاوتی ندارد و اگر سر غلامی را ببرد عشر قیمت او را میدهد
روایت حسین بن خالد از حضرت امام رضا علیه السلام پرسید که اگر شخصی برای
میت کودکی را حفر کند که او را غسل دهد پس سرش بکند و فرو رود
و پیش از دستش بیفتد و بر شکم میت اید بشکافته شود و چیزی
بر او لازم است فرمود که هر گاه چنین خطایی باشد خطا محض بود و کفاره آن
بندگ آزاد کردن است یا هر دو پیاپی روزه داشتن یا شصت مسکین را
طعام دادن بهر مسکین بقدر مدی که تقریبا بنا بر بعضی از تقدیرات
یکمهار یکیغ گندم باشد و در حدیث دیگر وارد شده است که بر بدن سر
مرده بدتر است از بریدن سر زنده و در حدیث دیگر پرسید
از حضرت صادق علیه السلام اگر کسی که استخوان مرده را نبش کند فرمود که حرمتش
بعد از مردن زیاده از زنده است فصل هفتم

در بیان عاقله است که دیت خطا بر او لازم است و احکام آن و در آن
چند مقصد است مقصد اول در بیان عاقله است بدانکه چون در بار قتل
در جاهلیت تعصب بسیار میکرده اند و خویشان و قبیله و عشیره قاتل
حمایت میکرده اند شارع در باب قتل خطا که قاتل را در آن تقصیری
نیست مقرر فرموده است که بر ایشان قسمت کنند که هم باعث قلت
حمایت ایشان بشود و هم کار بر قاتل آسان شود چون تقصیری
نداشته و حکمهای جناب مقدس الهی در حکم بسیار است که عقول
اکثر خلق از ادراک انها قاصر است و عاقله کسانی را میگویند
که متحمل دیت از جانب صاحب جنایت میشوند و آن چهار
طایفه اند اول خویشان صاحب جنایت حر یعنی کسی که او را آزاد
کرده باشد سیم کسی که ضامن جریره او یعنی جنایت او شده
باشد زیرا که متعارف بوده است که هر کس که وارث نداشته اند
با یکدیگر قرار میکرده اند که هر یک از جنایت خطایی که یکند دیگری
دیت او را بدهد و هر یک که پیشتر بمیرد دیگری وارث
او باشد چنین کسی اگر جنایت خطایی بکند ضامن جریره دیت

او را سید مدهد چهارم امام زمانست که اگر از همه کس از اینها نباشد
امام دیت او را میدهد و اگر بمیرد میراث نیز از امام است اما اقارب
که عاقله اند خلاف است که چه جای عشیره و مشهور میان علما آنست که عاقله
عصبه قاتلند یعنی مردانی که قرابت ایشان نسبت بقاتل از
جانب پدر و مادر باشد یا از جانب پدر نه از جانب مادر و تنها مانند
برادران و اولاد ایشان خواه وارث قاتل باشد که اگر بمیرد و انها
میراث میبرند و خواه نه و خلاف است که پدر و جد پدری و اولاد
مذکور در عصب داخلند یا نه و اکثر متاخرین قایلند که داخلند
و بعضی گفته اند اگر از دیت قاتل را اگر کشته شود میراث
میبرد عاقله اوست و بعضی گفته اند عاقله انهایند که مستحق میراث
قاتلند از وارثان نزدیک که در قرآن بدان ایشان حصه از میراث
مقرر شده مانند پدر و مادر و فرزند و اگر انها نباشند سایر اقارب
قاتل میدهند و از مردان بالغ خواه از جانب پدر خویش باشند
و خواه از جانب مادر و اگر از هر صنف باشند هر شش دیت را

بر قرابتشان پدر را قسمت میکنند و یک قسمت را بمادر خویشان مادری
رسد میگویند از حضرت امیر المومنین ع روایت کرده و اکثر ان روایت
را ضعیف می شمارند و مشتمل است بر انکه اگر خویشان نداشته باشد
دیت را از امام فرا میگیرند و این مخالف مذاهب شیعه است
چهارم در صفات عاقله است گفته اند شرط است که ذکور باشند زن عاقله
نمیباشد و شرط است که بالغ و عاقل باشد نابالغ و دیوانه عاقله نمیشود و
شرط است که غنی و قادر بر دیت باشد پس بر فقیر دیت لازم نمیشود
و غنی و فقیر بودن در وقتی که سال تمام میشود و وقت دادن
میشود معتبر و در مقدار ان دو قول است که عاقله متحمل میشود و مجموع از
علی را اعتقاد انست که عاقله از دیت خطاء را متحمل میشود خواه زیاد و خواه
کم و جمعی گفته اند تا همه بدیت مرضحه نرسیده است که نصف عشر دیت
باشد جارح خود میدهد و بقدر دیت موضحه و زیاده را عاقله میدهد بهمان
انکه عاقله میدهد رجوع نمیکند کسی را از جانی میگیرد و قولی است که رجوع میکند
و ان ضعیف است پنجم در بیان کیفیت تقسیط دیت است
بر عاقله و در ان چند مسئله است اول انکه خلاف است که ایا قدر معتبر در

هر یک از ایشان چند دینار باشد بعضی گفته اند از عشره قیراط میگیرند
از نصف دینار باشد و از فقیر بعضی کسی که در عرف او را غنی و مالدار
نمیگویند و قادر بر ادای نباشد پنج قیراط میگیرند که ربع اشرفی باشد
زیرا که در هر دینار بیست قیراط است و بعضی گفته اند قدر معتبر ندارد
بلکه با حاکم شرع بحسب احوال انجماعت و عدد ایشان هر قدر که مناسب
داند حواله میکنند دوم در خلافت که ایا ترتیبی در میان انجماعت
است از حواله کردن یا نه بعضی گفته اند هر نوع دیت و در هر دیار
میکنند بیک نسبت و اکثر علما قایل شده اند یا انکه نزدیکتر را مقدم میدانند
و اگر وفا نکنند بود و تر حواله میکنند پس بنا بر قول که پدر و اجداد پدری
و فرزندان ذکور را گفتند اول بایشان ابتدا میکنند بعد ازان برادران
و بنا بر قول اول از برادران میگیرند اگر وفا نکنند از اولاد ذکور ایشان
میگیرند پس از عموها پس از پسران عموهای پدر پس از پسران ایشان
پس عموهای جد پس از اولاد ذکور ایشان و هم چنین تا انکه اقارب
نسبی بدوری تمام شوند و اگر باز باقی مانده است از ازاد کنندها

او میگیرند اگر ازاد شده باشد ان قاتل یا جارح پس از خویشان پدری
ازاد کنندها بترتیبی که سابق مذکور شد پس از ازاد کنندها پس خویشان پدری
او باز بترتیب سابق پس از ازاد کنندهای پدر جارح پس خویشان پدری
او پس از ازاد کنندها ازاد کنندها پدر او پس از اقارب پدری او و در همه
مراتب اقرب مقدم است بر ابعد و اگر نزدیکتر وفا نکند
بدورتر تعدی نمیکنند و بعضی گفته اند از خویشان پدری و مادری مقدم
اند بر خویشان پدری تنها و اکثر را این مقام اعتبار نکرده اند و سیاید
که معلوم میشود که عاقله قرابت عرفی با میت دارد بمحض انکه از قبیله
او باشد کافی نیست و اگر اینها همه که مذکور شد وفا بدیت نکنند
بعضی گفته اند زیادتی را از امام علیه السلام میگیرند و خلاف است که انحضرت
از مال خود میدهد یا از بیت المال مسلمانان و اکثر گفته اند که از مال خود
میدهد و تحقیق این مسئله بر صورتی ندارد و بعضی گفته اند اگر عاقله
نباشد یا عاجز باشند از دادن دیت مطلقا یا بعضی از مال ضمانت کنندها
میگیرند و الا امام علیه السلام میگیرند و اکثر گفته اند مطلقا رجوع بجانی

نمیشود با عجز ایشان از امام از بیت المال مسلمانان میگیرند سیم
اگر عاقله زیاده از دیت باشند بعضی انقدر مقرر که مذکور شد
بنا بر قول انچه حاکم شرع مصلحت داند بنا بر قول دیگر بر عاقله تقسیط
کنند عدد عاقله زیاده از ان باشد بعضی گفته اند همان مقدار را که
توزیع میکنند و بعضی گفته اند امام یا حاکم شرع بعضی را بمصلحت
میداند تعیین میکنند که بدهند و اگر بعضی از عاقله غایب باشند مشهور
ان است که حصه انها را بر حاضران قسمت نمیکنند بلکه انتظار
میکشند که انها حاضر شوند یا بمیرند یا حاکم شرع که در ان بلد است
از ایشان بگیرد چهارم چون سابقا مذکور شد که دیت خطا تو
خواه قتل و خواه قتل در عرض سه سال میگیرند و گفته اند ابتدای مدت
سه سال در قتل وقت مردن مقتول است و در جراحتی که سرایت
نکرده باشد از وقت جراحت کردن است و اگر جراحتی سرایت
کند مثل انکه انگشتش را ببرید و سرایت کرد و مجموع کفش را انداخت

و بین صورت دیت مجموع نکفر امیباید بدهد و خلافست کرتبدار
سالها از جروقت حساب میکنند بعضی گفته اند از وقتی حساب
میکنند که بجراحت مندمل شود و رخش بر طرف شود و بعضی گفته اند
از وقتی که کف افتاد حساب میکنند و اصوز مندمل نشده باشد و اول
شهر سب ششم از مقاصد سابقه در بیان ثبوت جنایت است
بر عاقلان بگواه ثابت میشود یا باقرار عاقله مشهور آن است که
بقسامه بر عاقله چیزی ثابت نمیشود بلکه بر مال جانی لازم میشود
اگرچند خطا باشد و اگر جنایی اگر قاتل اقرار کند بقتل خطا یا جانی اقرار کند
بجنایت خطا دیت بر خویش لازم نمیشود نه بر عاقله و اگر قتل عمد
را بر دیت صلح کنند بر عاقله چیزی لازم نمیشود و در قتل عمد اگر قاتل
بگریزد روایتی وارد شده است که دیت از مال او میگیرند و اگر مال نداشته
باشد از اقارب او میگیرند و الاقرب فالاقرب و بعضی از علی این روایت
عمل کرده اند بجز اول قایل شده اند نه بجز ثانی چنانچه سابقا مذکور شد
و در قتل شبیه بعمد نیز بعضی شده اند که اگر بگریزد یا بمیرد و مال نداشته باشد

از اقارب او میگیرند و اگر انها نباشند از بیت المال میدهند مقام هفتم
اگر کسی خود را بخطا بکشد دیت بر عاقله نیست و بعضی از شیعیان
قایل شده اند که دیت بر عاقله است هشتم در حدیث وارد شده است
که اهل ذمه بعضی از ما فرا نا که جنایت میدهند عاقله یکدیگر نمیشوند
در جنایتی که میکنند خواه قتل باشد و خواه جراحت بلکه دیت از مال
جنایت کننده میگیرند و اگر مالی نداشته باشد از مال میدهند دیت اشیای فرا
جزیه بانام میدهند مانند غلامی که مقرر شده به اقای خود و امتعه و اثاث
غلامان امانند و هر یک که از ایشان مسلمان شود از میشود و عمل باین
روایت عمل کرده اند هشتم اگر پدر فرزند خود را بعمد بکشد دیت
بر اشان دیگر میدهند و خود بهره از ان و غیران نمیبرد و اگر وارث
دیگر نباشد امام وارث اوست و اگر فرزند خود را شبیه بعمد بکشد
بعضی گفته اند مطلق میراث نمیبرد و بعضی گفته اند از دیت نمیبرد
و از غیر دیت میراث میبرد و اگر وارث بغیر از عاقله نداشته باشد

برای انکه بدد میراث او را نمیدهند دیت ساقط میشود و اگر گویند
که میراث میبرد پس از عاقله میگیرند محل خلافست اکثر گفته اند نمیگیرد
و مسلم عاقله دیت نفس و جراحه انسان را ضامن نیست
جنایت غلام کسی را اگر جنایت کند از روی خطا بر کسی کند
یا جنایت حیوان خویش او را بر کسی بکند یا جنایتی که خویش
او بر حیوان کسی یا مال از روی خطا بکنند ضامن نیست هشتم
در بیان کفاره اقسام قتل است در قتل عمد کفاره واجبست
که بنده ازاد کند و هر ماه متوالی روزه بگیرد و شصت مسکین را
طعام بدهند بهر یک مدی یا مد عجلانی و مدی که صلی
در مدینه میگیرند طعام اجویست و مشهور انست که بین کفاره و قتل
واجب میشود که خود هر کدام متقدم شده باشد نه انکه اگر یا سبب باشد و کفاره
بقتل مسلمانان ثابت میشود خواه بقتل باشد و خواه بالغ و خواه عاقل
و خواه دیوانه خواه زن و خواه مرد و خواه مملوک قاتل باشد یا مولای که یا مکاتب

یا ازاد و مشهور انست که در قتل کافر هر چند در امان باشد کفاره
لازم نمیشود و اگر در قتل عمد او را بکشند یا انکه او را عفو کنند یا دیت
یا دیت بگیرند ثابت نشود و شک نیست که کفاره واجب میشود و اگر
اولیاء قصاص کنند اکثر گفته اند که کفاره از ذمه او ساقط نمیشود و باید
که از مال او بدهند و باید که روزه ها از مال او استیجاد نمایند و بعضی
گفته اند که هرگاه قصاص کنند کفاره ساقط است و کفاره قتل شبیه
بعمد و خطا کفاره مرتبه است که اگر قادر است بنده ازاد میکند و اگر عاجز است
هر ماه متوالی روزه بدارد و اگر از ان نیز عاجز باشد شصت مسکین را طعام
بدهد و اگر مسلمانی را بدون وجوب کفاره بکشد مخیر است میان انکه
کفاره قتل خطا باید بدهد و قصاص البته بر او نیست اما
بودن وجوب دیت خلاف است بعضی گفته اند که مطلق دیت نیست و بعضی
دیگر گفته اند که اگر اسیر نموده باشد در ان است کفاره دیت واجبست

واگر با جنایتی رفته در میان ایشان رفته دیت واجب نیست واجب
است که مطلق دیت بود ۸۱۰ و بعضی گفته اند که اگر در وقت حملش
کشته شود دیت بود از بیت المال سید امند و اگر چند نفر شریک شوند
در قتل کسی بود بر یک کفاره تمام واجب است و اگر طفل یا دیوانه کسی را
بکشد خلاف است که کفاره بر او واجب است و عتق و اطعام طعام از مال
او بیرون میکنند و روزه تا بعد از عقل یا بلوغ میگیرند و اگر پشیمان
نمیرد از مالش اجرت روزه ها بدهند و بعضی گفته اند کفاره از
ایشان ساقط است و اگر جنینی را که در رحم باشد سقط کند اگر روح
در آن دمیده باشد کفاره واجب است والا واجب نیست و احکام
خصال کفارات را در رساله کفاره ذکر کردیم فصل نهم در احکام
جنایات حیوانات است و در آن چند بحث است اول در کشتن
حیوانات حلال گوشت است اگر حیوانات حلال گوشت را ذبح کند بدون اذن
مالک اگر گفته اند که تفاوت قیمت زنده و کشته بر او لازم است

و بعضی گفته اند که مالک میتواند گفت که کشته را بردار و قیمت
حیوان زنده را بده و اگر او را بغیر ذبح تلف کند که از میته شود باید
قیمت او را در زمان کشتن بدهد و اگر بعضی از اجزا باشد که از انها
منتفع توان شد مثل پشم و مو و کرک آنها از مالک میباشد قیمت
انها را از قیمت حیوان بیرون میکنند و دیگر در کشتن حیوانیکه
گوشت آن حلال نباشد اما قابل تذکیه باشد قیمت زنده را کشته را
میدهد و اگر خود دیگر تلف کند قیمت آنرا باید بدهد و اگر
بعضی از اجزای او قیمت داشته باشد آنرا از قیمت وضع میکنند
مانند پیل که دندان و استخوانش قیمت دارد و اگر در قسم اول
در این قسم جنایتی بر عضوی از اعضای حیوان واقع شود مثل انکه
چشمش را کور کند یا پایش را شل کند اکثر گفته اند ارش میدهد
یعنی تفاوت قیمت صحیح و معیوب و بعضی گفته اند مانند

ادعی انچه در حیوان دو ناست بقطع ۱/۲ قیمت حیوان را
میدهد و بقطع هر یک نصف قیمت را مانند چشمها و دستها
و پاها و گوشها و در احادیث وارد شده است که کسی بچشم
حیوانی را کور کند ربع قیمت آنرا میدهد و بعضی از فقها قایل شده اند
و خالی از قوتی نیست بحث سیم در کشتن حیواناتیست که
قابل ذبح نیستند مانند سگ و خوک و سگ را قیمت نمیباشد
و سلوک کسی نمیشود و بکشتن او چیزی لازم نمیشود مگر چهار سگ
سگ شکاری که تعلیم شکار کرده باشند و بعضی گفته اند قابل تعلیم
بوده باشد خلافست که سگ سلوقی است یا شامل است هر سگی را
که تعلیم شکار کرده باشند و سلوقی گفته اند منسوب است بسلوق
که قریه ایست از قریه های یمن و حرمتیست که سگ نازی باشد
و در دیت او خلافست مشهور انست که چهل درهم است
که موافق زده دینار قدیم که هزار و پانصد بیست دینار است و بعضی گفته اند

که اگر قیمتش کمتر از این باشد قیمتش را میدهد و بعضی مطلقا بقیمت
قایل شده اند و بعضی گفته اند بدار سلوقی چهل درهم باشد و سگهای دیگر
قیمت ندارند و دیگر سگ گله است و در دیت او نیز خلاف است
اکثر یک گوسفند گفته اند و بعضی بیست درهم گفته اند که یکهزار و صد
شصت دینار باشد و بعضی بقیمت وقت قایل شده اند سیم
سگیست که حراست باغ میکند اکثر دیت او را بیست درهم گفته اند
و بعضی بقیمت وقت گفته اند و ثانی اظهر است چهارم سگ
زراعتست و اکثر گفته اند دیت او یک قفیز گندم است و در روایت
دیگر جریب گندم وارد شده و جریب چهار قفیز است و بعضی قیمت
گفته اند و بعضی گفته اند که دیت سگ گوسفند است فارسی میگوید یک
دنبه عاکست و بعضی گفته اند کفایه از آنست که دیت سگ اندازه
چهار درم آزاد مرد میکند که پنهان در خانه خود نگاه داشته باشد

تقصیر کرده است ضامن است خواه در شب و خواه در روز و اگر
تقصیر نکرده است ضامن نیست ختم شد تالیف کتاب در ساعت
احقر عباد محمد باقر ابن محمد تقی در چهارم شهر محرم الحرام سنه ۱۲۹۰

بسم الله الرحمن الرحیم وآل محمد خیر
وآل محمد هو بین مالکی احمد رب الله خیر
مالکی الحلی علی نبیه المصطفی وآله

مقبت انوا میدهد تیقتر کرایشان در میان خود معامله میکنند
را بحیوانی اگر شراب یا آلات قمار یا آلات لهو حلال میدانند پنهان
داشته باشند و مسلمان نا واقف کند چنین انها را تو انها اگر حلال
میدانند و اگر علانیه اظهار کنند چون خلاف شرط فرض است
اگر بکشد یا تلف کند چیزی بر مسلمان لازم نمیشود بخلاف
مشهور میان قدما علامت کر حیوانی اگر بچرا میفرستد اگر
در شب جنایتی بزراعت کسی یا باغ کسر یکنند صاحب
حیوان ضامن است و اگر در روز جنایتی بکنند ضامن نیست
و در روایتی وارد شده است کر صاحب زراعت در روز باید
زراعت خود را حفظ کند بدان انکه ضرورتی است کر حیوانان
بچرند در روز و در شب صاحب حیوان میباید حیوان
خود را حفظ نماید و اکثر متاخرین شب و روز را اعتبار
نکرده اند و گفته اند صاحب حیوان اگر در حفظ حیوان

الحمد لله الذی کتابنا اوفر حظ
ولا غفل
صحی وضع

لیستکلیی

بسم الله الرحمن الرحیم الحمد رب العالمین
فانتقل هذا المجموع المشتمل علی شرح

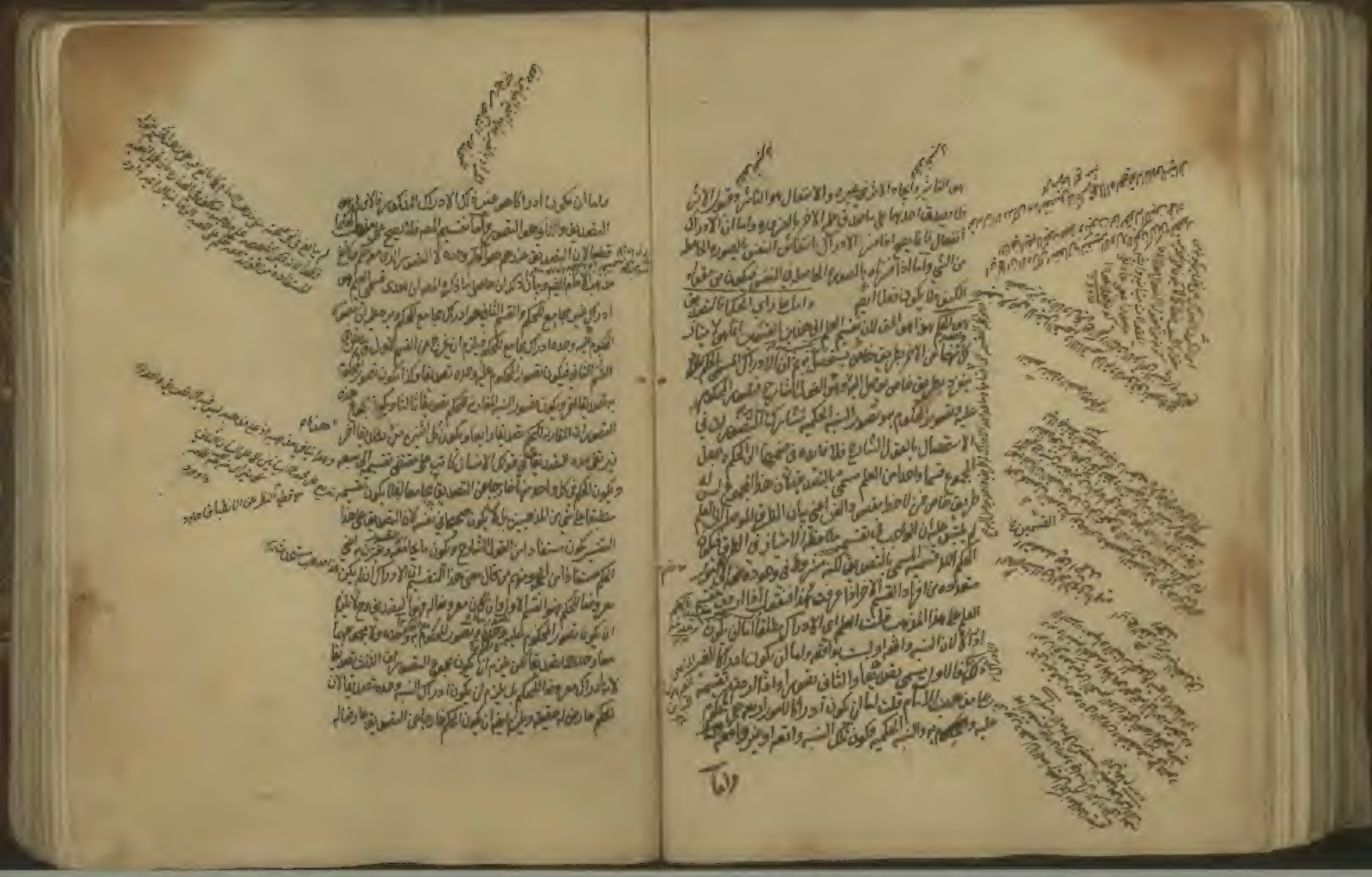

تكون طرفا ما معرفين اما بالفعل او بالقوة وهذا المعنى هو الذي
ويقابله يصدق زيد ليس بقابل بالمخالفة وكذا الحال في مفهوم المتصل
والمنفصل اعطاء الحاصل فقد اطلاق الشرط على المتصل اطلاق
الاسم على المسمى بالاطلاق على المتصل وان لم يكن معنى الشرط عين المتصل
ظاهر اما قد عرفت من قولهم ليس احد هذه الاسامي
مفهوم اللفظين اجزاء على الموجبات حتى منع الملفظ وليس ذكر
الاسامي غير ما حاصل المفهوم الاصطلاحي
ان مقابل السالبة هذه الاسامي على

حتى يجب فلينا بها اما في الاطراف من هذه الاسامي
انهم اطلقوا هذه الاسامي على الموجبات ولا تحقق للمعاني اللغوية
فيها ثم نظروا هنا الى المشابهة الموجبات في الاطراف التي
انهم وضعوا هذه الاسامي من المعاني اللغوية الى المفهومات
بناء على وجود المناسبة في بعض افراد هذه المفهومات الى الموجبات
فان هذا التعريف من المناسبة كان محكم النقل فلما حاصل الالتزام النقل
مرتين واما ذكر اقسام الشرطية عقيب الاقسام الاولية
الحملية والشرطية لما ذكر الموجبة والسالبة وتكلم في الحملية على سبيل التبعية
لان مفهوم القضية انما ينضبط بذكرهما وكذا ذكر المتصلة والمنفصلة ههنا
لانهما متقيدان مختلفتان تحت الشرطية فلا تحصل مفهومها الا بهما وغيرهما
في المتصلة الايجاب والسلب ذكرهما في الحملية فذكر في المنفصلة انواعها
الغير المنضبطة والاشارة الى الايجاب والسلب في بعضها لما ذكرنا والله اعلم

المتصلة

ان

ان اقسام القضية الى الحملية والشرطية حصر عقلي واما اقسام الشرطية
الى المتصلة والمنفصلة فليس كذلك لان الشرطية عبارة عما فضيتان بالقوة
القريب من الفعل والنسبة بين القضيتين لا يمكن ان تكون على احد انحاء
الاخر على الاطلاق بل يكون بحال نسبة غير الحمل والباين من هذا ان تكون نسبة
التي هي كالجنس المحمول منحصرة في الاتصال والانفصال فجاز ان يكون نوعا آخر
عرفا فضية استقرائية اذ لم يوجد في العلوم ومتعارف الفقهاء
الى اقسام القضايا واما فائدة تقسيمها على الشرطيات
فيها الا انها لا يقع جزاء الشرطية

بالقياس بها الى بقية اقسامها ولا انعكاسا

جزاء فقد عرفت ان اطراف الشرطيات لا تكون
الحملية او الاستثنائية القريب من الفعل اي على
التي هي مورد الحكم فكذا جزاء منها فاستغنت بذكر قسم
عن احاديث الشرطية ويسمى موضوعها هذا بتناول الشرط والجزاء
ايضا فان زيدا في قولك زيد موجود موضوع وقولك ان حصل معنا فلان
او قولنا في الزمان الماضي والحاصل ان اجزاء الحملية يجوز
الحكم عليه وبه والنسبة بينهما وقوعها اولا وقوعها وهذه الاربعة
واذ كان الثلاثة الاول منها من قبيل المفهومات التي من شانها ان تكتسب
بالقوة الشارع واذ كان الاخير اعني الوقوع
السببي التصديقية هذه الامور كما في وقوع النسبة او لا وقوعها كما
فيقبل الاجتماع في القضية من الحكم لان الاول والثاني وقوع النسبة والثالث

القضية

على النسبة بغير دلالة واضحة عليه وان كانت الشرطية وضع غير صحيح
لقضايا الحكم عليه بوجوب النسبة التي تركب منها المحكوم به المحكوم عليه
من حيث انها حالة فيها والقوة في حال ما يكون معنى مستقلا بحيث
يكون محكوما عليها بوجه ما فالقيد الاول يخرج الكلمات التي
فلطلب الاسم كهو في المثال المذكور وقد ينافي ذكر بان القيد هو ما يفيد
هو قائم بدل على زيد لانه ضمير راجع الى ما لا يكون رابطة وفيه ان الرابطة
هذه القضية هي حركة الوضع لايجاد المعنى على الارتباط والاستناد
قالب الكلام لكان الناقصة وما يتصرف منها وتمت

انها اذ لا دلالة لها على ثبوت احد الامرين
اعني ما ذكرنا اذ لا يتبادر من قولنا الرابطة لكان الذي
متعلقا في الرابطة اشارة والى الكلمة المذكورة في استعمال الرابطة على
وجه الربط فان يقال ههنا شيئا والوجود والاتصاف والصدور فيها
في غلبة الحرى هي مجموع اطراف الرابطة الزمانية وحدها وغيرها
الزمانية وحدها وغيرها بعد لا يخفى والحق ان المستعمل القضية حالة
عنها فقولك كل انسان زيد ونحوه بديهي وتحقيق قولهم القضية حالة
عند الرابطة وهذا لا يشمل القضايا التي هي قيل حليه اعني التي يحمل
حمل الشيء على ما هو في نفس الامر واحدا اذا حملت على ما هو في الشيء عند نفسه
الامر ما هو حسب زعم القايل فيصدقها قطعا وان كان المتبادر من عبارة
الشيء على الشيء في نفس الامر فيقيد بحيث لا يعني عنها
لان التحقيق غير مرضي عند هذا العلام فلم التحقيق ثم اذكر اقلت ليس بعض

الجمهور

كشيء كما اذا وجدا بوجه ما يمكن معدوما كالعنقاء وهذا من
ان العين عن الكل الطبيعي ايضا خارج عن الغرض من سياق الكلام الا
فالاولى ان يقال الوجه ان بيان وجود الكلي الطبيعي بكفيه او في ضمن
جزئيه غير مقصود بالذات لعدم الفائدة بعد هذا الى ضمن كلي
وان لم يقصد فاجابوا بان الاضافة
في الكلي الى الجزئيات بل الى الكلي
بجنسه

ومجموعهم

ليست فان الجنس غير مقصود بالذات
فيجب ان يكون الكلي الطبيعي
الوجود في ضمن الجزئيات
الوجود بالكلية الصادقة في ضمن الاكثر على ما هو الظاهر
صدقها كذلك العنقاء فيخرج الكليات الفرضية التي يمتنع صدقها في
نفس الامر على شيء من الاشياء خارجا وذهنا فان قيل الكليات الفرضية
جزئيها ليس بموجود في نفسه الامر بحيث ان في الكليات الموجودة
الفقر اعدا ما يجب بحسب الواقع الاعم من المطلق
من الفرد والمفرض لهم في الكليات الفرضية على ان الكليات الموجودة
او الصادقة في نفس الامر على شيء منها والتميز ادراجها ايضا في هذا
الاقسام مع دعايه تلك الاحكام فان صدقها ما وان
فيها احد في كل منها بحيث لا يجوز الخلو من ذلك في بعض افرادها
في زمان واحد فان القايم والمستيقظ متساويان مع امتناع اجتماعهما

انقسام

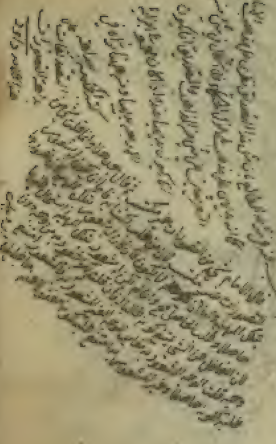

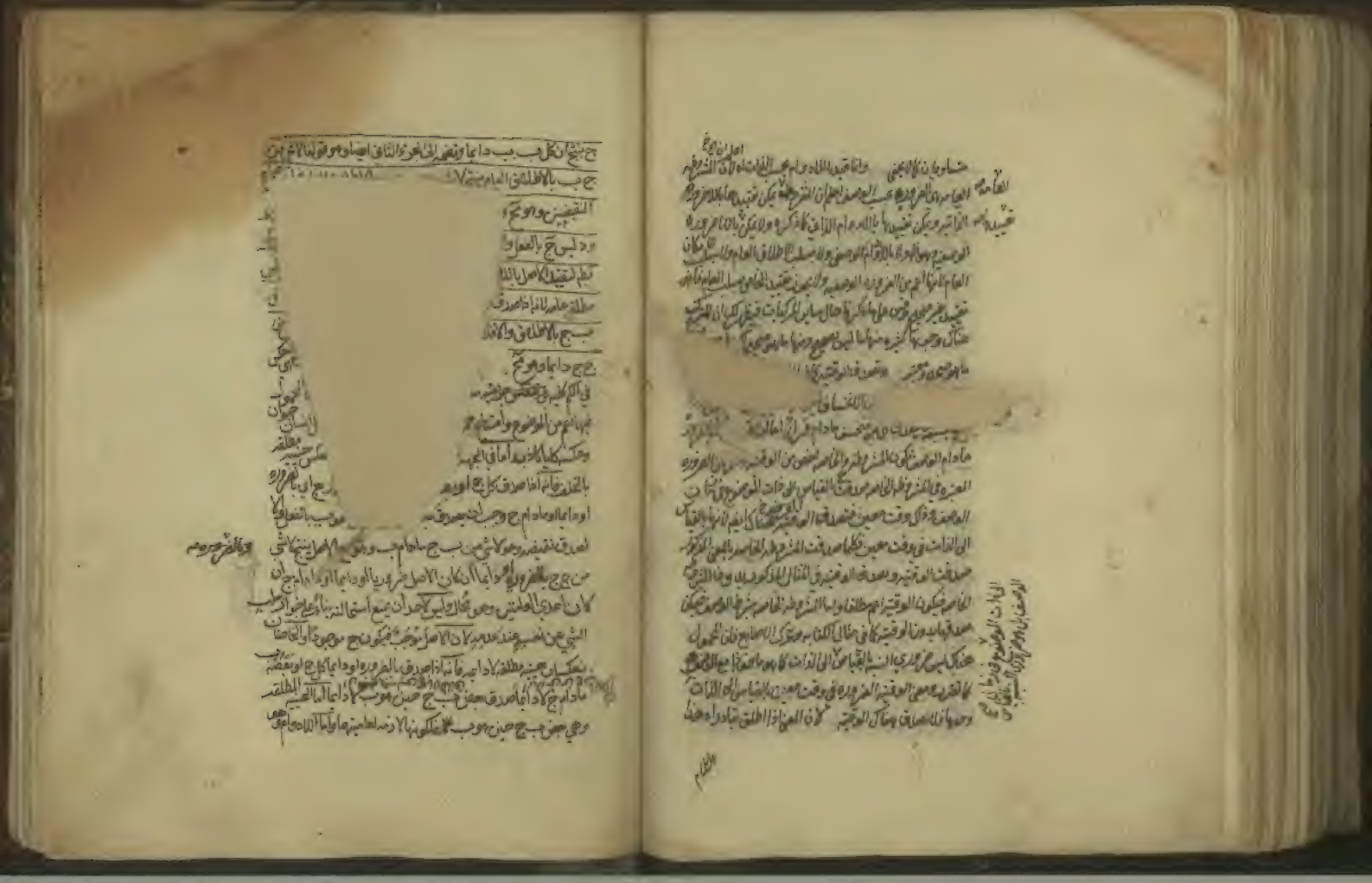

السادس من موجبه كلية صغرى وسالبه جزئية كبرى ينتج سالبه جزئيه بشكل ب ج
وبعض ب ليس ا فبعض ج ليس ا بالعكس والانعراض في الكبرى ان كانت معركسة تتحقق
وجود الوصف بالعكس الصغرى لان الجزء سالبة فتعين كبرى الشكل الاول فالعكس الكبرى
لانها اقبل العكس وتتعذر اعكاسها الا اعكاس الصغرى بهذا الشكل واما وصفت بالعرضية في
هذه المراتب كان الاول والخامس الضروب المنتج للايجاب والثاني احق الضروب المنتجة
والخامس اشرف وقدم الثالث والرابع على الاخيرين لانتهائها الى اكبرى الشكل الاول
واما الشكل الرابع فشرط انتاجه الكلية ايجاب احد المقدمتين مع كلية احدى المقدمتين
بالكلية مع ايجاب احديهما لاندراج محمول الاخص الموجب لعدم الانتاج موضوع النتيجة
فتمام الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبه جزئية نحو لما كان ب ج وكل ا ب فبعض
ج ا بعكس الترتيب بعكس النتيجة الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبه جزئيه
نحو لما كان ب ج وبعض ا ب فبعض ج الثالث من كليتين والصغرى سالبة كلية
ينتج سالبة كلية نحو لما لا شيء من ب ج وكل ا ب فلا شيء من ج ا كما تراه والرابع من موجبتين
والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية نحو لما كل ب ج وبعض ا ب فبعض ج ليس
ا بعكس المقدمتين الخامس موجبه جزئيه صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية
نحو لما بعض ب ج وكل ا ب فبعض ج ليس ا لما مر انعا السادس من سالبة كلية
صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية نحو لما بعض ب ليس ج وكل ا ب بعض
ج ليس ا بعكس الصغرى ليرتد الى الثاني السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية
كبرى ينتج سالبة جزئية نحو لما كل ب ج وبعض ا ليس ب فبعض ج ليس ا بعكس الكبرى
ليرتد الى الثالث الثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة
جزئية نحو لما لا شيء من ب ج وبعض ا ب فبعض ج ليس ا بعكس الترتيب ثم بعكس

النتيجة

شرط انتاج الشكل الرابع عكس الكبرى واحد المقدمتين مع كلية احدى المقدمتين او احداهما
في الكيف مع جزئية احدى المقدمتين او ايجابهما مع جزئية الصغرى او اختلافهما
كما ساسا لتين فلصدق قولنا لا شيء من الانسان بفرس والفرس بحيوان يصدق
السلب الثاني من الصاهل بانسان والفرس بالايجاب واما اذا كانتا موجبتين مع الصغرى
جزئية نحو بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان مع منفصلة الايجاب
او كل فرس حيوان مع حقيقة السلب واما اذا كانتا جزئيتين مختلفتين او الكبرى
الموجبة ان كانت صغرى لصدق قولنا بعض الناطق انسان وبعض الحيوان ليس بانسان
او بعض الفرس ليس بناطق والصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وان كانت كبرى
صدق بعض الانسان ليس بفرس وبعض الحيوان انسان فالصادق الايجاب او بعض الناطق
انسان والحق السلب كما مر وهذا آخر ما تعلق بهذا الشكل فاغتنم واستوطد راجعا
باعتبار عقم السالبتين وعقم موجبتين مع جزئية الصغرى وخرج بقولنا
فبعض ج ليس ا المقدمتين الجزئيتين الاولين من موجبتين كليتين كل ب ج وكل ا ب فبعض ج
بعكس الاخير غير معكوس فاذا عكست الترتيب ارتد الى الشكل الاول هكذا كل ا ب وكل ب
ج ينتج كل ا ج وبعكس الى بعض ج ا الكلية وهو المطلوب وبقولنا بعض ا ليس ب
احترز عن الاكبر فانه متى اخذ محمولا كان الحمل كاذبا كل انسان حيوان وكل انسان
انسان وحين اخذ بعض الحيوان ناطقا كان الحمل صادقا بعض الحيوان ناطق
انسان وحين اخذ بعض الحيوان ناطقا كان الحمل كاذبا بعض الحيوان انسان
جزئية كل ب ج وبعض ا ب فبعض ج ا بعكس الترتيب كما مر الثالث من كليتين
والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية بشرط كون لا شيء من ب ج وكل ا ب فلا شيء من ج

الى بعض الاخرى والثاني والخامس بالاعتراض والتبيين ذكر في الثاني لمقابلته على
الخامس وليكن البعض الذي يجعل اوكل ا او كل ب فبعض ج ليس ا او كل ب
فبعض ج ليس ا فبعض ج ليس ا بالعكس المقدمتين ليرجع الى الشكل الاول هكذا
بعض ج ب ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا وهو المطلوب وبقولنا كلية الاكبر احترز
عن نحو لما كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان مع ان الصادق ليس بعض الحيوان
فرس الى الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية نحو لما بعض
ب ج ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا بعكس المقدمتين كما مر السادس من سالبة جزئية
صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية نحو لما بعض ب ليس ج وكل ا ب بعض
ج ليس ا بعكس الصغرى ليرتد الى الثاني السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية
كبرى ينتج سالبة جزئية نحو لما كل ب ج وبعض ا ليس ب فبعض ج ليس ا بعكس الكبرى
ليرتد الى الثالث الثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة
جزئية نحو لما لا شيء من ب ج وبعض ا ب فبعض ج ليس ا بعكس الترتيب ثم بعكس

بعكس الترتيب ايضا كما مر الرابع من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كل
ب ج ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا بعكس المقدمتين ليرجع الى الشكل الاول هكذا
بعض ج ب ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا وهو المطلوب وبقولنا كلية الاكبر احترز عن
نحو لما كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان مع ان الصادق ليس بعض الحيوان
فرسا الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية نحو لما بعض
ب ج ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا بعكس المقدمتين كما مر السادس من سالبة جزئية
صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية نحو لما بعض ب ليس ج وكل ا ب بعض
ج ليس ا بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني وينتج النتيجة المذكورة وبقولنا السابع من
موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية نحو لما كل ب ج وبعض ا ليس ب
فبعض ج ليس ا بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث وينتج النتيجة المطلوبة الثامن
من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية نحو لما لا شيء من ب ج وبعض
ا ب فبعض ج ليس ا بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول وينتج عكس النتيجة وترتيب
هذه الضروب لي باعتبار انتاجها لانها لتعدد ما عن الصلاح لم يعتد بان نجعلها
باعتبار اشرفها والادل من تقديم الاول لانه من موجبتين كليتين والانتاج الكلي
اشرف الاربع وقدم الثاني ايضا وان كان الثالث والرابع من كليتين والكلي اشرف
وان كان سالبا من المجرد وان كان ايجابا لمشاركته الاول في الايجاب المحمودين وفي
احكام الاخذ لا ما كما ستعرض ثم الثالث لارتداده الى الشكل بعكس الترتيب ثم الرابع
لكونه اخص من الخامس ثم السادس والسابع على الثامن لاشتمالها على الايجاب الكلي
دونه وقدم السادس على السابع لارتداده الى الشكل الثاني دون السابع
ويمكن بيان الضرب الاول بالجعل وهو ان نقيض النتيجة الى احدى المقدمتين لينتج نقيض

مع احدى العاشرين بنتج دائمة ومع احدى العاشرين دائمة لا دائمة والعود في مقدمة القياس معها ايضا كما عرفت لا جل الشرط ان فسرت بالضرورة ما دام الوصف الذي النتيجة الصغرى الدائمة معها ضرورية كالضرورية كان الحكم والكبرى بضرورة الاكبر كما مثلت لها الاوسط ما دام وصف الاوسط وما يلزم له ووصف الاوسط هو الاصغر فيكون الاكبر ضروري الثبوت له وان فسرت بالضرورة بشرط الوصف لم ينتج الصغرى الضرورية معها ضرورية كالدائمة لكن الكبرى على ان ضرورة الاكبر بشرط وصف الاوسط فاللازم ليس الا ان الاكبر ضروري الاصغر بشرط وصف الاوسط لكن الاوسط واجب الحذف عن النتيجة فجاز ان لا يبقى ضرورة الاكبر كما لو قلوا وصف الاوسط اذا كان ضروريا لذات الاصغر فكلما تحقق الاصغر تحقق ذات الاصغر ووصف الاوسط بالضرورة وكلما تحققا ثبت ضرورة الاكبر فكلما تحقق ذات الاصغر ثبت ضرورة الاكبر وهو المطلوب ثم انك اذا تأملت ادنى تأمل امكنك ان تستخرج نتايج الاحتمالات السابقة من الضابطة المذكورة وان اشكل عليك شيء فارجع الى هذا المجدول وتوقف عليه بعون الله تعالى وحده والى الله المرجع والمآب الثالث وهو ان تكون الكبرى احدى الوجوديات الاربع واما القسم الاول وهو ما تكون الاكبر غير الوجوديات فانما لم يكن فيه احتمال الدوام عند ذوي الضرورة والدوام والا لا ضرورة وكان جهة النتيجة جهة الكبرى الكبرى واجب الغير الوجوديات الاربع الظهورية

فائدة

وانما الشكل الثاني فشرط بحسب الخصوص امران احدهما صدق القائم على الصغرى او كون الكبرى من القضايا الست المنعكسة السوالب الثلاثة الاخيرة الصادقة كما عرفت

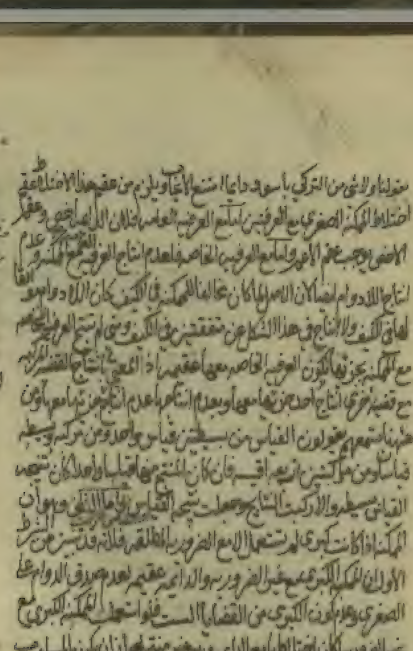

لا تستعمل الممكنة الا مع الضرورة المطلقة او مع الكبرى المشروطتين بشرط

في الشكل الثاني يجب ان يكون احد مقدمتيه احد امرين كل واحد منهما احد امرين الاول صدق الدوام على الصغرى اي كونها ضرورية او دائمة او كون الكبرى من القضايا الست المنعكسة السوالب فكل ما لم ينتج السالبة الغير المنعكسة السوالب واحتج للضروريات المشروطة بالعامة والوقتية ان الشرط العامة بعض الشروط الخاصة والوقتية من السوالب الخاصة والوقتية والوقتية مع الوقتية لا ينتج لعدم الانتاج في الخاصة والوقتية مع الكبرى الخاصة والوقتية واحتمال الصغرى الضرورية المشروطة بالعامة والوقتية مع الكبرى الوقتية ينتج للاحتمال الموجب لعدم الانتاج فلا يصدق قولنا الثاني من المتضمن بعض الضرورة دائما ووقت معين كذا دائما وكل ما هو متضمن في الضرورة دائما ووقت معين كذا دائما ومضمنة في وقت معين كذا دائما امتنع الايجاب ومتى لم ينتج هذان الاحتمالان لم ينتج سائر الاحتمالات الاستلزام عدم انتاج الاخص عدم انتاج الاعم والثاني عدم استعمال الممكنة مع الضرورية المطلقة او مع الكبرى المشروطتين وتحصيله ان الممكنة ان كانت صغرى لم تستعمل الا مع الضرورة المطلقة او المشروطتين وان كانت كبرى لم تستعمل الا مع الضرورة المطلقة اما الاول فلانه قد ظهر من الشرط الاول ان الممكنة الصغرى لم تنتج مع السوالب الغير المنعكسة السوالب لعدم صدق الدوام على الصغرى وعدم كون الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب [illegible] لكان احتمال الدوام مع الدوام الذي في الدائمة والوقتيتان لكن احتمال الدوام عقيم ولو سلم ان بكون النتيجة شيء بالامكان مسلوبا عنه دائما لكون الكبرى كذلك في بعض الوقت بالامكان مسلوبا عن الذي باسوده دائما مع انتاج سالب الذي من نفسه ولو سلم ان الكبرى

بقولنا

معنا ولا شيء من التركي باسود دائما ينتج لا شيء من عنقي هذا الاحتمال عقيم احتمال الممكنة الصغرى مع الوقتيتين لسلب العرفيتين العامتين الذي لا يصدق عليه الاخص ويجب عنه الاعم والسالبة العرفية العامة فاعدم انتاج الوقتيتين الدوام لعدم انتاج اللادوام لعاني الكيف والانتاج في هذا الشكل عن متفقتين في الكيف وعن انتاج العرفيتين الخاصتين مع الممكنة يجوز ان يكون الوقتية الخاصة معها عقيما اذا كان انتاج القضية المركبة مع قضية اخرى انتاج احد جزئيها معها او بعدم انتاج احدهما بعدم انتاج المركبة منهما استعمالهم يقولون القياس من بسيطتين قياس واحد ومن مركبة وبسيطة قياسان ومن مركبتين اربعة فان كان المنتج منها قياسا واحدا كان نتيجة القياس بسيطة والا كانت النتايج وجملت بتلك القياس واما الثاني وهو ان الممكنة اذا كانت كبرى لم تستعمل الا مع الضرورية المطلقة فلانه قد تبين من شرط الاول ان الممكنة الكبرى مع غير الضرورية المطلقة عقيمة لعدم صدق الدوام على الصغرى وهو لازم كون الكبرى من القضايا الست فلو استعملت الممكنة الكبرى مع غير الضرورية لكان احتمال الدوام مع الدوام الذي في الدائمة والوقتيتين لكن احتمال الدوام عقيم ولو سلم ان بكون النتيجة شيء بالامكان مسلوبا عنه دائما لكون الكبرى كذلك في بعض الوقت بالامكان مسلوبا عن الذي باسوده دائما مع انتاج سالب الذي من نفسه ولو سلم ان الكبرى

والنتيجة دائما ان صدق الدوام على احدى تقديري الاخص صدق بعد ونعني بالدوام واللادوام والضرورة والضرورة اي ضرورة كانت

الاحتمالات التسعة في هذا الشكل بحسب مقتضى الشرطين اربعة وثلاثون لان الشرط الاول اسقط سبعة وسبعين احتمالا وهي الحاصلة من ضرب احد عشر

صغرى في سبع كبريات وتسقط الثاني اسقط ثمانية الحكمان الصغرى مع الدائمة العرفيين والكبرى مع الدائمة والمشروطة في انتاجها ان الدوام اما ان يصدق على احد الطرفين مقيدة بان تكون ضرورية او دائمة او لا يصدق فحين يصدق الدوام على احدى القضيتين تنتج المقيدة دائمة والا فالنتيجة كالصغرى مشروطة حذف قيد الوجود اي اللادوام او اللاضرورة من جانب حذف الضرورة وهي اسوة امكان وصعيد او وهيئة اما ان النتيجة كالموجبة الدائمة او كالصغرى مع الدائمة هذا هو المذكور في المطلقات من الخلف والعكس واللاخر اعني مثلا اذا صدق كل ج ب بالاطلاق العام والذاتي من احد الجانبين او ايجابا فلا شيء ج ا ايجابا والا بعض ج ا بالاطلاق وتجعله صغرى الكبرى القابلة هكذا بعض ج ليس ب بالضرورة او دائما او ممكنة من السالبة الاولى بعض ج ليس ب بالضرورة او دائما وقد كان كل ج ب بالاطلاق العام او نعكس الكبرى اي الثاني من ب ا دائما فينتج المطلوب ومن هذا يظهر ان السالبة الضرورية لو انعكست كعكسها انتج الضرورية في هذا الشكل ضرورية فلما لم يتبين ذلك اقتصر في النتيجة على الدوام لا قال الحقق طوسي اذا كانت احدى الضرورتين لم يكن بد من صدق النتيجة ضرورية لان الاوسط اذا كان ضروري الثبوت لاحد الطرفين ضروري السلب عن الاخر يكون احد الطرفين ضروري السلب عن الاخر لانا نعقل في الحكم بين حدين ليس الا بان الاوسط ضروري الثبوت لاحدى الطرفين ضروري السلب عن ذات الاخر واللازم منه ان ذات احد الطرفين ضروري السلب عن ذات الاخر وهو ليس بمطلوب بل المطلوب وصف احد الطرفين ضروري السلب عن ذات الاخر ولا يلزم من ضرورة سلب الذات ضرورة سلب الوصف لصدق قولنا في المثال المشهور لا شيء من الحمار بفرس بالضرورة وكل

مركوب

مركوب زيد فرس بالضرورة مع كذب نحو ليس بعض الحمار مركوب زيد بالضرورة لان كل حمار مركوب زيد بالامكان وما صدق عليه الوجود من الصغرى عليها انها ان كانت موجبة بسيطة كان حينئذ وجوبها موافقا لها في الكيف وان كانت مع مركبة لم تنتج مع اصالة المادة كما لو لاح مع قيد وجوبها الى حينئذ في الوجود اما مطلقتان او ممكنتان او مطلقة وممكنة ولا انتاج في هذا الشكل عنها واما حذف الضرورة من الصغرى فلان المقدم ان الدوام لا يصدق على الصغرى فلم كان فيها ضرورة لكانت اما الضرورة الذاتية او الضرورة الوقتية او الضرورة المنتشرة واحض الاحتمالات من احدها ومن مقدم ما اخر الى الاحتمالات من مشروطة او من وقتية ومشروطة والضرورة فيها لم تتعد الى النتيجة لما بين الاحتمالات من الشروطة فلا يلزم الاوسط فيها اخر ضروري الثبوت لجميع ذات احد الطرفين ووصفه ضروري السلب عن جميع ذات الطرف الاخر ووصفه اللازم منه الامكان العام الضروريين بين الجميع عين والملزم ضروري منافاة وصف احد الطرفين لجميع ذات الطرف الاخر ووصفه وهو غير لازم واما في الاحتمالات من الوقتية والمشروطة فلان الاوسط اذا كان ضروري الثبوت للاصغر في بعض اوقات ذاته ضروري السلب عن الاكبر بشرط الوصف لم يلزم منه الان يكون ذات الاكبر مع وصفه ضروري السلب عن ذات الاصغر في بعض الاوقات واما ان وصف الاكبر ضروري السلب فظاهر لوظهر انعكاس الشروطة كعكسها مقدمات الضرورة من الصغرى لكنه لم يتبين وانحاف تفصيل نتايج هذا القسم فعليك بتفصيل هذا الجدول

واما الشكل الثالث فشرطه فعليه الصغرى والنتيجة الكبرى ان كانت عين الاربع والا فعكس الصغرى محذوفا عنها اللادوام ان كانت الكبرى احدى العامتين او مضمومها اليهما ان كانت احدى الخاصتين لو شرط الشكل الثالث بحسب الخصم ان تكون الصغرى فعليه لانها لو كانت ممكنة لم يلزم تعقد العلم من الاوسط الى الاصغر لان الحكم في الكبرى على ما هو اوسط بالفعل او الاوسط ليس باصغر بالفعل بل بالامكان غاية الامر ان لا يصدق الاصغر على الاوسط فلم يتبين ان الاصغر بالفعل تحته فلا يلزم من الحكم بالاكبر على الاوسط الحكم به على الاصغر

كانوا

اذا فرضنا ان زيدا ركب الفرس ولم يركب الحمار وعمرا ركب الحمار دون الفرس يصدق تحقيقا كل ما هو مركوب زيد مركوب عمرو بالامكان وكل مركوب زيد فرس بالضرورة مع كذب نحو لما بعض ما هو مركوب عمرو فرس بالفعل بل بالامكان العام كان كل ما هو مركوب عمرو حمارا بالضرورة فلما لم يصدق مركوب عمرو بالفعل على مركوب زيد لم يتبين حينئذ حتى يتوقع الحكم منه اليه وباعتبار هذا الشرط سقط من الاحتمالات الممكنة الانعقاد سنة وعشرون احتمالا وبقيت الاحتمالات المنتجة مائة وثلثة واربعون وهي الحاصلة من ضرب احد عشر ضعفي في ثلاثة عشر كبرى والكبرى حينئذ اما ان تكون احدى الاربعة العامة او لا تكون فان لم تكن بل كانت احدى الثمانية الباقية كانت جهة المنتجة جهة الكبرى عينها لو ان كانت احدى الاربعة العامة فالنتيجة كعكس الصغرى محذوفا عنها اللادوام ان كان العكس معتبرا وهو ما ليس بدوام الا دوام الكبرى ان كانت احدى الخاصتين اما ان النتيجة كالكبرى او كعكس الصغرى فبالطريق المذكورة من العكس والخلف والاقتراض على ما سبق بيانها واما حذف اللادوام من عكس الصغرى فلان عكس الصغرى عكس موجبة فيكون لا دوام سالبة ولا مدخل لها في صغرى هذا الشكل واما حضر اللادوام الكبرى اليه فلانه ينتج مع الصغرى الا دوام النشيجي وتفصيل نتايج احتمالات هذا القسم النتاجي في هذا الجدول

قال واما الشكل الرابع فشرطا انتاجه بحسب الجهة امور خمسة الاول كون القياس موجبة من المقدمات التي انعكاس السالبة المستعملة فيها الثالث صدق الدوام على صغرى الضرب الخامس والعرفي العام على كبراه الرابع كون الكبرى في الساد س من المنعكس السوالب الخامس كون الصغرى في الثامن من احوازي المخاصتين والكبرى مما يصدق عليه العرفي العام قوله لانتاج الشكل الرابع بحسب الجهة شرط ان لا يكون القياس فيه من المقدمات التي لا تستعمل فيه المكنة اصلا الا ان الممكنة اما ان تكون موجبة او سالبة وايا ما كان لا ينتج

اما الممكنة السالبة فلما سيأتي في الشرط الثاني من وجوب انعكاس السالبة فيه واما الممكنة الموجبة فلانها اما ان تكون صغرى او كبرى على كلا التقديرين يتحقق الاختلاف واما اذا كانت صغرى فلصدق قولنا في الفرض المذكور كل ناطق ممكن كوجوب زيد بالامكان وكل حجار ناطق بالضرورة مع ان النتيجة السالبة وهي قولنا لا شيء من الحجار بممكن كوجوب زيد بالامكان كاذبة واما اذا كانت كبرى فلصدق قولنا كل حجار ممكن كوجوب زيد بالامكان مع صدق نقيض النتيجة الموجبة وهي قولنا بعض الحجار ليس بممكن كوجوب زيد بالامكان فكان الضرب الثاني ان تكون السالبة المستعملة فيه منعكسة لان صدق السالبة العرفية المنعكسة السالبة العرفية فيه وهي اما ان تكون صغرى او كبرى واياما كان لم ينتج اما اذا كانت صغرى فلصدق قولنا الانسان من الفرس منحصف بالتوقيت كلما دام وكل ذي يحفر فهو من الفرس بالضرورة والنتيجة لا شيء من الانسان بحافر كلما دام واما اذا كانت كبرى فلصدق قولنا كل منحصف فهو ذو يحفر بالضرورة ولا شيء من الفرس بمنحصف بالتوقيت لا دائما مع امتناع السالبة الشرط الثالث ان يصدق الدوام في الضرب الثالث على صغراه بان تكون صرفة كبرى او دائمة او العرفي العام على كبراه بان تكون من القضايا المنعكسة السالبة فانه لو انتفى الامران كانت الصغرى احدى القضايا الغير الضرورية والدائمة وهي احدى عشرة والكبرى احدى السبع كذلك فالكاذبة في هذا الضرب سالبة وقد تبين ان السالبة المستعملة في هذا الشكل يجب ان تكون منعكسة فقط من تلك الجملة اختلا صغرى احدى السبع مع الكبريات السبع فلم يبق الا اختلاط

صغرى احدى الوصفيات الاربع مع احدى السبع واخص الصغريات الشروطية العامة والكبريات الوصفية وهي ست لم تنتج لوقوعها في الشكل الثالث وقد سبق ان الثالثة من الست المنخفضة وهي بالاضافة الغير الضرورية دائما منحصفة الا دائما ممكنة فلم تنتج بالتوقيت لا دائما مع امتناع السالبة الغير الضرورية دائما في الضرب الثالث والثالثة من الشرطيات اللازمة لم تنتج لوجوب ان يكون السالبة فيها ممكنة عامة والثالثة من الوجوديات الحينية لم تنتج لوجوب ان يكون الموجبة فيها ممكنة خاصة والثالثة من الوقتيات المطلقة لم تنتج لوجوب ان يكون الموجبة فيها ممكنة عامة وقد علم من شرط احدى المقدمتين ان لا تكون الاخص كالاعم فيما سبق وثانيتها ان الكبرى الموجبة مع احد الشروط المعتبرة في الشكل الثاني لم تنتج لوجوب ان يكون السالبة منعكسة وشرطها اخذ الدوام صدقا او العرفي العام كبرى او ممكنة خاصة كبرى وضم احدى الثلاث من الست المنعكسة السوالب الى احدى الثلاث من الست المنخفضة لم ينتج لان كل شرط من الثلاثة الاولى من الست المنخفضة يجب ان يكون كبرى الضرب السادس وكل شرط من الثلاثة الاخيرة منها يجب ان يكون كبرى الضرب الثامن وكل شرط من الثلاثة الاولى من الست المنعكسة السوالب يجب ان يكون كبرى الضرب الخامس وكل شرط من الثلاثة الاخيرة منها يجب ان يكون كبرى الضرب السابع وقد علم من شرط احدى المقدمتين ان لا تكون الاخص كالاعم ان الثلاثة الاولى من الست المنخفضة لا تنتج مع الثلاثة الاخيرة من الست المنعكسة لوجوب ان يكون الصغرى في الاول عكس الصغرى في الثاني والكبرى في الثاني عكس الكبرى في الاول وان الثلاثة الاخيرة من الست المنخفضة لا تنتج مع الثلاثة الاولى من الست المنعكسة لوجوب ان يكون الصغرى في الثالث عكس الصغرى في الرابع والكبرى في الرابع عكس الكبرى في الثالث وان الثلاثة الاولى من الست المنخفضة لا تنتج مع الثلاثة الاولى من الست المنعكسة لوجوب ان يكون الصغرى في الاول عكس الصغرى في الثاني والكبرى في الثاني عكس الكبرى في الاول وان الثلاثة الاخيرة من الست المنخفضة لا تنتج مع الثلاثة الاخيرة من الست المنعكسة لوجوب ان يكون الصغرى في الثالث عكس الصغرى في الرابع والكبرى في الرابع عكس الكبرى في الثالث وان الثلاثة الاخيرة من الست المنخفضة لا تنتج مع الثلاثة الاولى من الست المنعكسة لوجوب ان يكون الصغرى في الاول عكس الصغرى في الثاني والكبرى في الثاني عكس الكبرى في الاول وان الثلاثة الاخيرة من الست المنخفضة لا تنتج مع الثلاثة الاخيرة من الست المنعكسة لوجوب ان يكون الصغرى في الثالث عكس الصغرى في الرابع والكبرى في الرابع عكس الكبرى في الثالث

يتبين

يتبين عكس الكبرى ليرجع الى الشكل الثالث وجب ان تكون السالبة المستعملة فيه قابلة للانعكاس وان يكون الموجبة عكسها على شرط انتاج الشكل الثالث فلا بد فيه ايضا من شرطين احدهما ان تكون السالبة فيهما ست المخاصتين وثانيهما ان تكون الموجبة فيهما لان الصغرى ممكنة عامة في الشكل الثالث والرابع بذكر ذلك في هذا الكتاب لان الشرط الاول قد علم في فصل القياس والشرط الثاني قد علم من اول الشروط وقد علم عدم استعمال الممكنة في هذا الشكل

قال فالمنتج في الضربين الاولين عكس الصغرى ان صدق الدوام عليها او كان القياس من الست المنعكسة السوالب والا فمطلقة عامة وفي الضرب الثالث دائما ان صدق الدوام على احد المقدمتين والا فعكس الصغرى وفي الرابع والخامس دائما ان صدق الدوام على الكبرى والا فعكس الصغرى عند دوام احد الادوام وفي الباقي كما في الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع كما في الثالث بعد عكس الكبرى وفي الثامن بعكس النتيجة عند الشرط المذكور في كل واحد من الضربين الاولين مائة واحد وعشرون ونتيجة الحاصلة من ضرب الموجهات الفعلية الاحدى عشرة في نفسها وفي الضرب الثالث ستة وادبعون وهي الحاصلة من معزى الداتيين مع الفعليات الاحدى عشرة ومن الصغريات مائتين وطنين والعرفيتين مع الست المنعكس السوالب في الرابع والخامس وستون وهي التي تحصل من الصغريات الفعلية الاحدى عشرة مع الست

المنعكسة وفي السادس والثامن اثنا عشر يحصل من الصغريين
الخاصتين مع الست المنعكسة وفي السابع اثنان وعشرون يحصل من
من الكبريين الخاصتين مع الفصليات الاحدى عشرة والنتيجة في
الضربين الاولين عكس الصغرى ان كانت ضروريا او دائما لو كان
القياس من الست المنعكسة السوالب والا فمطلقة عامة وفي الضرب
الثالث دائما ان كانت احدى مقدمتيه ضرورية او دائمة والا
فعكس الصغرى وفي الرابع والخامس دائما ان كانت الكبرى ضرورية
او دائمة والا فعكس الصغرى محلها واغنية الادوام وبيان الكل
بالبراهين المذكورة في المطلقات وفي السادس كما في
الشكل الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع كما في
الشكل الثالث بعد عكس الكبرى وفي الثامن كما
في الشكل الاول بعكس النتيجة بعد عكس النتيجة والجملة
لما كانت هذه الضروب الثلثة الاخيرة ترتد
الى الاشكال الثلثة المذكورة بما ذكر
من الطرق كانت نتايجها نتايج تلك
الاشكال بعينها في السادس والسابع
وبعكسها في الثامن وعليك
بمطالعة هذه الجداول جدول نتايج الضربين
الاولين ضرب الاول تركيب من وجوه كلية في الثاني من وجوه
والكبرى جزئية ونتيجتها جزئية يجيء بيان امثلتها بعكل الترتيب

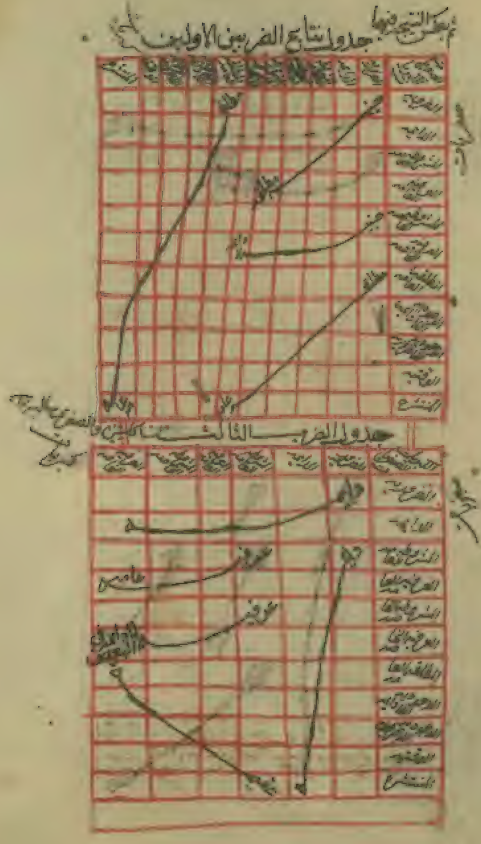

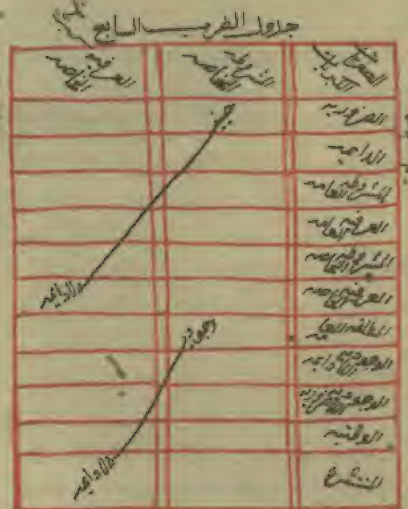
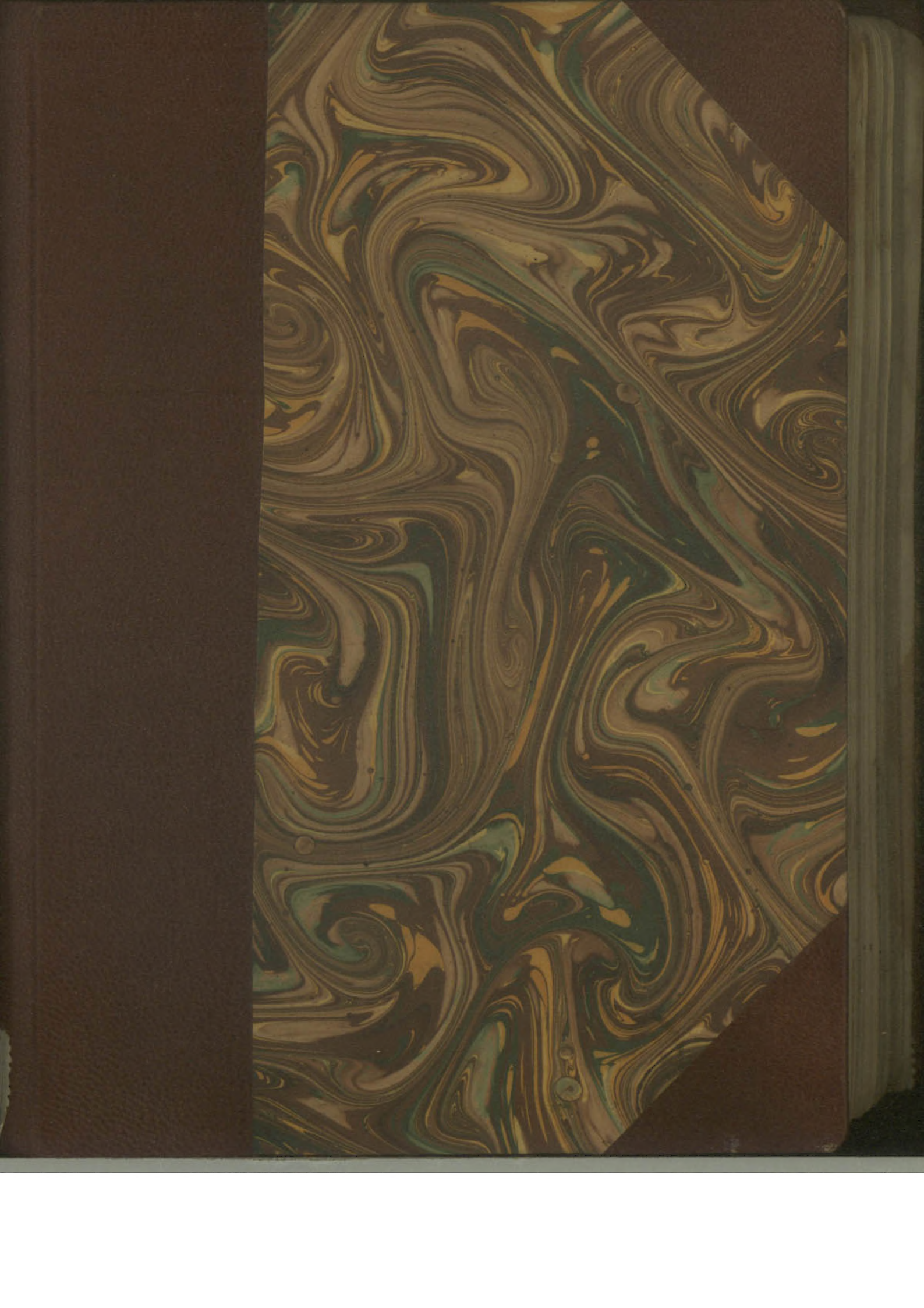
الفصل الثالث في الاقترانيات الكاينة من الشرطيات وهي ايضا ثم
الاول اما بين المتصلات والمطبوع منها هو ما كانت الشرطية فيه واحدة تامة من القدمتين
فيعقد الشكل الاول منها اذا كان تالي الاولى صورة مقدم الثانية كان كان
وان كان تالي الثانية هو الشكل الثاني وان كان مقدمها هو الشكل الثالث وان كان
مقدمها والاصغر تاليا في الاكبر هو الشكل الرابع وشرايط الانتاج وعدد الضروب
والنتيجة في الجميع وكيفية كل منها في الجهات من ضرورة ما الضرب الاول
من الشكل الاول اطلقا كان اصح ضرب وكلما كان درج ضرب يقع كلما كان اسبب ضعف